



اُردو زبان میں پہلی مرتبہ اہل علم کے لئے انمول تحفہ

# اُصولِ ہدایہ

جلد دوم

ہدایہ جلد دوم میں موجود ۱۶۷ اُصول  
ترجمہ، تشریح اور تخریج کے ساتھ

حضرت مولانا محمد نعمان صاحب کی کتابیں اور بیانات واٹس ایپ پر حاصل  
کرنے کے لیے اس نمبر پر رابطہ کریں 0311-2645500

مولانا محمد نعمان صاحب

اُستاذ الحدیث جامعہ انوار العلوم، مہارن ناؤن، کورنگی کراچی

اِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا

## ..... فهرست مضامین اصول هدايه جلد ثانی ..... .....

| صفحه نمبر | مضامین |
|-----------|--------|
|-----------|--------|

### کتاب النکاح

- (۱) إِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ۱۴
- (۲) إِنَّ السَّبِيَّةَ طَرِيقُ الْمَجَازِ ۱۵
- (۳) مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ ۱۶
- (۴) إِنَّ مَنْ صَلَحَ مُقْلَدًا يَصْلُحُ مُقْلَدًا وَكَذَا شَاهِدًا ۱۷
- (۵) إِنَّ الشَّهَادَةَ شَرَطْتُ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ اثْبَاتِ الْمِلْكِ لَا عَلَى ۱۸
- اعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ
- (۶) إِنَّ الْعَقْدَ الْوَاقِعَ مِنَ الْمَأْمُورِ حَقِيقَةً كَالْوَاقِعِ مِنَ الْأَمْرِ حُكْمًا ۱۹

### فصل فی بیان المحرمات

- (۷) إِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ۲۰
- (۸) إِنَّ الْمَنْكُوحَةَ مَوْطُوءَةٌ حُكْمًا ۲۱
- (۹) إِنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ ۲۲
- (۱۰) إِنَّ الْمَمْلُوكِيَّةَ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ ۲۳
- (۱۱) إِنَّ لِلرِّقِّ أَثْرًا فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ ۲۴
- (۱۲) إِنَّ التَّنْصِيفَ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ۲۶
- (۱۳) إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي ۲۶
- (۱۴) إِنَّ الْبُطْلَانَ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْمُبْطَلِ ۲۸
- (۱۵) إِنَّ الدَّفْعَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْإِلْزَامِ ۲۸

### باب فی الأولیاء والأکفاء

- (۱۶) إِنَّ وَِلَايَةَ النِّكَاحِ تَبْتَنِي عَلَى النَّظَرِ ۳۰

## فصل فی الوكالة بالنکاح وغيرها

(۱۷) إِنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْلُحُ فُضُولًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ فُضُولًا مِنْ جَانِبٍ ۳۰  
وَأَصِيلًا مِنْ جَانِبٍ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ

### باب المهر

(۱۸) إِنَّ الْمَفْرُوضَ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ۳۲  
(۱۹) إِنَّهُ لَا يَبَالِي اخْتِلَافُ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ ۳۳  
(۲۰) إِنَّ الْبَيْعَ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَايَقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ ۳۴

(۲۱) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ۳۵  
(۲۲) إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ۳۶  
(۲۳) إِنَّ وَجُوبَ الْمُسَمَى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ ۳۷  
(۲۴) إِنَّ النِّسْبَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ ۳۸  
(۲۵) إِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ ۳۹  
(۲۶) إِنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلٌ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ۴۰  
(۲۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِينِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ۴۱  
(۲۸) مَنْ كَانَتْ بَيْنَهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ ۴۲  
(۲۹) إِنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ هُوَ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ۴۲  
خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ

(۳۰) إِنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا خِلَافًا لَهُمَا ۴۳

### باب نکاح الرقيق

(۳۱) إِنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ يَنْتَظِمُ الْفَاسِدَ وَالْجَائِزَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ۴۵  
(۳۲) إِنَّ النِّفْقَةَ تُقَابَلُ الْإِحْتِبَاسَ ۴۶  
(۳۳) إِنَّ الْقَتْلَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ إِتْلَافًا ۴۶

(٣٥) إِنَّ حَاجَةَ الْمَرْءِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُونَ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ

(٣٦) إِنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ وَلَا الْعِدَّةُ تُنَافِيهَا ٥٠

(٣٤) إِنَّ الْمُحْرَمِيَّةَ تُنَافِي بَقَاءَ النِّكَاحِ

(۳۸) إِنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلَمُ وَلَا يُعْلَى

(۳۹) إِنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ

(۴۰) إِنَّ الْمَغْلُوبَ غَيْرُ مُوجُودٍ حُكْمًا

(۴۱) إِنَّ التَّابِعَ كَالْمَغْلُوبِ

(٢٢) إِنَّ الْجُنُسَ لَا يَغْلِبُ الْجُنُسَ

(۴۳) إِنَّ الْمُحَرَّمَ فِي الرِّضَاعِ مَعْنَى النِّسَاءِ

## باب طلاق السنة

(۴۴) إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا يُنَافِي مَشْرُوعِيَّتَهُ

(٢٥) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا زَالَ بِسَبَبٍ هُوَ مَعْصِيَةٌ يَجْعَلُ بَاقِيًا حُكْمًا زَجْرًا لَهُ ٥٨

(۴۶) مَا لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا غُرْفًا لَا يَكُونُ صَرِيحًا

(٣٤) إِنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ

(٣٨) إِنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ

(٣٩) إِنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا ٦١

(٥٠) إِنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْقَيْدُ

۶۴

45

45

44

44

48

49



لَا يَمْتَدُّ بِإِذْنِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ

41

42

۱۴۳

۱۲

49

اَقْتَرَنْتُ بِالْعَدَدِ الْمُبْهَمِ

///

كَانَ الْمَثَبَةَ بِهِ، ذَكَرَ الْعَظَمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ ذَكَرَ

الْعَظْمَ يَكُونُ بَاطِنًا وَإِلَّا فَلَا، وَعِنْدَ زُفَرٍ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ

بِالْعَظْمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَآئِنًا وَإِلَّا فَهُوَ رَجْعِيٌّ

(٦٦) إِنَّهُ مَتَى ذُكِرَ شَيْئَيْنِ وَأُدْخِلَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الظَّرْفِ إِنْ قَرَنَاهَا بِهَاءٍ ٧٩  
الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا وَإِلَّا أَوَّلًا  
(٦٧) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ ٨٠

(٦٨) إِنَّ التَّمْلِيكَاتِ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ ٨١  
(٦٩) إِنَّ الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ ٨١  
(٧٠) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْبُعَاثِ فَهُوَ يُبْطِلُ الْخِيَارَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْبَالِ ٨٢  
فَهُوَ لَا يُبْطِلُ

(٤١) الْجَوَابُ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلتَّفْوِیْضِ یَصِحُّ وَإِلَّا فَهُوَ یَلْغُو  
(٤٢) إِنَّ الِیْمِینَ تَصَرُّفٌ لَازِمٌ  
(٤٣) إِنَّ التَّوْکِیْلَ لَیْسَ بِتَصَرُّفٍ لَازِمٍ  
(٤٤) إِنَّ النَّیَّةَ لَا تُعْمَلُ فِی غَیْرِ الْمَذْکُورِ  
(٤٥) إِنَّ التَّعْلِیقَ بِشَرْطٍ کَائِنٍ تَنْجِیزٌ  
(٤٦) إِنَّ کَلِمَةَ کُلَّمَا تُوجِبُ تَكَرَّارَ الْأَفْعَالِ  
(٤٧) إِنَّ التَّفْوِیْضَ فِی وَصْفِ الطَّلَاقِ یَسْتَدْعِی وُجُودَ أَصْلِهِ  
(٤٨) إِنَّ کَلِمَةَ مِنْ حَقِیقَةٍ لِلتَّبْعِیْضِ وَمَا لِلتَّعْمِیمِ فِیْعْمَلُ بِهِمَا

(٤٩) إِنَّ الْإِصَافَةَ إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ بِمَنْزِلَةِ الْإِصَافَةِ إِلَيْهِ ٩١  
(٨٠) إِنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ لَا يَهْدِمُ ٩٢  
(٨١) إِنَّ الْجَمَاعَ إِدْخَالَ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ ٩٣

(٨٢) إِنَّ الْأُسْتِثْنَاءَ تَكَلَّمُ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْأُسْتِثْنَاءِ ٩٢  
(٨٣) إِنَّ امْرَأَةَ الْفَارِّ تَرِثُ ٩٥  
(٨٤) إِنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ قَدْ يَثْبُتُ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَرَضِ فِي تَوَجُّهِ ٩٦  
الْهَلَاكِ الْغَالِبِ

(٨٥) إِنَّ الرَّجْعَةَ اسْتِدَامَةُ الْمَلِكِ  
(٨٦) إِنَّ الطَّلَاقَ فِي مِلْكٍ مُتَاكِدٍ يُعَقِّبُ الرَّجْعَةَ

(٨٧) إِنَّ الْمَوْلَىٰ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزَمُهُ  
(٨٨) الْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ

(٨٩) إِنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ مِمَّا يَجُوزُ الْأَعْتِيَاضُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا  
(٩٠) إِنَّ التَّغْيِيرَ فِي ضَمَنِ الْعَقْدِ يُوجِبُ الضَّمَانَ  
(٩١) إِنَّ مِلْكَ الْبُذْعِ فِي حَالَةِ الْخُرُوجِ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ بِخِلَافِ حَالَةِ الدُّخُولِ  
(٩٢) كُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ بِدُونِ "مِنْ" يَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ وَإِلَّا فَيَكُونُ لِلْبَيَانِ  
(٩٣) الْخُلْعُ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ  
(٩٤) الْعَوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمَعْوَضِ  
(٩٥) إِنَّ الْمَشْرُوطَ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ  
(٩٦) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ الْإِسْتِقْلَالُ  
(٩٧) إِنَّ الْخُلْعَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ فِي جَانِبِ الْمَرْأَةِ وَبِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ فِي جَانِبِ الرَّجُلِ

## فصل فى الكفارة

109



||◆

## باب اللعان

112

بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزَّنا فِي حَقِّهَا

113

117

117

115

## باب العدة

114

112

11A

11A

عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ

120 ◆

120 ◆

121

۱۲۲



باب حضانة الولد ومن أحق به

(١١٤) إِنَّ وَلَايَةَ حِضَانَةِ الْوَلَدِ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمّهَاتِ

## باب النفقة

(١١٥) إِنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ

(۱۱۶) إِنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ شَرْعًا فِي نَفْسِهِ

(١١٤) إِنَّ فَوْتَ الْإِحْتِبَاسِ إِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ تَسْتَحِقُّ النِّفْقَةَ وَالْأَفْلَا ١٢٥

(١١٨) إِنَّ الْإِحْتِسَاسَ الْمَوْجِبَ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى مَقْصُودٍ مُسْتَحَقٍّ بِالنِّكَاحِ ١٢٦

(۱۱۹) لَا يَجْتَمِعُ الْعَوْضَانُ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ

(۱۲۰) إِنَّ النَّفَقَةَ صَلَۃٌ وَلَيْسَتْ بِعَوْضٍ عِنْدَنَا

(١٢١) الصَّلَاةُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ

(١٢٢) لَا رُجُوعَ فِي الصَّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ

(١٢٣) لَا يُبَاعُ مَالُ الْعَائِبِ بِالْإِتِّفَاقِ

(١٢٣) وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ

(١٢٥) إِنَّ أَخَذَ الْأُجْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ لَا يَجُوزُ ١٣١

(١٢٦) إِنَّ نَفَقَةَ الْإِنْسَانِ فِي مَالِ نَفْسِهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا

(١٢٤) إِنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرْثِ بِالنَّصِّ

(۱۲۸) إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكُسْبِ غَنِيٌّ بِكُسْبِهِ

(۱۲۹) الْغُرْمُ بِالْغَنَمِ

## كتاب العتاق

(۱۳۰) إِنَّ اللَّفْظَ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُونَ حَقِيقَتِهِ لَا عَمَّا هُوَ فَوْقَهُ ۱۳۵

(۱۳۱) اَلْاِسْتِثْنَاءُ مِنَ النِّفْيِ اِثْبَاتٌ عَلٰی وَجْهِ التَّكْيِدِ ۱۳۶

## باب العبد يعتق بعضه

(١٣٢) إِنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِضَافَةِ

(١٣٢) إِنَّ مَالِيَّةَ أُمِّ الْوَلَدِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عِنْدَهُ

باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك

(١٣٥) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ مُضَافٌ إِلَى الْأَمْرِ

(۱۳۶) إِنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ

(١٣٤) إِنَّ مِنْ شَرِّ أَعْقَادِ الْيَمِينِ وَبَقَائِهِ التَّصَوُّرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ١٣١

(١٣٨) إِنَّ الصِّفَةَ فِي الْحَاضِرِ لَعَوٌّ إِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ ١٢٢

(۱۳۹) اَللُّغَاتُ لَا تُدْرِكُ قِيَاسًا

(١٢٠) وَالْعَيْبُ لَا يُعْدِمُ الْجَنَسَ

(١٢١) إِنَّ تَقَادُمَ الْعَهْدِ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ دُونَ الْإِقْرَارِ

(۱۴۲) إِنَّ الْحَدَّ زَاجِرٌ لَا مُتْلِفٌ

(١٢٣) الْحُدُودُ الْخَالِصَةُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُّمِ ١٢٦

(۱۴۴) إِنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الْإِعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ السُّكْرِ ۱۴۷

(١٣٥) وَالْكَفْرُ لَا يُنَافِي أُهُلِّيَّةَ الْإِسْتِحْقَاقِ

129

## فصل فى التعزير

150

151

151

## كتاب السرقة

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

153

## كتاب السير

153

## باب كيفية القتال

152

155

## باب الغنائم وقسمتها

154

## فصل فى كيفية القسمة

152

155

## باب العشر والخراج

159

(١٥٨) اَلْعُقُوبَاتُ اِذَا اِجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ ١٦٠

(١٥٩) إِنَّ مَلِكَ الْمُرْتَدِّ يَرْوُّلُ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرَدِّتِهِ عِنْدَهُ

(١٦٠) إِنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ

(١٦١) الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ

(١٦٢) إِنَّ اسْتِصْحَابَ الْحَالِ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً فِي الْإِسْتِحْقَاقِ

(١٦٣) الْوَكِيلُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحَقُّوقِ

(١٦٣) الْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ

(١٦٥) الشَّرْكَةُ فِي الرَّبْحِ مُسْتِنَدَةٌ إِلَى الْعُقْدِ دُونَ الْمَالِ عِنْدَنَا ١٦٦

(۱۶۶) اَلتَّوَكُّلُ فِي اخْتِذَاكَ الْمَالِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ

(١٦٤) الْوَكَاةُ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ

(١) إِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی شخص نکاح میں جانبین سے یعنی مرد اور عورت دونوں کی طرف سے وکیل بن سکتا ہے برخلاف بیع کے کہ بیع میں ایک ہی آدمی جانبین یعنی بائع اور مشتری دونوں کی طرف سے وکیل نہیں بن سکتا ہے، اس لئے کہ بیع میں تمام حقوق وکیل کی طرف لوٹے ہیں، مثلاً بیع کو حوالہ کرنا، منہن وصول کرنا وغیرہ، وکیل کی ذمہ داری ہوتی ہے، اب اگر ایک ہی آدمی بائع اور مشتری دونوں کی طرف سے وکیل بن جائے تو شخص واحد کا مُطالِب اور مُطالَب بننا لازم آئے گا اور شخص واحد کا مُطالِب اور مُطالَب بننا باطل ہے، لہذا بیع میں جانبین سے وکالت بھی باطل ہوگی، یا دوسرے لفظوں میں وکیل بالبیع خود مالک بننے والا بھی ہے اور مالک بنانے والا بھی ہے۔ لیکن نکاح میں ایسا نہیں ہے کیونکہ نکاح میں حقوق وکیل کی طرف نہیں لوٹتے، مثلاً مہر وغیرہ ادا کرنا وکیل کے ذمہ نہیں ہوتا، بلکہ عورت مہر کا مطالبہ اپنے شوہر سے خود کرے گی، لہذا نکاح میں اگر شخص واحد جانبین سے وکیل بن جائے تو شخص واحد کا مُطالِب اور مُطالَب بننا لازم نہیں آتا، لہذا نکاح میں جانبین سے وکالت درست ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے یہ کہا کہ ”زَوْجِ حِنِی“ کہ تو میرا نکاح کر دے، اس پر عورت نے خود سے اس کا نکاح کر دیا تو نکاح منعقد ہو جائے گا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں مرد نے عورت کو نکاح کا وکیل بنایا یعنی مرد نے گویا ”زَوْجِ حِنِی“ کہہ کر اس عورت سے یہ کہا کہ تو اپنی طرف سے اخیل اور میری طرف سے وکیل بن کر میرا اپنے ساتھ نکاح کر دے، تو یہ تو کیل بالنکاح جانبین سے ہوئی، اور تو کیل بالنکاح جانبین سے درست ہے، لہذا نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ۲

① الهداية: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٣٢٥، ط: رحمانية

٢٦ والفرق بين النكاح والبيع أن الحقوق في البيع تتعلق بالوكيل، والوكيل بالنكاح ليس =

(٢) إِنَّ السَّبِيَّةَ طَرِيقُ الْمَجَازِ. ①

ترجمہ: سہیت مجاز کا راستہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سبب بول کر مسبب مراد لینا از قبیل مجاز ہے اس لئے کہ سبب و مسبب کے درمیان مناسبت ہوتی ہے، بایں طور کہ مسبب اپنے وجود میں سبب کا محتاج ہوتا ہے، لہذا سبب بول کر مسبب مراد لینا درست ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ لفظ تملیک اور ہبہ کے الفاظ کے ساتھ احناف کے نزدیک نکاح منعقد ہو جاتا ہے، اس لئے کہ تملیک ملکِ رقبہ کے واسطے سے ملکِ متعہ کا سبب ہے، مثلاً اگر کوئی شخص باندی کے ملکِ رقبہ کا مالک بن گیا تو اس کے ضمن میں ملکِ متعہ یعنی بضعہ کا مالک بھی بن جائے گا۔ ملکِ متعہ حقیقتاً تو نکاح سے حاصل ہوتا ہے، مگر باندی میں اس کا حصول تملیک سے ہو رہا ہے، تو گویا تملیک حصولِ ملکِ متعہ کا سبب ٹھہری اور بطریق مجاز اس سے وہ چیز حاصل ہوگئی (متعہ) جو نکاح سے اصلاً ثابت اور حاصل ہوتی ہے، لہذا جب تملیک حصولِ ملکِ متعہ کا سبب ٹھہری اور سمیت مجاز کا علاقہ ہے تو تملیک وغیرہ نکاح اور تزویج کے مجازی معنی ہوں گے، جس طرح حقیقی معنی ادا کرنے والے الفاظ یعنی نکاح اور تزویج سے نکاح منعقد ہو جاتا ہے، اسی طرح نکاح کے مجازی معنی ادا کرنے والے الفاظ مثلاً تملیک اور ہبہ وغیرہ سے بھی نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ۲

= كذلك لأنه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره.

البنية: كتاب النكاح، ج ٥ ص ٤٧، ط: دار الكتب العلمية

أَوَّلُهَا أَنَّ الْحُقُوقَ فِي الْبَيْعِ تَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ فَلَوْ تَوَلَّى الْوَاحِدُ طَرَفَيْ الْبَيْعِ أَفْضَى إِلَى التَّافِي، وَلَا كَذَلِكَ النِّكَاحُ، فَإِنَّ وَكِيلَ الزَّوْجِ لَا يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِ الْمَهْرِ، وَلَا غَيْرِهِ مِنْ حُقُوقِهِ لِأَنَّهُ سَفِيرٌ فِيهِ، وَكَذَا وَكِيلُ الزَّوْجَةِ لَا يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِهَا بَلْ هُوَ سَفِيرٌ وَمُعَبَّرٌ عَنْهَا كَذَا فِي الْغَايَةِ.

حاشية الشلبي على تبين الحقائق: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٩٦، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

① الهداية: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٣٢٥، ط: رجماني

١٦ التملك سبب لملك الممتعة (وهو الثابت) أى ملك الرقبة وهو الثابت (بالنكاح) =

(٣) مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَةِ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ. ١

ترجمہ: جو شخص اہل ولایت میں سے ہو تو وہ اہل شہادت میں سے بھی ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص ولایت کا اہل ہو یعنی جس کو اپنی ذات پر ولایت حاصل ہو تو اہل شہادت بھی ہوگا یعنی گواہ بننے کا اہل بھی ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک دو فاسق آدمیوں کی موجودگی میں نکاح منعقد ہو جائے گا، اس لئے کہ فاسق کا فسق و فجور اس کی ذات تک محدود ہے، دیگر لوگ اس سے مستثنیٰ ہیں، یہی وجہ ہے کہ شریعت نے اسے فسق کے باوجود اہل ولایت میں سے مانا ہے یعنی وہ خود اپنا نکاح کر سکتا ہے اور اپنے غلام، باندی وغیرہ کا بھی نکاح کر سکتا ہے، تو جس طرح فاسق کے لئے ولایت ثابت ہے، اسی طرح شہادت بھی ثابت ہوگی، اور اہل ولایت میں سے ہونے کے ساتھ ساتھ وہ اہل شہادت میں سے بھی ہوگا، جب شریعت نے فاسق کو اپنی ذات پر ولایت سے محروم نہیں کیا تو وہ غیر پر بھی ولایت سے محروم نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ غیر بھی مسلمان ہونے کی وجہ سے اس کا ہم جنس ہے، تو جب انسان اپنے اوپر ولایت کا مالک ہے تو اپنے ہم جنس پر بھی ولایت کا مالک ہوگا۔ ۲

= فكان بينهما اتصال باعتبار السبب (والسببية طريق المجاز) وإن لم يكن اتصالاً من جهة المعنى. فصحت الاستعارة فيكون من باب إطلاق السبب على المسبب.

البنائية: كتاب النكاح، ج ٥ ص ١١، ط: دار الكتب العلمية  
(قَوْلُهُ: وَالسَّبَبِيَّةُ) فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَافِظَ سَبَبٌ لِمَلِكِ الْمُتَمَتِّعَةِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ الشَّرْعِيِّ  
فِي طَلَاقِ السَّبَبِ، وَإِرَادَةُ الْمُسَبَّبِ مِنْ أَقْوَى طُرُقِ الْمَجَازِ.

حاشية الشلبى على تبين الحقائق: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٩٤، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

① الهداية: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٣٢٦، ط: رجمانيه

٢٦ مسألة: ينعقد النكاح بحضور الشهود وإن كانوا غير عدول عند أبي حنيفة رحمه الله وعند الشافعي لا ينعقد بحضور فاسقين.

حجة أبي حنيفة رحمه الله : إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم: لا نكاح إلا بشهود "من غير =

ترجمہ: جو شخص قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے تو وہ خود قاضی بنے اور گواہ بننے کی بھی صلاحیت رکھتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عقد نکاح میں احناف کے نزدیک فاسق آدمی گواہ بن سکتا ہے، کیونکہ فاسق آدمی اگر حاکم ہو تو دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے اور جو دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے وہ خود بھی قاضی بن سکتا ہے، جب قاضی بن سکتا ہے تو شاہد (گواہ) بھی بن سکتا ہے، اس لئے کہ شہادت اور قضاء دونوں ایک ہی باب سے ہیں، اس لئے کہ دونوں میں ”تنفیذ القول علی الغیر“ کا معنی پایا جاتا ہے۔ ۲

الغرة المنيقة: كتاب النكاح، ص ١٣٣، ط: مؤسسة الكتب الثقافية

تبين الحقائق: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٩٩، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ (ولأنه) أى ولأن الفاسق وهو الشاهد (صالح مقلدا) بكسر اللام، أى سلطانا وخليفة، فإن جمهور الأئمة بعد الخلفاء الأربعة قَلَمًا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ ، أى المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث إن كل واحد منهما مسلم. لأنه أى لأن الولاية على تأويل الحكم المذكور ونحوه فالقول بالخروج عن الإمامة بالفسق يفضى إلى فساد عظيم. فإذا كان كذلك =



(۵) اِنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اِغْتِبَارِ اِثْبَاتِ الْمَلِكِ لَا عَلَى اِغْتِبَارِ

### وُجُوبِ الْمَهْرِ. ①

ترجمہ: نکاح میں شہادت شرط ہے ملک کو ثابت کرنے کے اعتبار سے نہ کہ مہر کو واجب کرنے کے اعتبار سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کے باب میں شہادت کی جو شرط لگائی ہے یہ اس اعتبار سے ہے کہ شوہر کے لئے عورت کے بضع پر ملک ثابت ہو جائے، اس اعتبار سے نہیں ہے کہ شوہر پر مہر واجب ہو جائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان نے ذمیہ عورت سے دو ذمی آدمیوں کی موجودگی میں نکاح کیا تو شیخیں کے نزدیک یہ نکاح منعقد ہو جائے گا، کیونکہ نکاح میں جو شہادت شرط ہے وہ اس وجہ سے ہے تاکہ عورت کے ملک بضع پر شوہر کی ملکیت ثابت ہو جائے، اس لئے کہ شہادت ایسی چیز کے لئے ہوتی ہے جو قابل احترام ہو اور بضع قابل احترام ہے، لزوم مال میں کوئی احترام و عظمت نہیں، اس لئے اگر نکاح کے وقت مال کا ذکر نہ کیا جائے تب بھی نکاح منعقد ہو جائے گا، معلوم ہوا کہ نکاح میں گواہی ملک بضع علی الزوجہ کو شوہر کے واسطے ثابت کرنے کے لئے ہے نہ کہ شوہر پر مال کو واجب کرنے کے لئے، پس معلوم ہوا کہ یہ گواہی شوہر کے حق میں ہے ذمیہ عورت کے خلاف ہے اور کافر کی گواہی مسلمان کے حق میں قبول کر لی جاتی ہے اگرچہ خلاف قبول نہیں کی جاتی، لہذا دو ذمیوں کی گواہی سے نکاح منعقد ہو جائے گا ”لأن شهادة أهل الذمة على الذمية جائزة“

لیکن اگر عورت ذمیہ نہ ہو بلکہ وہ بھی مسلمان ہو تو پھر نکاح منعقد نہ ہوگا اس لئے کہ اس

= (فیصلح مقلدا) بفتح اللام، أى قاضيا، أو حاكما. (و كذا شاهدا) أى فكذا شاهدا، لأن

الشهادة والقضاء من باب واحد.

البنایة: کتاب النکاح، ج ۵ ص ۱۵، ط: دار الکتب العلمیة

① الهدایة: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲۶، ط: رحمانیہ

**صورت میں مسلمان عورت کے خلاف ذمی گواہ ہوں گے۔ ۱**

(٦) إِنَّ الْعُقْدَ الْوَاقِعَ مِنَ الْمَأْمُورِ حَقِيقَةٌ كَالْوَاقِعِ مِنَ الْأَمْرِ حُكْمًا. (٢)

ترجمہ: وہ عقد جو مامور سے حقیقتاً واقع ہو وہ آمر سے حکماً ہونے کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وکیل مامور جو عقد کرتا ہے یہ حکماً آمر کی طرف سے شمار ہوتا، یعنی مامور کا عقد کرنا گویا کہ آمر کا عقد کرنا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے دوسرے کو حکم دیا کہ آپ وکیل بن کر میری نابالغ بیٹی کا نکاح کرادیں، وکیل نے اس کا نکاح ایک گواہ کی موجودگی میں کرادیا اور اس لڑکی کا باپ بھی حاضر تھا تو نکاح منعقد ہو جائے گا کیونکہ اس صورت میں لڑکی کا باپ مؤکل اور آمر ہے اور وکیل مامور ہے اور چونکہ مامور سے صادر ہونے والا عقد حکماً آمر سے صادر ہونے والا ہوتا ہے تو لہذا یہاں بھی مباشرت یعنی عقد نکاح کرنے والا باپ ہی شمار ہوگا، اس لئے کہ عقد نکاح میں جملہ حقوق مؤکل کی طرف لوٹتے ہیں، وکیل محض سفیر اور ترجمان ہوتا ہے۔ جب عاقد باپ ہو تو عاقد کے علاوہ ایک مامور (وکیل) اور ایک گواہ موجود تھا، تو گویا کہ دو گواہ موجود

① وَلَهُمَا أَنْ الشَّهَادَةَ شَرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ إِثْبَاتِ الْمَلِكِ لِرُودِهِ عَلَى مَحَلِّ دَى خَطَرٍ لَا عَلَى اعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ إِذْ لَا شَهَادَةٌ تُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الْمَالِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، ج ٣ ص ٩٤، ط: دار الكتاب الإسلامي

(أن الشهادة شرطت في النكاح على اعتبار إثبات الملكى مطلق المتعة (لوروده) أى لورود الملك (على محل دى خطر) فيشترط الشهادة تعظيما للأبضاع، فيكون الرجل هو المخاطب بالشهادة لأجل أنه يملك البضع، ألا ترى أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كان مخصوصا بالنكاح بغير شهود (لا على اعتبار) أى لا يشترط الإشهاد على اعتبار (وجوب المهر) لها عليه (إد لا شهادة تشترط فى لزوم المال) لأن إيجاب المال يصح بلا شهود كالبيع وغيره (وهما شاهدان عليها) أى الزمیان شاهدان عليها أى على الذمية، فشهادة أهل الذمة على الذمية جائزة.

البنية: كتاب النكاح، ج ٥ ص ١٨، ط: دار الكتب العلمية

② الهداية: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٣٢٤، ط: رحمانية

ہیں اور دو گواہوں کی موجودگی میں نکاح منعقد ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ❶

## فصل فی بیان المحرمات

(۷) اِنَّهُ یَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا یَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. ❷

ترجمہ: رضاعت سے وہ رشتے حرام ہوتے ہیں جو نسب کی وجہ سے حرام ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو رشتے نسب کی وجہ سے حرام ہوتے ہیں وہ رضاعت کی وجہ سے بھی حرام ہوتے ہیں، یہ اصول درحقیقت نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد گرامی ہے:

یَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا یَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. ❸

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ رضاعی ماں، رضاعی بہن وغیرہ سے نکاح جائز نہیں، اس لئے کہ جو رشتے نسب سے حرام ہوتے ہیں رضاعت سے بھی وہ حرام ہوتے ہیں اور چونکہ نسبی ماں، بہن سے نکاح جائز نہیں تو رضاعی ماں بہن سے بھی نکاح جائز نہیں۔ ❹

❶ (وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَرَوَّجَهَا) بِحَضْرَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْآبُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا (جَازَ النِّكَاحُ لِأَنَّ الْآبَ يُجْعَلُ مُبَاشِرًا لِلْعَقْدِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ) شَاهِدًا لِأَنَّ الْمَجْلِسَ مُتَّحِدًا، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ الْوَاقِعُ مِنَ الْمَأْمُورِ حَقِيقَةً كَالْوَاقِعِ مِنَ الْأَمْرِ حُكْمًا لِكُونِ الْوَكِيلِ فِي بَابِ النِّكَاحِ (سَفِيرًا وَمُعَبَّرًا).

العناية: كتاب النكاح، ج ۳ ص ۲۰۶، ط: دار الفكر

وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَرَوَّجَهَا وَالْآبُ حَاضِرٌ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ سَوَاهُمَا جَازَ النِّكَاحُ لِأَنَّ الْآبَ يُجْعَلُ مُبَاشِرًا لِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ سَفِيرًا وَمُعَبَّرًا فَيَقْبَلُ الْمَرْوُجُ شَاهِدًا.

الجوهرية النيرة: كتاب النكاح، ج ۲ ص ۳، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب النكاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۲، ط: رحمانیہ

❸ صحيح مسلم: كتاب الرضاع، باب ما يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، رقم

الحديث: ۱۴۴۵

❹ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَذَكَرَ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا =

ترجمہ: منکوہ حکماً موطوءہ ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی موطوءہ باندی کی بہن سے نکاح کر لیا تو یہ نکاح تو درست ہے کیوں کہ یہ اپنے اہل یعنی عاقل اور بالغ کی طرف سے صادر ہو کر اپنے محل یعنی محلِ نکاح میں واقع ہوا ہے، اس لئے نکاح تو صحیح ہے لیکن یہ شخص نہ تو مملوکہ باندی سے وطی کر سکتا ہے اور نہ ہی اُس کی منکوحہ بہن سے۔ مملوکہ باندی سے تو وطی اس لئے جائز نہیں کہ منکوحہ اس کی بہن ہے اور وہ حکماً موطوءہ کے درجے میں ہے، اب اگر وہ مملوکہ سے وطی کرے تو ”جمع بین الأختین وطئاً“ لازم آرہا ہے۔ البتہ اگر یہ شخص اپنی مملوکہ باندی کو بیع، تزویج یا ہبہ مع التسليم جیسے اسباب میں سے کسی سبب سے اپنے اوپر حرام کر دے تو منکوحہ باندی سے

= الْحَدِيثُ قَالَ: يَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالْوِلَادَةِ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الرِّضَاعَ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّسَبِ فِي ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الْحُرْمَةِ بِالنَّسَبِ لِحَقِيقَةِ الْبُعْضِيَّةِ أَوْ شُبْهَةِ الْبُعْضِيَّةِ، وَفِي الرِّضَاعِ شُبْهَةُ الْبُعْضِيَّةِ بِمَا يَحْصُلُ بِاللَّبَنِ الَّذِي هُوَ جُزْءُ الْأَدْمِيَّةِ فِي إِبَاتِ اللَّحْمِ وَإِنْشَارِ الْعَظْمِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: الرِّضَاعُ مَا أَتَتْ اللَّحْمَ وَأَنْشَرَ الْعَظْمَ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحُرْمَةَ بِالرِّضَاعِ كَمَا تَثْبُتُ مِنْ جَانِبِ الْأُمّهَاتِ تَثْبُتُ مِنْ جَانِبِ الْآبَاءِ وَهُوَ الزَّوْجُ الَّذِي نَزَلَ لَبْنُهَا بِوُطْئِهِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَّهَهُ بِالنَّسَبِ فِي التَّحْرِيمِ، وَالْحُرْمَةُ بِالنَّسَبِ تَثْبُتُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَكَذَلِكَ بِالرِّضَاعِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الرضاع، ج ٥ ص ١٣٣، ط: دار المعرفة

بَحْرُومِنْ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْحُرْمَةَ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ تُعْتَبَرُ بِحُرْمَةِ النَّسَبِ فَشَمِلَ حَلِيلَةَ الْإِبْنِ، وَالْأَبِ مِنَ الرِّضَاعِ لِأَنَّهَا حَرَامٌ بِسَبَبِ النَّسَبِ فَكَذَا بِسَبَبِ الرِّضَاعِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ.

البحر الرائق: كتاب الرضاع، ج ٣ ص ٢٣٨، ط: دار الكتاب الإسلامي

① الهداية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج ٢ ص ٣٢٨، ط: رحمانية

وہی کر سکتا ہے اس لئے کہ مانع زائل ہو گیا۔ ❶

(٩) إِنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ. ٢

ترجمہ: اپنے جزء سے فائدہ اٹھانا حرام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کا اپنے اجزاء میں سے کسی جزء سے فائدہ حاصل کرنا حرام ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حرمت مصاہرہ سے چار قسم کے رشتے حرام ہو جاتے ہیں، یعنی اگر کسی شخص نے کسی عورت سے زنا کیا تو اب واطی پر موطوءہ عورت کی ماں اور بیٹی حرام ہیں، اور مزنیہ عورت پر واطی زانی کا باپ اور بیٹا حرام ہے، مذکورہ اشخاص سے نکاح جائز نہیں ہے، کیونکہ واطی یہ ولد کے واسطے سے جزئیّت کا سبب ہے یعنی مرد اور عورت میں جزئیّت اور بعضیت پیدا کرتا ہے، گویا کہ مرد کا قبیلہ عورت کا قبیلہ ہے اور عورت کا قبیلہ مرد کا قبیلہ ہے اور یہ مزنیہ عورت اس کی جزء بن گئی، اسی طرح اس عورت کے اصول یعنی ماں دادی وغیرہ اور فروع یعنی بیٹی پوتی وغیرہ مرد کے جزء بن گئے ہیں، اب اگر واطی موطوءہ کی بیٹی یا ماں سے نکاح کرے گا تو استمتاع بالجزء یعنی جزء سے فائدہ اٹھانا لازم آئے گا اور جزء سے فائدہ اٹھانا حرام

① وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ نِكَاحًا، وَلَا بِمِلْكٍ يَمِينٍ وَطْنًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْمَعَنَّ مَاءَ دِفْءٍ فِي رَحِمِ أُخْتَيْنِ وَيَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْمِلْكِ دُونَ الْوَطْءِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّصِّ حُرْمَةَ الْوَطْءِ إجمالًا. فَإِنْ كَانَ لَهُ أَمَةٌ قَدْ وَطِنَهَا، فَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا جَازَ النِّكَاحُ؛ لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَإِصَافَتِهِ إِلَى مَحَلِّهِ. وَلَا يَطَأُ الْأَمَةَ؛ لِأَنَّ لِمَنْكُوحَةِ مَوْطُوءَةٍ حُكْمًا. وَلَا يَطَأُ الْمَنْكُوحَةَ حَتَّى يُحَرِّمَ الْأَمَةَ عَلَيْهِ، فَإِذَا حَرَّمَهَا وَطِئَ الْمَنْكُوحَةَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَ الْمَمْلُوكَةَ وَطِئَ الْمَنْكُوحَةَ، وَحَرَّمَ الْمَمْلُوكَةَ حَتَّى يُفَارِقَ الْمَنْكُوحَةَ.

الاختيار لتعلييل المختار: كتاب النكاح، فصل في محرمات النكاح، ج ٣ ص ٨٦، ط:

مطبعة المجلس القاهرة

② الهداية: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٣٢٩، ط: رحمانية

(١٠) إِنَّ الْمَمْلُوكِيَّةَ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ. ٢

ترجمہ: مملوک ہونا مالک ہونے کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مملوک ہونا اور مالک ہونا دو متضاد چیزیں ہیں، ایک شخص مملوک اور مالک نہیں ہو سکتا، کیونکہ جو مالک ہوگا وہ مملوک نہیں ہو سکتا اور جو مملوک ہوگا وہ مالک نہیں ہو سکتا، لہذا شخص واحد یک وقت دو متضاد صفات سے متصف نہیں ہو سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ آقا اپنی باندی سے اور غلام اپنی مالکہ سے نکاح نہیں کر سکتا، اس لئے باندی اور غلام مملوک ہیں، اب اگر باندی بیوی بن جائے اور غلام اپنی مالکہ کا شوہر بن جائے تو مالک بن جائیں جبکہ مملوکیّت مالکیّت کی منافی ہے، لہذا شخص واحد کا مملوک ہونا اور مالک ہونا لازم آئے گا اور شخص واحد کا مملوک اور مالک ہونا جائز نہیں ہے، لہذا

❶ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْحُكْمُ فِي مَوْطُوءَةِ الْأَبِ ثَبَتَ فِي مَوْطُوءَةِ الْإِبْنِ، وَفِي وَطْءِ أُمِّ امْرَأَتِهِ، وَسَائِرِ مَا يَثْبُتُ بِحُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ بِالنِّكَاحِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا. وَلِأَنَّ الْوُطْءَ سَبَبٌ لِلْجُزْئِيَّةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ، وَلِهَذَا يُضَافُ إِلَيْهَا كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ، وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ. وَالْمَسُّ وَالنَّظَرُ ذَا عِلَّةٍ إِلَى الْوُطْءِ، فَيَقَامُ مَقَامَهُ احْتِيَاطًا لِلْحُرْمَةِ.

الاختيار لتعليق المختار: كتاب النكاح، فصل محرمات النكاح، ج ٣ ص ٨٨، ط: مطبعة  
المجلس القاهرة

(قَوْلُهُ وَالزَّانَا وَاللَّمْسُ وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الزَّانَا لَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ؛ لِأَنَّهَا نِعْمَةٌ فَلَا تُنَالُ بِالْمَحْظُورِ، وَلَنَا: أَنَّ الْوَطْءَ سَبَبُ الْجُرْيَةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ حَتَّى يُضَافَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا لَا فَيَصِيرُ أَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا كَأَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ وَهِيَ الْمَوْطُوءَةُ وَالْوَطْءُ مُحَرَّمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبُ الْوَلَدِ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ زَنَا وَاللَّمْسُ وَالنَّظَرُ سَبَبٌ ذَاعَ إِلَى الْوَطْءِ فَيَقَامُ مَقَامُهُ فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِيَاظِ كَذَا فِي الْهُدَايَةِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج ٣ ص ١٠٥، ط: دار الكتاب الإسلامي

٢ الهداية: كتاب النكاح، ج ٢ ص ٣٣٠، ط: رحمانية

(۱۱) إِنَّ لِلرَّقِّ أَثْرًا فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ. ۲

تبيين الحقائق: كتاب النكاح، فصل فى المحرمات فى النكاح، ج ٣ ص ١٠٩، ط: المطبعة  
الكبرى الأميرية

رد المحتار: كتاب النكاح، فصل في المحرمات في النكاح، ج ٣ ص ٢٢، ط: دار الفكر

٢ الهداية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج ٢ ص ٣٣١، ط: رحمانية

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص کے نکاح میں آزاد عورت ہے تو اس کے لئے آزاد پر باندی کے ساتھ نکاح کرنا جائز نہیں ہے یعنی آزاد عورت کی موجودگی میں باندی کے ساتھ نکاح نہیں کر سکتا، کیونکہ رقیّت یہ نعمت کی تنصیف میں مؤثر ہے اور اسی وجہ سے یہ محل کے حلال ہونے میں بھی نصف ہوگی اور یہ تنصیف اس وقت ہوگی جب باندی سے حالتِ افراد میں شادی کرے نہ کہ حالتِ انضمام میں یعنی آزاد کے ساتھ جمع کرنے کی صورت میں تنصیف ثابت نہ ہوگی، لہذا آزاد کی موجودگی میں باندی کے ساتھ نکاح نہیں کرے گا، جبکہ اس کے بالمقابل آزاد عورت سے بحالتِ افراد بھی نکاح کر سکتا ہے اور باندی کے نکاح میں ہوتے ہوئے یعنی حالتِ انضمام میں بھی نکاح کر سکتا ہے، تو باندی کے ساتھ صرف حالتِ افراد میں نکاح درست ہے، تو معلوم ہوا کہ عقوبات کی طرح انعامات میں بھی تنصیف ہے۔ ①

① فَيُظْهَرُ أَنَّ حُكْمَ هَذَا الْحَدِيثِ لِإِزَادَةِ تَنْصِيفِ الْأَحْوَالِ جَرِيًّا عَلَى مَا اسْتَقَرَّ مُنْوَطًا بِالرَّقِّ، وَذَلِكَ أَنَّ لِنِكَاحِهَا حَالَتِي انْضِمَامٍ إِلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ سَابِقَةٍ وَانْفِرَادٍ عَنْهُ، فَالْتَّنْصِيفُ إِذَا كَانَ إِمْكَانُ الْحَالَتَيْنِ قَائِمًا بِتَصْحِيحِ نِكَاحِهَا فِي حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ، وَتَصْحِيحُ نِكَاحِ الْحُرَّةِ فِي الْحَالَتَيْنِ حَالَةُ الْإِنْفِرَادِ وَالْإِنْضِمَامِ إِلَى أُمَةٍ سَابِقَةٍ ثُمَّ عَيْنَ الشَّرْعِ لِلْمَنْعِ حَالَةَ الْإِنْضِمَامِ إِلَى الْحُرَّةِ لِمَا فِي اعْتِبَارِ نَقْصِهَا عَنِ الْحُرَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ مِنْ مُنَاسَبَةِ ذَلِكَ.

فتح القدير: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج ٣ ص ٣٢٨، ط: دار الفكر

(حل المحلية فى الانفرد) وهى إذا تزوج الأمة ولم يكن تحته حرة (دون حالة الانضمام) وهى إما الجمع بين الحرة والأمة فى عقد النكاح، أو تزوج الأمة على الحرة تقدير هذا أن فى الحقيقة حالتين: حالة الانضمام مع الحرة. وحالة الانفرد عنها، فيثبت الحل فى حالة الانفرد دون حالة الانضمام، وهو تزوجها على الحرة أو مع الحرة، والتزوج على الحرة انضمام، لأن كل فعل يقبل الامتداد يعطى لبقائه حكم الابتداء. وحكم النكاح من ذلك، فيجعل الانضمام على هذا الطريق.

البنائية: كتاب النكاح، فصل في بيان المحرمات، ج ٥ ص ٥٢، ط: دار الكتب العلمية



## (۱۲) إِنَّ التَّنْصِصَ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ. ①

ترجمہ: عدد کی صراحت اس پر زیادتی سے مانع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی متعین عدد پر صراحت کی جاتی ہے، تو یہ صریح اس معلوم عدد پر اضافہ کرنے کو روکتی ہے یعنی اس پر اضافہ درست نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ آزاد آدمی چار عورتوں سے نکاح کر سکتا ہے چاہے وہ چار آزاد ہوں یا باندیاں ہوں یا بعض آزاد اور بعض باندیاں ہوں، لیکن ایک وقت میں چار سے زیادہ بیویوں کو نکاح میں نہیں رکھ سکتا، کیونکہ قرآن کریم میں چار کے عدد کی صراحت ہے:

فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاتٍ وَرُبَاعَ. (النساء: ۳)

آیت کریمہ میں لفظ ”رباع“ سے چار کے عدد کی صراحت کر دی گئی ہے، اس لئے بیک وقت چار عورتوں سے زائد کو نکاح میں رکھنا درست نہیں ہوگا، کیونکہ عدد کی صراحت اس پر زیادتی سے مانع ہوتی ہے۔ ②

## (۱۳) إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي. ③

ترجمہ: عقود میں معانی کا اعتبار ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقود مثلاً عقد بیع، عقد نکاح وغیرہ میں الفاظ کا اعتبار

① الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۲، ط: رحمانیہ

② (وَأَرْبَعٍ مِنَ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ) أَيْ حَلَّ تَزْوُجِ أَرْبَعٍ مِنَ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاتٍ وَرُبَاعَ) وَالنَّصُّ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ مِنَ الْإِمَاءِ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ جَوَازَهُ ضَرُورِيٌّ عِنْدَهُ وَقَدْ انْدَفَعَتْ بِوَاحِدَةٍ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلَوْنَا؛ إِذْ لَفْظُ النِّسَاءِ يَنْتَظِمُ الْحَرَائِرَ وَالْإِمَاءَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ).

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۱۱۲، ط: المطبعة

الکبری الأمیریة

③ الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۲، ط: رحمانیہ

نہیں بلکہ معانی کا اعتبار ہوتا ہے یعنی حکم معانی پر مرتب ہوتا ہے، کیونکہ مقصود اصلی معانی ہوتے ہیں الفاظ بمنزلہ سانچے کے ہوتے ہیں، اور ”العبرة فی العقود للمعانی لا للمبانی“

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ نکاح موقت باطل ہے (نکاح موقت یہ ہے کہ انسان عورت سے یوں کہے ”اتزوجک بشہادة شاهدين عشرة أيام“ میں دو گواہوں کی موجودگی میں دس دن کے لئے تم سے نکاح کرتا ہوں، اور نکاح متعہ کہا جاتا ہے کہ مرد کسی عورت سے یہ کہے کہ میں اتنے مال کے عوض اتنے دنوں تک تم سے فائدہ اٹھانا چاہتا ہوں ”أتمتع بک کذا مدة بكذا من المال“ ان دونوں میں فرق یہ ہے کہ نکاح موقت میں لفظ نکاح یا تزوج ہوتا ہے جبکہ متعہ میں تمتع اور استمتاع کے الفاظ ہوتے ہیں، نیز نکاح موقت میں شہادۃ شاہدین شرط ہے، جبکہ متعہ بغیر شہادت کے بھی منعقد ہو جاتا ہے) نکاح موقت اور متعہ معنی کے اعتبار سے متحد ہیں کیونکہ دونوں میں مدت کی تعیین ہوتی ہے، تو جو حکم متعہ کا ہوگا وہی حکم نکاح موقت کا بھی ہوگا، متعہ چونکہ بالاجماع حرام ہے تو نکاح موقت بھی حرام ہوگا، کیونکہ یہ دونوں عقود ہیں اور عقود میں اعتبار معانی کا ہے نہ کہ الفاظ کا۔ ①

① (ولنا أنه) أى النکاح بالتوقیت (أتی بلفظ المتعة) یعنی أتى بمعنى المتعة بلفظ النکاح؛ لأن معنى المتعة هو الاستمتاع بالمرأة لا لقصد مقاصد النکاح، وهو موجود فيما نحن فيه، لأنها لا تحصل فى مدة قليلة (والعبرة فى العقود للمعانی) لا للألفاظ ألا ترى أن الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة، والحوالة بشرط مطالبة الأصيل كفالة.

(قوله ولنا أنه أتى بمعنى المتعة والعبرة فى العقود للمعانی) ولذا لو قال جعلتک وکیلاً بعد موتی انعقد وصیة، أو جعلتک وصیاً فى حیاتی انعقد وكالة، ولو أعطى المال مضاربة وشرط الربح للمضارب كان قرضاً أو لرب المال كان بضاعة.

البنایة: کتاب النکاح، فصل فى بیان المحرمات، ج ۵ ص ۶۵، ط: دار الکتب العلمیة (قوله ولنا أنه أتى بمعنى المتعة والعبرة فى العقود للمعانی) ولذا لو قال جعلتک وکیلاً بعد موتی انعقد وصیة، أو جعلتک وصیاً فى حیاتی انعقد وكالة، ولو أعطى المال مضاربة وشرط الربح للمضارب كان قرضاً أو لرب المال كان بضاعة.

فتح القدیر: کتاب النکاح، فصل فى بیان المحرمات، ج ۳ ص ۲۴۹، ط: دار الفکر

## (۱۴) إِنَّ الْبَطْلَانَ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْمُبْطِلِ ۱

ترجمہ: بطلان مبطل کے بقدر ثابت ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی چیز میں بطلان مبطل کے بقدر ثابت ہوگا یعنی جس میں مبطل پایا جائے گا بطلان بھی اسی کے لئے ثابت ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے ایک ہی عقد کے تحت دو عورتوں سے نکاح کیا، ان میں سے ایک عورت محل نکاح تھی اور دوسری نہیں تھی نسبی قرابت یا رضاعت وغیرہ کی وجہ سے، تو اس صورت میں جس عورت کے ساتھ نکاح حلال تھا اس کے ساتھ نکاح درست ہو جائے گا اور دوسری عورت کے ساتھ نکاح باطل ہوگا، کیونکہ یہاں مبطل ایک میں پایا جاتا ہے اور بطلان بقدر مبطل ثابت ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی بطلان بقدر مبطل ثابت ہوگا، اور ایک کے ساتھ نکاح درست ہوگا اور دوسری کے ساتھ نکاح باطل ہوگا۔ ۲

## (۱۵) إِنَّ الدَّفْعَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْإِزَامِ ۳

ترجمہ: دفع قضاء کا محتاج نہیں ہوتا برخلاف الزام کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز دفع کرنے کے قبیل سے ہو یعنی اپنے آپ سے کسی ضرر کو دفع کرنا تو اس میں قضاء قاضی کی ضرورت نہیں ہوتی، برخلاف دوسرے پر الزام قائم کرنا ہو تو اس میں قضاء قاضی کی ضرورت ہوگی۔

۱ الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۴، ط: رحمانیہ

۲ وَصُورَتُهُ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا بَأَنَّ كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ أَوْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ وَثْنِيَّةً وَالْأُخْرَى يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ نِكَاحُ مَنْ تَحَلَّى وَبَطُلَ نِكَاحُ الْأُخْرَى، لِأَنَّ الْمُبْطِلَ فِي إِحْدَاهُمَا فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ، وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَجُوزُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ فِيمَا يَجُوزُ، وَالنِّكَاحُ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فَافْتَرَقَا.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۱۱۲، ط: المطبعة

الکبری الامیریہ

۳ الہدایہ: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۳۹، ط: رحمانیہ

① قَوْلُهُ حَتَّى يَنْقُضَهُ الْقَاضِي عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ لَهُ الْخِيَارَ بِخِلَافِ خِيَارِ الْمَخِيرَةِ وَالْمَعْتَقَةِ فَإِنْ ثَمَّةَ يَرْتَقِعُ النِّكَاحُ بِالرَّدِّ لِأَنَّ النِّقْضَ بِخِيَارِ الْبُلُوغِ كَانَ لِلدَّفْعِ عَنْ ضَرَرِّ خَفِيَ وَهُوَ قُصُورُ شَفَقَةِ الْوَلِيِّ فَجَعَلَ إِرْمَاءً فِي حَقِّ الْخَصْمِ الْآخَرِ وَالْإِلْزَامَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ وَأَمَّا خِيَارُ الْعَتَقِ كَانَ لِدَفْعِ ضَرَرِّ ظَاهِرٍ وَهُوَ زِيَادَةُ الْمَلِكِ عَلَيْهَا فَكَانَ دَفْعًا وَالدَّفْعُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ .

النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير: كتاب النكاح، باب تزويج البكر والصغيرين،

## باب فی الأولیاء والأکفاء

(۱۶) إِنَّ وَلَايَةَ النِّكَاحِ تَبْتَنِي عَلَى النَّظَرِ. ①

ترجمہ: نکاح کی ولایت شفقت پر مبنی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کرانے کی ولایت اور اختیار کی بنیاد شفقت پر ہے، یعنی جس شخص سے بھی شفقت متحقق ہوگی اس کے لئے ولایت نکاح بھی ثابت ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک عصبہ کے علاوہ دوسرا قریبی رشتہ دار بھی نکاح کر سکتا ہے، کیونکہ ولایت نکاح شفقت پر مبنی ہے اور شفقت اس شخص کے سپرد کردینے سے متحقق ہو سکتی ہے جو ایسی رشتہ داری کے ساتھ خاص ہو جو شفقت کا تقاضا کرنے والی ہو، لہذا جب ولایت تزویج کی بنیاد نظر و شفقت پر ہے تو یہ شفقت غیر عصبات سے بھی متحقق ہو سکتی ہے، لہذا ولایت تزویج بھی غیر عصبات کو حاصل ہوگی۔ چونکہ ماموں اور خالہ وغیرہ میں قرابت بھی ہے اور شفقت بھی ہے اس لئے عصبات کی عدم موجودگی میں یہ لوگ ولایت نکاح کے مالک ہوں گے اور ان کا نکاح کرنا درست ہوگا۔ ②

## فصل فی الوكالة بالنکاح وغیرھا

(۱۷) إِنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْلُحُ فُضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ فُضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ وَأَصِيلًا

مِنْ جَانِبٍ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ③

ترجمہ: طرفین کے نزدیک شخص واحد جانبین سے فضولی یا ایک جانب سے فضولی اور ایک جانب سے اصیل نہیں ہو سکتا۔

① الہدایہ: کتاب النکاح، باب فی الأولیاء والأکفاء، ج ۲ ص ۳۴۰، ط: رجمانیہ

② (التَّزْوِيجُ عِنْدَ الْإِمَامِ) وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ نَظْرِيَّةٌ، وَالنَّظَرُ يَتَحَقَّقُ بِالتَّفْوِيزِ إِلَى مَنْ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالْقَرَابَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى الشَّفَقَةِ.

مجمع الأنهر: کتاب النکاح، باب الأولیاء والأکفاء، ج ۱ ص ۳۳۸، ط: دار إحياء التراث العربی

③ الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی الوكالة بالنکاح وغیرھا، ج ۲ ص ۳۴۲، ط: رجمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کہا کہ اے لوگو! تم گواہ بن جاؤ فلاں عورت سے میں نے نکاح کر لیا ہے، لیکن اس مجلس میں عورت کی جانب سے کسی نے قبول نہیں کیا، اس کے بعد عورت کو خبر ملی اور اس نے اجازت دیدی تو طرفین کے نزدیک یہ نکاح باطل ہے اور امام ابو یوسف کے نزدیک جائز ہے، طرفین کے ہاں عدم جواز کی وجہ یہ اصول ہے کہ ایک شخص ایک جانب سے اصرار اور دوسری جانب سے فضولی یا دونوں جانب سے فضولی نہیں ہو سکتا۔ ❶

① قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ إِخْ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا قَالَ الْفُضُولِيُّ أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُ فُلَانَةَ مِنْ فُلَانٍ فَبَلَغَهَا الْخَبَرَ فَأَجَازَ لَمْ يَجْزِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاحِدَ يَصْلَحُ وَكَيْلًا وَأَصِيلًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَصِيلًا مِنْ جَانِبٍ وَوَكَيْلًا مِنْ جَانِبٍ حَتَّى نَفِذَ الْعَقْدَ وَأَمَّا الْوَاحِدُ هَلْ يَصْلَحُ فَضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَصِيلًا مِنْ جَانِبٍ فَضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ أَوْ وَكَيْلًا مِنْ جَانِبٍ فَضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ حَتَّى يَتَوَقَّفَ الْعَقْدَ وَرَاءَ الْمَجْلِسِ عَلَى إِجَازَتِهِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (رَحِمَهُمَا اللَّهُ) لَا يَصْلَحُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَصْلَحُ لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى الْعَقْدَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِي بَابِ النِّكَاحِ فَإِذَا كَانَ فَضُولِيًّا وَجِبَ أَنْ يَتَوَقَّفَ فَصَارَ هَذَا كَتَالِخْلَعٍ وَالطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ حَتَّى يَتَوَقَّفَ عَلَى قِبَلِهَا فِي غَيْرِ الْمَجْلِسِ فَكَذَا هَذَا وَلَهُمَا أَنْ هَذَا شَطْرُ الْعَقْدِ وَشَطْرُ الْعَقْدِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى غَيْرِ الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ فَإِذَا كَانَ غَائِبًا كَانَ شَطْرًا وَشَطْرُ الْعَقْدِ لَا يَتَوَقَّفُ مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ إِلَّا إِذَا صَارَ كُلُّ الْعَقْدِ مَوْجُودًا حَكْمًا بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ أَوِ الْأَمْرِ لِأَنَّ كَلَامَهُ بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ وَالْأَمْرِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامَيْنِ فَصَارَ هُوَ الشَّحْصَيْنِ فَإِذَا انْعَدَمَتِ الْوَلَايَةُ الْأَمْرُ غَادَ الْأَمْرُ إِلَى حَقِيقَتِهِ وَهُوَ كَلَامٌ فَرَّدَ حَقِيقَةً.

النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير: كتاب النكاح، باب في الإكفاء، ص ١٥٧، ط:

## عالم الكتب

(١٨) إِنَّ الْمَفْرُوضَ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ. ①

ترجمہ: امام ابو یوسف کے نزدیک عقد کے بعد مہر مقرر کرنا عقد میں مقرر کرنے کی طرح ہے۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر میں جو اضافہ عقد نکاح کے بعد مقرر کیا جاتا ہے وہ ایسا ہی ہے جیسا کہ عقد نکاح کے وقت مقرر کیا جائے۔  
صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بات بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے عقد نکاح کے بعد مہر میں اضافہ کر دیا مثلاً عورت کا مہر پانچ سو درہم تھا شوہر نے سات سو درہم کر دیا اور عورت نے مجلس میں قبول کر لیا تو شوہر پر اصل مہر کے ساتھ اضافہ بھی لازم ہوگا، اب اگر طلاق قبل الدخول ہوگئی تو طرفین کے نزدیک مفروض فی العقد کی تنصیف ہوگی اور مفروض بعد العقد کی تنصیف نہیں ہوگی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر مسمیٰ اور اضافہ دونوں کی تنصیف ہوگی، ان کے ہاں مفروض فی العقد اور مفروض بعد العقد دونوں برابر ہیں، جب مفروض فی العقد کی تنصیف ہوگی تو مفروض بعد العقد کی بھی تنصیف ہوگی، اس لئے کہ قرآن کریم میں ”فنصف ما فرضتم“ اور ”ولا فصل فیہ بین المفروض فی العقد و بین المفروض بعد العقد فینصف هذا كما ینتصف ذلک“ آیت میں تنصیف فی العقد اور بعد العقد کی کوئی صراحت نہیں ہے، لہذا یہ اطلاق دونوں پر جاری ہوگا۔ ۲

① الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٢ ص ٣٢٤، ط: زحمانية

٢٠ (وَالْمُتْعَةُ إِنْ طُلِقَ قَبْلَ الدُّخُولِ) وَلَا يَتَنَصَّفُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ مَخْصُوصٌ بِالْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ  
بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ) وَالْمَفْرُوضُ بَعْدَهُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ (وَعِنْدَ أَبِي  
يُوسُفَ) لَهَا فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ فَلِأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَعَنْ أَبِي  
يُوسُفَ كَمَا لَا يَخْفَى (نِصْفُ مَا فَرَضَ) بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَفْرُوضًا  
فَيَتَنَاوَلُهُ النَّصُّ.

مجمع الأنهر: كتاب النكاح، باب المهر، ج ١ ص ٣٢٩، ط: دار إحياء التراث العربي

وقال أبو يوسف: تتنصف مع الأصل؛ لأنها تلتحق بأصل العقد.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٣ ص ١٦، ط: المكتبة العلمية

## (۱۹) إِنَّهُ لَا يُبَالَىٰ اخْتِلَافُ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ. ①

ترجمہ: مقصود کے حصول کے وقت سبب کے مختلف ہونے کی کوئی پرواہ نہیں کی جاتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب مقصود حاصل ہو جائے اس وقت اگرچہ سبب بدل جائے اس کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی، کیونکہ اصل تو مقصود کا حصول ہے سبب تو ایک ذریعہ اور موصل ہے۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر عورت نے ابھی تک مہر پر قبضہ نہیں کیا تھا کہ اس نے اس مہر مسمیٰ کو اپنے شوہر کو ہبہ کر دیا، پھر شوہر نے اس عورت کو دخول سے پہلے طلاق دیدی، ان میں کوئی ایک بھی دوسرے پر کسی چیز کا رجوع نہیں کر سکتا، یعنی ابھی نہ شوہر عورت سے نصف مہر مانگ سکتا ہے اور نہ عورت، اس لئے کہ طلاق قبل الدخول کی صورت میں عورت ”فنصف ما فرضتم“ کی مستحق ہوتی ہے اور نصف آخر شوہر کو ملتا ہے، اب شوہر جس چیز کا طلاق قبل الدخول کی صورت میں مستحق تھا بعینہ وہی شے مستحقہ ہبہ کی صورت میں اس تک پہنچ چکی ہے اور مقصود بھی شے مستحق کا بعینہ پہنچنا تھا اور جب مقصود حاصل ہو جائے تو سبب کے اختلاف کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی، یہاں شوہر کو اس کا نصف حصہ تو مل ہی گیا مزید نصف اور بھی ہبہ کی صورت میں مل گیا، اور اصول ہے ”لا یبالی باختلاف السبب عند حصول المقصود“ یہ اس طرح ہے جیسے زید کے بکر پر سو (۱۰۰) روپے قرض ہے، پھر بکر نے زید سے دو سو (۲۰۰) روپے قرض لیا، اب خواہ بکر زید کو دو سو روپے دے کر اپنا سو روپیہ واپس لے یا پھر سو روپے دے کر اپنا سو روپے وضع کرادے دونوں صورتیں برابر ہیں، اس لئے کہ حصول مقصود کے وقت اختلاف سبب کی پرواہ نہیں کی جاتی۔ اس کی مثال یہ مسئلہ بھی ہے کہ مشتری نے بیع فاسد کی صورت میں بیع پر قبضہ کیا پھر مشتری نے وہی بیع بائع کو ہبہ کر دی تو قیمت کا ضامن نہیں ہوگا اس لئے کہ مقصود حاصل ہو گیا اور اختلاف سبب کا اعتبار نہیں ہے۔ ②

① الهدایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۰، ط: رحمانیہ

② وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ عَيْنُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ مِنْ نِصْفِ الْمَهْرِ فَلَا يُبَالَىٰ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ نَظِيرُهُ بَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا وَقَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِلْبَائِعِ لَا يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلَا اعْتِبَارَ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۱۴۷، ط: المطبعة الكبرى الأميرية =



ترجمہ: بیع کی بنیاد تنگی اور ٹال مٹول پر ہے برخلاف نکاح کے اس کا مدار چشم پوشی اور آسانی پر ہے۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع کی بنیاد مشقت، تنگی اور ٹال مٹول پر ہے، جبکہ نکاح کی بنیاد یسر اور سہولت پر ہے، یعنی بعض چیزیں ایسی ہیں جو بیع میں تو قابل برداشت نہیں ہوتیں لیکن نکاح میں برداشت ہوتی ہیں اس لئے کہ نکاح کی بنیاد آسانی پر ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے نکاح کیا حیوان پر یعنی مہر میں حیوان مقرر کیا لیکن وصف نہیں بیان کیا، مثلاً اعلیٰ ہونا، متوسط ہونا، ردی ہونا وغیرہ، البتہ جنس حیوان بیان کیا مثلاً بکری یا گائے وغیرہ، تو یہ نکاح درست ہوگا، اب شوہر پر متوسط درجے کا حیوان دینا لازم ہوگا، کیونکہ اگرچہ شوہر نے حیوان کی صفت بیان نہیں کی لیکن چونکہ نکاح کی بنیاد سہولت پر ہے اسی وجہ سے وصف میں جہالت برداشت کی جائے گی لیکن اگر بیع میں وصف بیان نہ کیا گیا ہو تو بیع درست نہیں ہوگی، یہاں تک کہ معمولی عیب کی وجہ سے بھی بیع کو لوٹا دیا جائے گا اس لئے کہ بیع کی بنیاد تنگی پر ہے اور نکاح کی بنیاد نرمی اور آسانی پر ہے اس لئے جہالت برداشت کی جاتی ہے جیسے مہر مثل میں جہالت۔ یاد رہے کہ نکاح میں بیان جنس ضروری ہے اگر جنس بھی بیان نہ کی تو نکاح نہیں ہوگا اس لئے کہ جب جنس معلوم نہ ہو تو وصف بھی معلوم نہیں ہو سکتا، البتہ بیان وصف ضروری نہیں ہے، برخلاف بیع کہ اس میں جنس اور وصف دونوں کی وضاحت ضروری ہے۔ ۲

= وَوَجْهَ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ عَيْنٌ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ وَلَا يُبَالَى بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلَهُ نَظَائِرٌ مِنْهَا مَا فِي مُعْرَاجِ الدَّرَايَةِ الْعَاصِبُ إِذَا وَهَبَ الْمَغْصُوبَ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٣ ص ٢٩ ط: دار الكتاب الإسلامي

① الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٢ ص ٣٥٢، ط: رحمانية

١٦ وَلَئِنْ جَهَّالَةُ الْوَسْطِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِثْلُ جَهَّالَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَقَلُّ فِتْلِكَ الْجَهَّالَةُ لَمَّا لَمْ تَمْنَعْ صِحَّةَ تَسْمِيَةِ الْبَدَلِ، فَكَذَا هَذِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَصِحُّ تَسْمِيَتُهُ ثَمَنًا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ =

## (۲۱) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ①

ترجمہ: نکاح شرطِ فاسدہ سے باطل نہیں ہوتا برخلاف بیع کے (وہ شرطِ فاسدہ سے باطل ہو جاتی ہے)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح میں اگر ایسی شرط لگائی جو مقتضائے عقد کے خلاف ہو یعنی شرطِ فاسدہ تو اس سے نکاح باطل نہ ہوگا بلکہ وہ شرطِ فاسدہ خود باطل ہوگی برخلاف بیع کے کہ بیع شرطِ فاسدہ سے فاسد ہو جاتی ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ بیع میں مقصود مال ہوتا ہے جبکہ نکاح میں مقصود مال نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان نے شراب یا خنزیر کو مہر بنا کر کسی عورت سے نکاح کیا تو یہ نکاح تو درست ہوگا لیکن اس عورت کو شراب یا خنزیر کی جگہ مہر مثل ملے گا، اس لئے کہ شراب اور خنزیر کی شرط لگانا شرطِ فاسدہ ہے اور نکاح شرطِ فاسدہ سے فاسد نہیں ہوتا لہذا نکاح بدستور باقی رہے گا، مسلمان کے حق میں شراب یا خنزیر کا تملک اور تملیک محال ہے، اس لئے اس کا تسمیہ فاسد ہوگا اور فسادِ تسمیہ کی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے، اس لئے یہاں بھی مہر

---

= لَا يَحْتَمِلُ جَهَالَةَ الْبَدَلِ أَصْلًا قَلْتُ أَوْ كَثُرْتُ، وَالنِّكَاحُ يَحْتَمِلُ الْجَهَالَةَ الْيُسِيرَةَ مِثْلَ جَهَالَةِ مَهْرِ الْمَثَلِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْبَيْعِ عَلَى الْمُضَاقِقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ، فَالْجَهَالَةُ فِيهِ وَإِنْ قَلْتُ تَفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَمَبْنَى النِّكَاحِ عَلَى الْمُسَامَحَةِ وَالْمُرُوءَةِ، فَجَهَالَةُ مَهْرِ الْمَثَلِ فِيهِ لَا تَفْضِي إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَهُوَ الْفَرْقُ.

بدائع الصنائع: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۲۸۳، ط: دار الکتب العلمیہ  
وَإِنَّمَا صَحَّ التَّسْمِيَةُ مَعَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ مُعَاوَضَةً مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ فَجَعَلْنَا التَّزَامَ الْمَالِ ابْتِدَاءً حَتَّى لَا يَفْسُدَ بِأَصْلِ الْجَهَالَةِ كَالَّذِيهِ وَالْأَقَارِيرِ وَشَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى مَالًا وَسَطُهُ مَعْلُومٌ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ عِنْدَ إِعْلَامِ الْجِنْسِ، لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ وَالْوَسْطِ ذُو حَظٍّ مِنْهُمَا بِخِلَافِ جَهَالَةِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ وَاسِطَةٌ لِاخْتِلَافِ مَعَانِي الْأَجْنَاسِ وَبِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَاقِقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ أَمَّا النِّكَاحُ فَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۷۵ ط: دار الکتب الاسلامی

① الهدایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۲، ط: رحمانیہ

مثلاً لازم ہوگا، برخلاف بیع کے وہ شروطِ فاسدہ سے فاسد ہو جاتی ہے، چنانچہ اگر کسی شخص نے بیع میں خمر یا خنزیر کو ثمن بنایا تو بیع فاسد ہو جائے گی، اس لئے کہ بیع کا مدار تنگی اور مشقت پر ہے، جبکہ نکاح کا دار و مدار مساحت اور نرمی پر ہے۔ بیع شرطِ فاسد سے فاسد اس لئے ہوتی ہے کہ شرط میں ربا کا معنی ہوتا ہے جو اُسے فاسد کر دیتا ہے۔ بیع میں مال کا مبادلہ مال کے ساتھ ہوتا ہے جبکہ نکاح میں ایسا نہیں ہوتا، بلکہ نکاح میں تو حقیقتاً مبادلہ ہی نہیں ہے، نکاح تو اُس وقت بھی درست ہوتا ہے جبکہ اس میں مہر نہ ہونے کی شرط لگائی جائے، ایسی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے۔ ❶

(۲۲) إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. ❷

ترجمہ: جب اشارہ اور تسمیہ دونوں جمع ہو جائیں تو امام ابو حنیفہ کے نزدیک اشارہ کا اعتبار ہوگا۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب ایک چیز کے بارے میں اشارہ اور تسمیہ جمع ہو جائیں تو امام صاحب کے نزدیک اشارہ معتبر ہوگا نہ کہ تسمیہ، یعنی حکم اشارے کی بناء پر مرتب ہوگا۔  
صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے نکاح کیا اور کہا اس مٹکے میں جو سر کہ ہے اس پر میں آپ سے نکاح کرتا ہوں اور مٹکے کی طرف اشارہ کیا، جب اس مٹکے کو دیکھا گیا تو اس میں سر کہ نہیں تھا بلکہ شراب تھی، تو اس صورت میں شوہر پر مہر مثل لازم

❶ وَلَكِنَّا نَقُولُ: هُمَا شَرْطَا قَبُولِ الْخَمْرِ، وَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ إِلَّا أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ، وَشَرْطُ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى مَا لَا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَطَلَتْ التَّسْمِيَةُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ لَهَا عَوْضًا فَلِهَذَا كَانَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا وَهَكَذَا نَقُولُ فِي الْبَيْعِ: إِنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ ثَمَنًا، وَالْبَيْعُ يَفْسُدُ عِنْدَ عَدَمِ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ.

المبسوط للسرخسی: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۵ ص ۸۹، ط: دار المعرفة  
وَهُوَ مَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ فَإِنَّ الْمُسَمَّى لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَكَانَ شَرْطُ قَبُولِهِ شَرْطًا فَاسِدًا غَيْرَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فَيَصِحُّ النِّكَاحُ وَيَبْلُغُو الشَّرْطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۱۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایہ: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۲، ط: رحمانیہ

ہوگا کیونکہ یہاں اشارہ اور تسمیہ دونوں جمع ہو گئے اور جب اشارہ اور تسمیہ جمع ہو جائیں تو امام صاحب کے نزدیک اشارہ کا اعتبار ہوتا ہے، یہاں اشارے اور تسمیہ کا اجتماع ہے اور تعارف اور شناخت کے اعتبار سے اشارہ تسمیہ پر غالب ہوتا ہے، اس لئے کہ اشارہ کرنا ایسا ہے گویا اُس چیز پر ہاتھ رکھنا ہے اور ہاتھ رکھنے سے شے دوسرے سے ممتاز ہو جاتی ہے اور اس میں غیر کا احتمال نہیں رہتا، برخلاف نام لینے کے اس لئے کہ بسا اوقات لفظ کا استعمال ہوتا ہے اور اُس سے مراد غیر ماضع لہ ہوتا ہے۔<sup>①</sup>

(۲۳) إِنَّ وَجُوبَ الْمُتَسَمَّى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ. ②

ترجمہ: مہر مسمی کا وجوب اگرچہ کم ہو مہر مثل کے وجوب سے مانع ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب عقد کے وقت جتنا مہر مقرر کر دیا جائے اگرچہ یہ مقرر کردہ مہر کم ہو لیکن یہ مہر مثل کے وجوب کو روکتا ہے یعنی مہر مثل لازم نہیں ہوتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دو متعین غلام پر عقد نکاح کیا یعنی یہ کہا کہ میں آپ سے ان دو غلاموں پر نکاح کرتا ہوں جبکہ ان میں سے ایک آزاد تھا، تو اس صورت میں اس عورت کے لئے صرف وہ ایک غلام ہی ہوگا جبکہ اس غلام کی قیمت دس درہم کے برابر ہو، اس لئے کہ اس شخص نے مہر مقرر کیا تھا اور مہر مسمی مہر مثل کے وجوب کے لئے مانع ہے، لہذا یہاں بھی یہ مہر مسمی یعنی غلام مہر مثل کے وجوب کے لئے مانع ہوگا، مہر مثل مسمی کا بدل ہوتا ہے اور بدل اور مبدل ایک ساتھ جمع نہیں ہوتے، اس لئے دوسرا غلام اقل مہر یعنی دس درہم کی مالیت کا ہے تو وہی مسمی واجب ہوگا۔ دوسرا غلام چونکہ آزاد ہے اور آزاد مہر نہیں بن سکتا،

① (أَبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِمَنْزِلَةِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الشَّيْءِ، وَيَحْصُلُ بِهَا كَمَالُ التَّمْيِيزِ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الشَّيْءِ وَإِرَادَةُ غَيْرِ مُتَّبِعَةٍ، وَأَمَّا التَّسْمِيَةُ فَمِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ، وَيَجُوزُ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِرَادَةُ غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۳ ص ۳۵۹، ط: دار الفكر

وَلَا يَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِشَارَةَ قَدْ اجْتَمَعَتْ مَعَ التَّسْمِيَةِ فَتُغَيَّرُ الْإِشَارَةُ لِكَوْنِهَا أَبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ.

تبیین الحقائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۱۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

② الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۳، ط: رحمانیہ

ترجمہ: بچے کی افزائش زندگی کے لئے ثبوتِ نسب میں احتیاط برتی جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ولد کے نسب ثابت کرنے میں احتیاط برتی جاتی ہے، بچے کو زندگی دینے اور اس کے مستقبل کو سنورانے اور تباہناک بنانے کے لئے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نکاح فاسد میں بچے کا نسب ثابت ہوگا، یعنی اگر کسی شخص نے نکاح فاسد کیا اور اس سے بچہ پیدا ہوا تو اس بچے کا نسب اس واطی سے ثابت ہوگا اور نسب کے ثبوت کی مدت کا اعتبار دخول کے وقت سے ہوگا، اسی وقت سے مدتِ نسب کا اعتبار ہوگا، اسی شوہر سے اس عورت کے بچے کا نسب ثابت ہوگا کیونکہ یہ نکاح اگرچہ فاسد ہے مگر اس میں ایجاب و قبول موجود ہے، اس لئے اس میں نکاح صحیح کا بھی شبہ ہے، لہذا اس شبہ کو بنیاد بنا کر اس پر نسب کا ترتیب ہوگا۔ اگر نسب کو ثابت نہ مانا جائے تو بچے کے لئے کوئی مرئی نہیں ہوگا،

① (قَوْلُهُ وَإِذَا أُمِّهَرَ عَبْدَيْنِ وَأَحَدُهُمَا حُرٌّ فَمَهْرُهَا الْعَبْدُ) يَعْنِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا سَاوَى عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَإِلَّا كَمَلَ لَهَا الْعَشْرَةُ، لِأَنَّهُ مُسَمًّى وَوُجُوبُ الْمُسَمًّى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وَوُجُوبُ مَهْرِ الْمِثْلِ وَقَالَ أَيُّوُسُفَ لَهَا الْعَبْدُ وَقِيَمَةُ الْحُرِّ لَوْ كَانَ عَبْدًا؛ لِأَنَّهُ أَطْمَعَهَا سَلَامَةَ الْعَبْدَيْنِ وَعَجَزَ عَنْ تَسْلِيمِ أَحَدِهِمَا فَتَجَبُ قِيَمَتُهُ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٣ ص ٨٠ ط: دار الكتاب الإسلامي

لأن المسمى ومهر المثل لا يجتمعان، بيان هذه أن أبا حنيفة يعتبر الإشارة، والإشارة إلى البحر تخرجه عن العقد، فكانت تسمية العبد الباقي لغواً، فكأنه تزوجها على عبد، وليس لها إلا ذلك، ولا يجب مهر المثل لأنهما لا يجتمعان.

البنية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٥ ص ١٤٩، ط: دار الكتب العلمية

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٢ ص ٣٥٣، ط: رحمانية

(۲۵) إِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جُنْسٍ قَوْمٍ أَبِيهِ. ②

ترجمہ: انسان اپنے باپ کی قوم کی جنس سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان اپنے باپ کی قوم کی جنس میں سے ہوتا ہے، یعنی جنسیت میں باپ کا اعتبار ہوتا ہے اور نسبت بھی باپ کی طرف ہوتی ہے، بایں وجہ مہر مثل میں بھی باپ کے قبیلے کی عورتوں کا اعتبار ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عورت کے مہر مثل کا اعتبار اس کی بہنوں اور پھوپھیوں اور چچا زاد بہنوں کے ساتھ ہوگا، یعنی باپ کی طرف جو قبیلہ ہے اس کی عورتوں کے ساتھ مہر مثل کا اعتبار ہوگا اور ماں کی طرف سے جو قبیلہ ہے اس کی عورتوں کا اعتبار نہیں ہوگا۔ البتہ اگر ماں بھی باپ کے قبیلے میں سے ہو جیسے ماں باپ کی چچا زاد ہو تو اس صورت میں ماں کے مہر مثل کا بھی اعتبار ہوگا ورنہ نہیں، کیونکہ ہر انسان اپنے باپ کی قوم کا ہم جنس ہوتا ہے اور ہر شے کی قیمت اس کی ہم جنس چیز میں غور کرنے سے معلوم ہوتی ہے، اس لئے والد کی قرابت دار

① (وَيُثْبِتُ النَّسَبُ) أَيُ نَسَبُ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ لِأَنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءَ لِلْوَلَدِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهِهِ وَيُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۵۳، ط: المطبعة الكبرى الأميرية  
(قَوْلُهُ وَيُثْبِتُ النَّسَبُ) أَيُ نَسَبُ الْمَوْلُودِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، لِأَنَّ النَّسَبَ مِمَّا يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءَ لِلْوَلَدِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهِهِ أَطْلَقَهُ فَأَفَادَ أَنَّهُ يُثْبِتُ بَغَيْرِ دَعْوَةٍ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَتُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ وَهِيَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْفَاسِدَ لَيْسَ بِدَاعٍ إِلَيْهِ وَالْإِقَامَةُ بِاعْتِبَارِهِ كَذَا فِي الْهِدَايَةِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ قِيَاسًا عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشَايِخُ أَفْتَوْا بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ لِبُعْدِ قَوْلِهِمَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۸۴، ط: دار الكتاب الإسلامي

② الهدایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۵۴، ط: رحمانیہ

(٢٦) إِنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلٌ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دعووں میں اس شخص کے قول کا اعتبار ہوگا جس کے لئے ظاہر حال شاید ہو یعنی جس کا قول ظاہر کے موافق ہو۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی کا مہر میں اختلاف ہو گیا یعنی عورت زیادہ مہر کا دعویٰ کرتی ہے اور شوہر اس زیادتی کا انکار کرتا ہے، تو اس صورت میں مہر مثل کے مکمل ہونے کی حد تک عورت کا قول معتبر ہوگا اور مہر مثل سے زیادہ کی صورت میں شوہر

① وَلَكِنَّا نَقُولُ: قِيمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالرُّجُوعِ إِلَى قِيمَةِ جَنْسِهِ، وَالْإِنْسَانُ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ لَا مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُمَّ قَدْ تَكُونُ أُمَّةً، وَابْنُ تَكُونُ قُرَشِيَّةً تَبْعًا لِأَبِيهَا فَلِهَذَا أُعْتَبِرَ عَشِيرَتُهَا مِنْ قَبْلِ أَبِيهَا، وَلَا يُعْتَبَرُ مَهْرُهَا بِمَهْرِ أُمِّهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُمُّهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا بَأَنَّ كَتَانَتْ بِنْتُ عَمِّهِ، فَحِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ مَهْرُهَا لَا؛ لِأَنَّهَا أُمُّهَا بَلْ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ عَمِّ أَبِيهَا، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ مِنْ عَشِيرَتِهَا امْرَأَةٌ هِيَ مِثْلُهَا فِي الْحُسْنِ، وَالْجَمَالِ وَالسَّنِّ، وَالْمَالِ وَالْبَكَارَةِ؛ لِأَنَّ الْمَهْوَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٥ ص ٦٢، ط: دار المعرفة

وَأِنَّمَا يُضَافُ إِلَى أَقَارِبِ الْأَبِ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ قِيَمَةَ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالرُّجُوعِ إِلَى قِيَمَةِ جِنْسِهِ وَالْإِنْسَانُ مِنْ جِنْسِ قَوْمٍ أَبِيهِ لَا مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُمَّ قَدْ تَكُونُ أُمَّةً وَالْإِبْنَةُ تَكُونُ قَرَشِيَّةً تَبْعًا لِأَبِيهَا (وَلَا يُعْتَبَرُ بِأُمِّهَا وَخَالَتِهَا إِذَا لَمْ تَكُونَا مِنْ قَبِيلَتِهَا) بَأَنَّ يَكُونَ أَبُوهَا تَزَوَّجَ بِنْتَ عَمِّهِ فَإِنَّ أُمَّهَُا وَخَالَتَهَا تَكُونُ مِنْ قَبِيلَتِهَا. وَقَوْلُهُ (لِمَا بَيَّنَّا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَقِيَمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالنَّظَرِ فِي قِيَمَةِ جِنْسِهِ.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٣ ص ٣٦٨، ط: دار الفكر

❶ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٢ ص ٣٥٦، ط: رحمانية

کے قول کا اعتبار ہوگا، کیونکہ مہر مثل کے تمام ہونے تک عورت کا قول ظاہر کے موافق ہے اور ظاہر حال اس کے لئے شاہد ہے اس لئے کہ نکاح کے باب میں مہر مثل ہی موجب اصلی ہے، اور جس کے لئے ظاہر حال شاہد ہو اسی کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مہر مثل کی تکمیل تک عورت کا قول معتبر ہوگا اور مہر مثل سے زیادہ کی صورت میں شوہر کا قول ظاہر حال کے موافق ہے اور جس کا قول ظاہر کے موافق ہو اسی کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مہر مثل پر زیادتی کی صورت میں شوہر کا قول معتبر ہوگا۔ ❶

(۲۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِينِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ. ❷

ترجمہ: امام ابو یوسف کے نزدیک منکر کا قول اُس کی قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک جب مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو اس صورت میں منکر کی بات کی تصدیق مع الیمین ہوگی، یعنی منکر کے حق میں فیصلہ یمین کے ساتھ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک چاہے یہ اختلاف طلاق قبل الدخول کی صورت میں ہو یا طلاق بعد الدخول کی صورت میں، شوہر ہی کے قول کا اعتبار ہوگا، اس لئے کہ عورت زیادتی کا دعویٰ کرتی ہے اور شوہر اس زیادتی کا منکر ہے، اور منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی شوہر کا قول مع الیمین معتبر ہوگا۔ ❸

❶ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مُدْعِيَةً لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ يُنْكَرُهَا وَلَهُمَا أَنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ. وَالظَّاهِرُ شَاهِدٌ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ وَصَارَ كَالصَّبَاغِ مَعَ رَبِّ الثُّوبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ الْأَجْرِ تُحَكَّمُ قِيَمَةُ الصَّبْغِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۹۳ ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۶، ط: رحمانیہ

❸ (لأبی یوسف أن المرأة قد تدعی الزیادة، والنزوح ینکر، والقول قول المنکر مع یمینہ، إلا أن یأتی بشیء یکذبه الظاهر فیہ) بأن ذکر أقل من عشرة دراهم؛ لأن ظاهر الشرع ینکره، وظاهر الحال یکذبه.

البنایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۵ ص ۹۲، ط: دار الکتب العلمیة



❸ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٢ ص ٣٥٦، ط: رحمانية

(٣٠) إِنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهَا خِلَافًا لَهَا. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب میاں بیوی مرجائیں تو ان کی وفات کے بعد امام صاحب کے نزدیک مہر مثل کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، جبکہ صاحبین کے نزدیک بعد الوفاۃ بھی مہر مثل کا اعتبار ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی مرجائیں جبکہ اس

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٣ ص ٣٤٤، ط: دار الفكر

② الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ٢ ص ٣٥٤، ط: رحمانية

عورت کے لئے مہر مقرر کیا تھا تو اس صورت میں عورت کے ورثاء کو یہ اختیار ہے کہ وہ شوہر کی میراث میں سے اس عورت کا مہر وصول کریں اور اگر عورت کے لئے مہر مقرر نہیں کیا تھا تو اس صورت میں عورت کے ورثاء کے لئے امام صاحب کے نزدیک کچھ بھی نہیں ہوگا جبکہ صاحبین کے نزدیک اس صورت میں مہر مثل ہوگا، کیونکہ امام صاحب کے نزدیک زوجین کی وفات کے بعد مہر مثل کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا، لہذا یہاں بھی بعد الوفاۃ مہر مثل کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، اور صاحبین کے نزدیک چونکہ بعد وفات الزوجین مہر مثل کا اعتبار ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی مہر مثل کا اعتبار ہوگا اور عورت کے ورثہ شوہر کے ترکہ سے اس عورت کا مہر مثل وصول کریں گے۔ ①

① (وَإِذَا مَاتَ الزَّوْجَانِ وَقَدْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا فَلَوْ رَثَتْهَا أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ مِنْ مِيرَاثِ الزَّوْجِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا فَلَا شَيْءَ لَوَرَثَتْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: لَوَرَثَتْهَا الْمَهْرُ فِي الْوَجْهَيْنِ مَعْنَاهُ) أَيْ مَعْنَى قَوْلِهِ لَوَرَثَتْهَا الْمَهْرُ فِي الْوَجْهَيْنِ (الْمُسَمَّى فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا إِذَا سَمِيَ (وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي) وَهُوَ مَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ (أَمَّا الْأَوَّلُ) وَهُوَ وَجُوبُ الْمُسَمَّى (فَلَا نَ الْمُسَمَّى ذِينَ فِي ذِمَّتِهِ) إِمَّا بِبُيُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِالتَّصَادُقِ (وَقَدْ تَأَكَّدَ بِالْمَوْتِ فَيَقْضَى مِنْ تَرَكَتِهِ) إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا مَاتَا مَعًا أَوْ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا أَوْ عَلِمَ أَنَّ الزَّوْجَ مَاتَ أَوَّلًا، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا مَاتَتْ أَوَّلًا فَلَا يَسْقُطُ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ (وَأَمَّا الثَّانِي فَوَجْهُ قَوْلِهِمَا أَنَّ مَهْرَ الْمَثَلِ صَارَ ذِينًا فِي ذِمَّتِهِ كَالْمُسَمَّى فَلَا يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَمَا إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا) وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِ لَكِنْ اسْتَحْسَنَ.

## باب نکاح الرقيق

(٣١) إِنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ يَنْتَظِمُ الْفَاسِدَ وَالْجَائِزَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا. ①

ترجمہ: امام ابو حنیفہ کے نزدیک نکاح میں اجازت نکاح فاسد اور جائز دونوں کو شامل ہوتی ہے، صاحبین کا اس میں اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک جب آقا اپنے غلام کو نکاح کی اجازت دیدے تو اجازت مطلق ہوتی ہے یہ نکاح صحیح اور فاسد دونوں کو شامل ہوتی ہے، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک یہ اجازت صرف نکاح صحیح کی ہوتی ہے نہ کہ نکاح فاسد کی۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے غلام سے کہا کہ اس باندی سے نکاح کرلو، پس اس غلام نے اس باندی سے نکاح فاسد کر لیا تو امام صاحب کے نزدیک مہر میں اس غلام کو بیچا جائے گا جبکہ صاحبین کے نزدیک جب غلام آزاد ہو جائے گا تو اس سے مہر لیا جائے گا۔ امام صاحب کے نزدیک غلام مہر میں اس لئے بیچا جائے گا کہ اس کو آقا نے اجازت دی ہے اور چونکہ یہ اجازت نکاح صحیح کے ساتھ نکاح فاسد کو بھی شامل ہے، اس لئے کہ لفظ تزوج مطلق ہے جو دونوں کو شامل ہے، جب غلام آقا کی اجازت سے نکاح کرے تو غلام کو مہر میں بیچا جاتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی غلام کو بیچا جائے گا اور صاحبین کے نزدیک چونکہ یہ اجازت صرف نکاح صحیح کی ہوتی ہے تو جب غلام نے نکاح فاسد کیا تو گویا کہ آقا کی اجازت کے بغیر نکاح کیا اور غلام جب آقا کی اجازت کے بغیر نکاح کر لے تو اس صورت میں مہر غلام کی آزادی کے بعد لیا جاتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی مہر جب غلام آزاد ہو جائے گا تو اس سے لیا جائے گا۔ ۲

① الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ٣٦٠، ط: زحمانية

❶ (قَوْلُهُ: وَالْإِذْنُ فِي النِّكَاحِ يَتَنَاوَلُ الْفَاسِدَ أَيْضًا) أَيْ كَمَا يَتَنَاوَلُ الصَّحِيحَ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَا لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا الصَّحِيحَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النِّكَاحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْإِعْفَافُ، وَالتَّحْصِينُ وَذَلِكَ بِالْجَائِزِ وَلَهُ أَنَّ اللَّفْظَ مُطْلَقٌ فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَبَعْضُ الْمَقَاصِدِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ =

① الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ٣٦١، ط: زحمانية

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر پر بیوی کا جوناں نفقہ واجب ہوتا ہے یہ اس بیوی کو گھر میں روکے رکھنے کے عوض اور مقابلے میں ہوتا ہے، صرف عقد نکاح سے نفقہ واجب نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آپ اپنی باندی کا کسی شخص سے نکاح کر دے اور باندی کو اپنی خدمت کے لئے روکے رکھے تو اس وقت باندی کا نان نفقہ اور سکنی کا انتظام آپ کا پر ہوگا، لیکن اگر آپ باندی کو شوہر کے ساتھ ایک مکان میں الگ کر دے اور اپنا حقِ استخدا م چھوڑ دے تو اس وقت باندی کا نان نفقہ اور سکنی وغیرہ شوہر پر لازم ہوگا، اس لئے کہ نفقہ احتباس کی وجہ سے ہوتا ہے، پس جس کی طرف سے احتباس پایا جائے گا نفقہ اُسی پر لازم ہوگا چاہے آپا ہو یا شوہر۔ ۲

ترجمہ: قتل کو دنیاوی احکام میں اِتلاف شمار کیا گیا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی کو قتل کرنا اس کو دنیاوی احکامات میں اتلاف شمار کر کے قتل عمد میں قاتل پر قصاص اور قتل خطا میں اس پر دیت واجب کی جاتی ہے۔ جس طرح قتل قصاص وغیرہ کے سلسلے میں اتلاف ہے اسی طرح مہر کے متعلق بھی وہ اتلاف ہوگا اور مہر کا اتلاف

= حَاصِلُ كَالنَّسَبِ وَوُجُوبِ الْمَهْرِ، وَالْعِدَّةِ عَلَى اعْتِبَارِ وُجُودِ الْوُطْءِ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي حَقِّ لُزُومِ الْمَهْرِ فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا وَدَخَلَ بِهَا لِأَنَّهُ يَبَاعُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يُطَالَبُ إِلَّا بَعْدَ الْعِتْقِ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٣ ص ٢٠٨ ط: دار الكتاب الإسلامي

﴿٢٠﴾ فَإِنْ بَوَّأَهَا مَعَهُ مَنَزِلًا فَلَهَا النِّقَّةُ وَالسُّكْنَى؛ لِأَنَّ النِّقَّةَ تُقَابِلُ الْإِحْبَاسَ، وَلَوْ بَدَّلَهُ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا بَعْدَ التَّبَوُّةِ فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهَا كَمَا لَا يَسْقُطُ بِالنِّكَاحِ.

تبیین الحقائق: کاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۲ ص ۱۶۴، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❸ الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ٣٦١، ط: زحمانية

(٣٢) إِنَّ جَنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا. ٢

② الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ٣٦١، ط: رجمانيه

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان جب اپنی ذات پر جنایت کر بیٹھے مثلاً اپنے آپ کو قتل کر دے تو دنیاوی احکام میں اس جنایت کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا، یعنی اس پر قتل کے احکام جاری نہیں ہوتے گو کہ آخرت میں اس کی باز پرس ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آزاد عورت کے شوہر نے اس کے ساتھ دخول سے پہلے اپنے آپ کو قتل کر دیا تو اس صورت میں اس عورت کے لئے مہر ہوگا یعنی اس عورت کے ورثاء کو اس کا مہر ملے گا کیونکہ اس عورت نے اپنی ذات پر جنایت کی ہے اور انسان کا اپنی ذات پر جنایت کرنا دنیاوی احکام کے حق میں معتبر نہیں ہے، اس لئے خودکشی کرنے والے کو غسل دیا جاتا ہے اور اس کی نماز جنازہ پڑھی جاتی ہے، خودکشی کرنا طبعی موت مرنے کے مشابہ ہے اور عورت کے طبعی موت مرنے کی صورت میں مہر ساقط نہیں ہوتا، لہذا خودکشی کرنے کی صورت میں بھی مہر ساقط نہیں ہوگا اور اس کا ولی اس کی جانب سے اس پر قبضہ کرے گا۔ ❶

(٣٥) إِنَّ حَاجَةَ الْمَرْءِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُونَ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ. ٢

ترجمہ: ابقائے نسل کی حاجت ابقائے نفس کی حاجت سے کم درجے کی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کو اپنی نفس کی بقاء کی ضرورت زیادہ ہوتی ہے نسبت اپنی نسل کو باقی رکھنے کی ضرورت سے کیونکہ پہلے جان کی بقاء ہے یعنی خود باقی رہے گا تو نسل بھی باقی رہے گی۔

① (لَا بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَبْلَهُ) أَيْ لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَفِيهِ خِلَافٌ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ يَقُولُ إِنَّهَا فَوَتْتِ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيَفُوتُ الْبَدَلَ كَقَتْلِ الْمَوْلَى أُمَّتُهُ وَتَقْبِيلِهَا ابْنَ زَوْجِهَا وَلَنَا أَنَّ جِنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ أَصْلًا وَلِهَذَا إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ يَغْسَلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ. وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ أَنَّ قَتْلَ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا لَوْ أُعْتَبِرَ تَفْوِيئًا لِلْمَهْرِ إِنَّمَا يَكُونُ تَفْوِيئًا بَعْدَ مَوْتِهَا وَبِالْمَوْتِ يَنْتَقِلُ الْمَهْرُ إِلَى وَرَثَتِهَا فَلَا يَسْقُطُ؛ لِأَنَّهُ لِلْوَرَثَةِ لَا لَهَا.

تبين الحقائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ١٦٥، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

② الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٢ ص ٣٦٢، ط: رجمانية

① لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ تَمْلِكُ مَالِ ابْنِهِ ابْتِدَاءً عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ فَكَذَا لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ لَكِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِبْقَاءِ النَّفْسِ أَشَدُّ مِنْ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ النَّسْلِ وَلِهَذَا يَتَمَلَّكُ الطَّعَامَ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَالْحَارِيَّةَ بِالْقِيَمَةِ وَيَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُ الطَّعَامِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ الْوَطْءُ وَيُجْبَرُ عَلَى إِنْفَاقِهِ عَلَيْهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى ذَفْعِ الْحَارِيَّةِ إِلَيْهِ لِيَتَسَرَّى بِهَا الْأَبُ فَلِأَجْلِ الْحَاجَةِ جَنَازَ لَهُ التَّمْلِكُ وَلِقُصُورِهَا وَعَدَمُ الصَّرُورَةِ إِلَيْهَا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْقِيَمَةَ صَيَانَةً لِمَالِ الْوَلَدِ مَعَ حُصُولِ مَقْصُودِ الْأَبِ إِذْ مِلْكُهُ مُحْتَرَمٌ وَزَوَالُهُ بِدَلِّ كَلَا زَوَالِ فَرَاعِنَا فِيهَا الْحَقِّينَ.



﴿١٢﴾ وَلَا بَى حَئِيفَةً أَنَّ حُرْمَةَ النِّكَاحِ إِنَّمَا هِيَ لِلْعِدَّةِ لِكُونِهِ نِكَاحَ الْمُنْكَوحَةِ مِنْ وَجْهِهِ. وَتُبُوتُ الْعِدَّةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّرْعِ أَوْ لِلزَّوْجِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ (لَأَنَّهُمْ لَا يَخَاطَبُونَ بِحُقُوقِهِ) وَلِهَذَا لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ فِي الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ، وَلَا إِلَى الثَّانِي (لَأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ) لِأَنَّ هَذَا الْوَضْعَ عَلَى ذَلِكَ =

ترجمہ: ذی رحم محرم ہونا نکاح کے بقاء کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حریمیت یعنی وہ رشتے جو انسان پر حرام ہیں نہ ان سے ابتداءً نکاح ہو سکتا ہے اور نہ بقاءً۔ حریمیت نکاح کے منافی ہے، حریمیت اور نکاح آپس میں دو متضاد چیزیں ہیں، دونوں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتی، جب حریمیت ہوگی تو نکاح نہیں ہوگا اور جب نکاح باقی ہوگا تو حریمیت نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مجوسی نے اپنی ماں یا بہن سے نکاح کر لیا پھر دونوں نے اسلام قبول کر لیا تو فوراً دونوں کے مابین تفریق کی جائے گی، کیونکہ ماں، بہن ذی رحم محرم ہیں اور محرمیت نکاح کے بقاء کی منافی ہے، دونوں جمع نہیں ہو سکتے، لہذا دونوں کے درمیان فرقت کی جائے گی۔ جس طرح اگر کسی کا نکاح صغیرہ سے ہوا، پھر معلوم ہوا کہ وہ اس کی رضاعی بہن ہے تو نکاح باطل ہوگا اس لئے کہ محرمیت بقاءِ نکاح کے منافی ہے۔ ۲

= الْفَرَضِ وَكَتَانِ النِّكَاحِ وَقَعَ ابْتِدَاءً صَحِيحًا لِلْوُجُودِ الْمُقْتَضَى وَهُوَ صُدُورُ الرُّكْنِ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ وَانْتِفَاءِ الْمَنَاعِ (وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا) وَلِهَذَا لَوْ مَاتَ الشُّهُودُ لَمْ يَبْطُلِ النِّكَاحُ. (وَكَذَا الْعِدَّةُ لَا تُنَافِي حَالَةَ الْبَقَاءِ كَالْمُنْكَوحَةِ إِذَا وُطِّئَتْ بِشُبْهَةٍ) يَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ صِيَانَةً لِحَقِّ الْوَاطِئِ وَلَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ الْقَائِمُ.

العناية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٣ ص ٢١٢، ١١٥، ط: دار الفكر

① الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ج ٢ ص ٣٦٥، ط: رحمانية

﴿قَوْلُهُ: وَلَوْ كُنَّا مَحْرَمُهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا﴾ أَيْ لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُحْرَمًا لِلْكَافِرِ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِذَا أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا اتَّفَقًا لِأَنَّ نِكَاحَ الْمُحَارِمِ لَهُ حُكْمُ الْبُطْلَانِ فِيمَا بَيْنَهُمَا عِنْدَهُمَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعِدَّةِ وَوَجَبَ التَّعَرُّضُ بِالْإِسْلَامِ فَيُفَرِّقُ وَعِنْدَهُ لَهُ حُكْمُ الصَّحَّةِ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ تُنَافِي بَقَاءَ النِّكَاحِ فَيُفَرِّقُ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ٣ ص ٢٢٣ ط: دار الكتاب الإسلامي

(۳۸) اِنَّ الْاِسْلَامَ يَغْلُوْ وَلَا يُغْلٰی. ①

ترجمہ: اسلام غالب ہوتا ہے مغلوب نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اسلام ہمیشہ غالب رہے گا اور کفر مغلوب رہے گا یعنی کوئی ایسا فعل سرانجام دینا جس سے اسلام کی مغلوبیت آئے جائز نہ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں اگر میاں بیوی میں سے کسی ایک نے اسلام قبول کر لیا تب بھی دونوں میں تفریق کی جائے گی، کیونکہ دونوں میں سے ایک کے اسلام لانے سے اگر تفریق نہ کی جائے تو اس صورت میں اسلام کی مغلوبیت آئے گی جبکہ اسلام ہمیشہ غالب ہوتا ہے اور مغلوب نہیں ہوتا، لہذا اسلام کے غلبہ کو پیش نظر رکھتے ہوئے دونوں میں تفریق کی جائے گی۔ ②

(۳۹) اِنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهٖ بَلْ لِمَصَالِحِهٖ. ③

ترجمہ: نکاح اپنے عین کے لئے مشروع نہیں کیا گیا ہے بلکہ وہ تو اپنے مصالح کی غرض سے مشروع کیا گیا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت نے نکاح صرف خواہشات نفسانی کو پورا کرنے کے لئے مشروع نہیں کیا بلکہ نکاح مصالح نکاح کے لئے مشروع کیا گیا ہے، نکاح کے

① الہدایۃ: کتاب النکاح، باب نکاح اہل الشریک، ج ۲ ص ۳۶۵، ط: رحمانیہ

② (أما اعتقاد المصر) علی دینہ الباطل (لا یعارض اسلام المسلم، لأن الإسلام یعلو) علی کل شیء (ولا یعلی) أى لا یعلی (علیہ) شیء، فلا یعارضہ إصرار الآخر علی دینہ. (ولو ترفع) یعنی ترفع کلاهما إلی الحاکم (یفرق بینہما بالإجماع؛ لأن مرافعتہما کتحکیمہما) یعنی إذا حکما رجلا وطلبا منه حکم الإسلام له أن یفرق بینہما، فالقاضی أولى بذلك لعموم ولائہ.

البنایۃ: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۵ ص ۲۳۶، ۲۳۷، ط: دار الکتب العلمیۃ

③ الہدایۃ: کتاب النکاح، باب نکاح اہل الشریک، ج ۲ ص ۳۶۵، ط: رحمانیہ

مصالح سکنی، ازدواج، توالد و تناسل وغیرہ ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مرتدہ عورت نہ کسی مسلمان مرد سے نکاح کر سکتی ہے اور نہ کسی کافر سے، کیونکہ ان کے ساتھ نکاح مصالح نکاح کو شامل نہیں ہے یعنی ان کے مابین جو نکاح کے مصالح ہیں وہ حاصل نہیں ہو سکتے اور چونکہ نکاح ذات نکاح کی حیثیت سے مشروع نہیں ہے بلکہ مصالح نکاح کے لئے مشروع ہے، مرتدہ کو محبوس کیا جائے گا تا کہ وہ غور و فکر کر کے اپنے شبہات دور کرے، اور شوہر کی خدمت اس کو غور و فکر کرنے سے غافل کر دے گی، اس لئے اس کے حق میں نکاح مشروع نہیں ہے، نیز مصالح نکاح زوجین کے درمیان حاصل نہیں ہو سکتا، نکاح لذاتہ مشروع نہیں ہے، بلکہ نکاح مصالح کے لئے مشروع ہے، اور نکاح کے مصالح سکنی، توالد و تناسل وغیرہ ہے۔<sup>①</sup>

---

① وَأَمَّا الْمُرْتَدَّةُ فَلِإِنَّهَا مَحْبُوسَةٌ لِلتَّأَمُّلِ وَخِدْمَةِ الزَّوْجِ تَشْغُلُهَا عَنْهُ وَلِأَنَّهُ لَا يَنْتَظِمُ بَيْنَهُمَا الْمَصَالِحُ، وَالنِّكَاحُ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ وَعَبَّرَ بِأَحَدٍ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِيُفِيدَ الْعُمُومَ فَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُرْتَدُّ مُسْلِمَةً وَلَا كِتَابِيَّةً وَلَا مُرْتَدَّةً وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُرْتَدَّةُ مُسْلِمًا وَلَا كَافِرًا وَلَا مُرْتَدًّا.



## (۴۱) إِنَّ التَّابِعَ كَالْمَغْلُوبِ ①

ترجمہ: تابع مغلوب کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے تابع ہو یعنی مقصود نہ ہو بلکہ تبعاً حاصل ہو جائے تو مغلوب کی مانند ہے امام صاحب کے نزدیک، اور مغلوب حکماً معدوم ہوتا ہے لہذا تابع بھی حکماً معدوم ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دودھ کھانے کے ساتھ مخلوط ہو جائے تو اس صورت میں حرمت رضاعت ثابت نہ ہوگی اگرچہ امام صاحب کے نزدیک دودھ غالب ہو، اس لئے کہ حرمت کا دار و مدار نشو و نما پر موقوف ہے، اور نشو و نما کا تعلق غذا سے ہے، اور یہ بات اپنی جگہ مسلم ہے کہ غذا کے سلسلے میں کھانا اصل ہے اور دودھ فرع اور تابع ہے اور تابع کا اعتبار نہیں ہوتا۔ غذائیت اور نشو و نما میں اصل کھانا ہے، دودھ تابع ہے پس یہ مغلوب کی مانند ہوا۔ نشو و نما کا تعلق چونکہ دودھ سے نہیں ہے اس لئے اس سے حرمت ثابت نہیں ہوگی۔ دودھ کھانے کے ساتھ مل جانے کی وجہ سے تابع ہو گیا اور تابع کے متعلق اصول ہے کہ ”لا اعتبار بالتوابع“ یعنی اثبات احکام میں توابع کا اعتبار نہیں ہوتا۔ ②

## (۴۲) إِنَّ الْجِنْسَ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ ③

ترجمہ: جنس جنس پر غالب نہیں ہوتی۔

① الہدایۃ: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ: وَاللَّبَنُ الْمَخْلُوطُ بِالطَّعَامِ لَا يُحَرِّمُ) أَطْلَقَهُ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ اللَّبَنِ غَالِبًا بِحَيْثُ يَتَقَاطَرُ عِنْدَ رَفْعِ اللَّقْمَةِ أَوْ لَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ مَطْبُوخًا أَوْ لَا لِأَنَّ الطَّعَامَ أَصْلٌ، وَاللَّبَنُ تَابِعٌ فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَهُوَ التَّغْدِي وَهُوَ مَنَاطُ التَّحْرِيمِ وَلِأَنَّ الْغَلْبَةَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ حَالَةَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَعِدَةِ، وَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ الطَّعَامُ هُوَ الْغَالِبُ وَقَالَا إِنْ كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ أَمَّا الْمَطْبُوخُ فَلَا اتِّفَاقًا.

البحر الرائق: کتاب الرضاع، ج ۳ ص ۲۴۵، ط: دار الكتاب الإسلامی

③ الہدایۃ: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو عورتوں کا دودھ آپس میں مل جائے تو امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک تحریم ان میں سے جو غالب ہوگا اس کے ساتھ متعلق ہوگی، یعنی جس عورت کا دودھ غالب ہوگا حرمت اسی سے متعلق ہوگی۔ جبکہ امام احمد اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک تحریم دونوں سے متعلق ہوگی یعنی دونوں عورتوں سے حرمتِ رضاعت ثابت ہوگی، کیونکہ دودھ آپس میں ہم جنس ہے، اور جنس جنس پر غالب نہیں آتی، بلکہ شے اپنی ہم جنس چیز کے ساتھ مل کر مؤکد اور مستحکم ہوتی ہے، مغلوب اور معدوم نہیں ہوتی، لہذا دونوں دودھ جب باہم مل گئے تو ان میں مزید تقویت پیدا ہوگی، اس لئے حرمت دونوں سے متعلق ہوگی اور کسی ایک کے ساتھ خاص نہیں ہوگی۔ ❶

(٢٣) إِنَّ الْمُحَرَّمَ فِي الرِّضَاعِ مَعْنَى النُّشُوءِ. (٢)

ترجمہ: رضاعت میں حرمت کا تعلق نشوونما سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حرمتِ رضاعت کی جو علت ہے وہ نشوونما ہے یعنی جس غذا سے نشوونما اور بڑھوتری ہوگی اُس سے حرمتِ رضاعت ثابت ہوگی، جس غذا سے نشوونما نہ ہو اُس سے حرمت ثابت نہیں ہوگی۔

① وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَثْبُتُ الْحُرْمَةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ أَنَّ اللَّبَنِينَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَالْجِنْسُ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ فَلَا يَكُونُ خَلْطُ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ اسْتِهْلَاكًا فَلَا يَصِيرُ الْقَلِيلُ مُسْتَهْلَكًا فِي الْكَثِيرِ فَيَعْذَى الصَّبِيُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِهِ بِإِبَاتِ اللَّحْمِ وَإِنْ شَارَ الْعَظْمَ أَوْ سَدَّ الْجُوعَ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَسْلُبُ قُوَّةَ الْآخَرِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ خَلْطَ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ لَا يَكُونُ اسْتِهْلَاكًا لَهُ أَنَّ مَنْ غَضَبَ مِنْ آخَرٍ زَيْنًا فَخَلَطَهُ بَزَيْتٍ آخَرَ اشْتَرَكَ فِيهِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا.

بدائع الصنائع: كتاب الرضاع، ج ٢ ص ١٠، ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب الرضاع، ج ٢ ص ٣٥٣، ط: رحمانية

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی عورت کے پستان سے نکالے ہوئے دودھ کو آلہ حقنہ میں رکھ کر نچلے حصے کے کسی مقام سے بچے کے پیٹ میں پہنچایا گیا تو اس سے رضاعت ثابت نہیں ہوگی، اس لئے کہ ثبوت رضاعت کے لئے نشوونما کا پایا جانا ضروری ہے اور نشوونما کا وجود اسی وقت ہوگا جب منہ کے ذریعے اوپر سے کوئی چیز منہ میں ڈالی جائے، اور صورت حال یہ ہے کہ یہاں نیچے سے غیر نم سے دودھ پہنچایا گیا ہے، لہذا اس سے نشوونما متحقق نہیں ہوگی اور چونکہ اس پر حرمت کا مدار ہے اس لئے اس سے حرمت بھی ثابت نہیں ہوگی۔ ❶

## کتاب الطلاق

### باب طلاق السنة

(۴۴) إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا يُنَافِي مَشْرُوعِيَّتَهُ. ❷

ترجمہ: (حالت حیض) میں طلاق دینے کی ممانعت ایک ایسے معنی کی وجہ سے ہے جو اس کے علاوہ میں ہے، لہذا (طلاق) کی مشروعیت معدوم نہیں ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے ذات کے اعتبار سے مشروع ہو غیر کے اعتبار سے ممنوع ہو تو یہ منہی عنہ لغیرہ کہلاتی ہے، غیر کی وجہ سے ممنوع ہونا یہ ذات کے اعتبار سے مشروع ہونے کے منافی نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی کو حیض کی

❶ أَمَّا الْإِحْتِقَانُ بِاللَّبَنِ، فَلِأَنَّ النُّشُوءَ لَا يُوْجَدُ فِيهِ وَالتَّحْرِيمُ بِاعْتِبَارِهِ وَإِنَّمَا يُوْجَدُ بِالْعِدَاءِ وَهُوَ مِنَ الْأَعْلَى لَا مِنَ الدُّبْرِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ كَمَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ قُلْنَا الْفَطْرُ يَتَعَلَّقُ بِالْوُضُوءِ إِلَى الْجَوْفِ، وَالْمُحَرَّمُ فِي الرِّضَاعِ مَعْنَى النُّشُوءِ وَلَا يُوْجَدُ فِيهِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ لَوْ أَقْطَرَ فِي أُنْزِهِ أَوْ وَصَلَ إِلَى جَانِبِهِ أَوْ آمَةٍ، وَلَوْ أَقْطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ، وَالسَّعُوطُ وَالْوَجُورُ يَثْبُتُ بِهِمَا التَّحْرِيمُ بِالِاتِّفَاقِ لِحُصُولِ النُّشُوءِ بِهِمَا.

تبیین الحقائق: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۱۸۶، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج ۲ ص ۳۷۵، ط: رحمانیہ



(٣٥) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا زَالَ بَسَبَّ هُوَ مَعْصِيَةٌ يَجْعَلُ بَاقِيًا حُكْمًا زَجْرًا لَهُ. ﴿٢﴾

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی آدمی کسی ایسے کام کا ارتکاب کر لے کہ وہ

العناية: كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج ٣ ص ٢٨٠، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج ٢ ص ٣٤٤، ط: رجمانية

گناہ کا کام ہو اور وہ کام کسی شے کے زائل اور ختم ہونے کا سبب بن جائے تو زجر و توبیخ کے لئے اُسے حکماً باقی رکھا جائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر سکران یعنی نشے والے آدمی نے طلاق دیدی تو طلاق واقع ہو جائے گی کیونکہ سکران کی عقل نشے کی وجہ سے زائل ہوئی ہے اور نشہ کرنا معصیت اور گناہ ہے اور جب شے ایسے سبب سے زائل ہو جائے کہ وہ سبب گناہ ہو تو حکم کے اعتبار سے وہ شے باقی ہوتی ہے، لہذا یہاں بھی حکم کے اعتبار سے عقل باقی ہوگی اور جب عاقل آدمی طلاق دیتا ہے تو طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا سکران کی طلاق بھی واقع ہو جائے گی۔ ❶

## باب إيقاع الطلاق

(۴۶) مَا لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا غُرْفًا لَا يَكُونُ صَرِيحًا. ❷

ترجمہ: ہر وہ لفظ جو عرف میں (معنی طلاق کے لئے) مستعمل نہیں ہے تو وہ صریح نہیں ہوگا۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو الفاظ متعارف بین الناس نہ ہوں تو وہ الفاظ صریح نہ ہوں گے بلکہ کنائی الفاظ ہوں گے یعنی ان پر الفاظ کنائی کا حکم دائر ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ”أَنْتِ مُطَلَّقَةٌ“ (طاء کے سکون کے ساتھ) تو اس صورت میں بغیر نیت کے طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ مُطَلَّقَةٌ بسکون الطاء عرف میں مستعمل نہیں ہے اور ہر وہ لفظ جو عرف میں مستعمل نہ ہو وہ صریح نہیں ہوتا لیکن چونکہ اس سے طلاق کا مفہوم ادا ہو جاتا ہے، اس لئے کہ ”الأصل أن قول المسلم يحمل على السداد والصلاح ما لم يظهر غيره“ کے ضابطے پر عمل کرتے ہوئے اسے

❶ وَلَنَا أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِأَذَاءِ الْفَرَائِضِ، وَيَلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَالْقَوْدُ بِالْقَتْلِ، وَطَلَاؤُ الْمُكَلَّفِ وَاقِعٌ كَغَيْرِ السَّكْرَانِ، بِخِلَافِ الْمُبْنَجِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ التَّكْلِيفِ، وَلِأَنَّ السَّكْرَانَ بِالْخَمْرِ وَالنَّبِيدِ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبِ هُوَ مَعْصِيَةٌ فَيُجْعَلُ بَاقِيًا زَجْرًا.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، ج ۳ ص ۲۲، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۷۸، ط: رحمانیہ

(٢٤) إِنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی مصادر ہیں ان میں عموم اور کثرت کا احتمال ہوتا ہے کیونکہ مصدر جنس ہوتا ہے جنس قلیل اور کثیر سب کو شامل ہوتا ہے، لہذا مصدر بھی محتمل کثرت ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقِ أَوْ أَنْتِ الطَّلَاقِ“ اور اپنے اس کلام سے اگر تین کی نیت کی تو تین طلاق واقع ہو جائیں گی، کیونکہ شوہر کے کلام میں لفظ ”طلاق“ مصدر ہے اور مصدر عموم اور کثرت کا احتمال رکھتا ہے، لہذا لفظ طلاق بھی عموم اور کثرت کا احتمال رکھے گا اور جو چیز جس کا احتمال رکھے وہ نیت سے ثابت ہوتی ہے، لہذا تین کی نیت سے تین طلاق واقع ہو جائیں گی۔ تین کی نیت اس لئے درست ہے کہ ”طلاق“ مصدر ہے اور مصدر میں کثرت اور عموم کا احتمال باقی رہتا ہے۔ مصدر اسم جنس ہے، جس طرح دیگر اسمائے اجناس میں کثرت اور عمومیت کا احتمال ہوتا ہے اسی طرح اس میں بھی ہوگا اور یہ احتمال کل (یعنی تین) کے ساتھ ادنیٰ (یعنی ایک) کو بھی شامل ہے، اب شوہر نے جس کی نیت کی ہوگی اُسی کا اعتبار ہوگا۔ ۳

① وَلَوْ قَالَ أَنْتِ مُطْلَقَةٌ بِتَسْكِينِ الطَّاءِ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْيَتَةِ، لَأَنَّهَُا غَيْرُ مُسْتَعْمَلَةٍ فِيهِ عُرْفًا فَلَمْ يَكُنْ صَرِيحًا.

تبين الحقائق: كتاب الطلاق، باب الطلاق ضربان، ج ٢ ص ١٩٨، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٤٩، ط: رجمانية

﴿وَقَوْلُهُ أَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَإِنْ نَوَى اثْنَتَيْنِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ أَيْضًا وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَهِيَ ثَلَاثٌ﴾، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتِ طَلَاقٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَيْضًا وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نِيَّةٍ وَيَكُونُ رَجْعِيًّا وَتَصَحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِيهِ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ، لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ وَلَا تَصَحُّ نِيَّةُ الشَّتَيْنِ.

الجوهرة النيرة: كاب الطلاق، الطلاق على ضربين، ج ٢ ص ٣٣، ط: المطبعة الخيرية

(٣٩) إِنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى مَا يُعَبِّرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا. (٣)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کی نسبت ایسے جزء کی طرف کرنا کہ جس کے ساتھ کل کو تعبیر کیا جاتا ہے یہ ایسا ہی ہے گویا اُس کی نسبت کل ذات اور شخصیت کی طرف کی گئی ہے۔

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٤٩، ط: رجمانيه

(٥٠) إِنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْقَيْدُ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کا محل ہر وہ شے ہوگی جس میں ”قید نکاح“ موجود ہو، اُس قید نکاح کو اٹھانے اور ختم کرنے کا نام طلاق ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”یُدْکِ طَالِقٌ“ یا ”رَجُلُکِ طَالِقٌ“ تو طلاق واقع نہ ہوگی کیونکہ طلاق کا محل وہ شے ہے جس میں قید ہو، کیونکہ طلاق کی بنیاد قید کو رفع کرنے پر ہے اور ہاتھ اور پاؤں میں قید نہیں ہے، لہذا جس میں قید نہ ہو وہ محل طلاق بھی نہیں بن سکتا، تو جب طلاق کا محل نہیں ہے تو شے بلا محل واقع نہیں ہوا کرتی، لہذا طلاق بھی بلا محل واقع نہ ہوگی۔

① وَمِنْهَا الْإِضَافَةُ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهَا أَوْ إِلَى جُزْءٍ جَامِعٍ مِنْهَا أَوْ شَائِعٍ، وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا أُضِيفَ الطَّلَاقُ إِلَى جُزْءٍ جَامِعٍ مِنْهَا كَالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَالرَّقَبَةِ وَالْفَرْجِ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ يُعْبَرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ يُقَالُ: فُلَانٌ يَمْلِكُ كَذَا وَكَذَا رَأْسًا مِنْ الرَّقِيقِ وَكَذَا وَكَذَا رَقَبَةً.

بدائع الصنائع: كتاب الطلاق، ج ٣ ص ١٢٣، ط: دار الكتب العلمية

② الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨٠، ط: رجمانية

(٥١) إِنَّ ذِكْرَ مَا لَا يَتَجَزَّى كَذِكْرِ الْكُلِّ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز متجری نہ ہو یعنی تقسیم کو قبول نہ کرتی ہو ایسی شے کا ذکر کرنا ایسا ہی ہے جیسا کل کا ذکر کرنا ہے، کیونکہ جب وہ شے تقسیم کو قبول ہی نہیں کرتی تو اس کے ذکر کرنے سے وہ قابل تقسیم نہیں ہو سکتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِیقَہ“ یا ”ثُلُثُ تَطْلِیقَہ“ وغیرہ تو اس صورت میں عورت پر ایک طلاق واقع ہوگی کیونکہ طلاق غیر متجزی ہے یعنی تقسیم کو قبول نہیں کرتی اور ہر وہ شے جو تقسیم کو قبول نہ کرے اس

الغرة المنيفة: كتاب الطلاق، ص ١٥٢، ط: مؤسسة الكتب الثقافية

② الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨٠، ط: رجمانية

(٥٢) إِنَّ عَمَلَ الضَّرْبِ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي زِيَادَةِ الْمَضْرُوبِ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی شے کو ضرب دیا جائے تو اس ضرب دینے سے شے مضروب کے اجزاء میں اضافہ ہوتا ہے، شے مضروب میں زیادتی نہیں ہوتی مضروب کے اجزاء میں زیادتی نہ شے مضروب میں زیادتی کا تقاضا نہیں کرتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِی ثَنْتَیْنِ“ اور اس سے ایک کو دو میں ضرب دینے کی نیت کی تو ایک ہی طلاق واقع ہوگی، کیونکہ ضرب کا عمل شے مضروب کے اجزاء میں اضافہ کرتا ہے نہ کہ شے مضروب میں، تو لہذا یہاں بھی جب اس نے ضرب کی نیت کر لی تو طلاق کے اجزاء میں اس ضرب سے زیادتی ہوگی اور اجزاء طلاق میں زیادتی یہ طلاق کے تعدد کا تقاضا نہیں کرتی، لہذا یہاں طلاق متعدد نہ ہوگی بلکہ صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی۔ زیادہ سے زیادہ ضرب کی نیت کرنے سے واحدہ کے اجزاء میں کثرت پیدا ہوگی، لیکن اس کثرت سے طلاق میں کثرت اور تعدد نہیں ہوگا اور جس طرح ایک طلاق کے نصف، ثلث، ربع اور سدس وغیرہ ذکر کر کے طلاق دینے سے صرف ایک ہی طلاق واقع

① وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ لَا يَقَعُ كَالْأَصْبُعِ وَالشَّعْرِ، لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَصَارَ كِإِضَافَتِهِ إِلَى الرِّيقِ وَالظُّفْرِ، وَهَذَا لِأَنَّ الطَّلَاقَ رَفَعَ الْقَيْدَ وَلَا قَيْدَ فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِضَافَةُ النِّكَاحِ إِلَيْهَا، بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَوْ تَعَارَفَ قَوْمٌ أَنَّ الْيَدَ يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْبَدَنِ عُرْفًا ظَاهِرًا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

الاختيار لتعليق المختار: كتاب الطلاق، ج ٣ ص ١٢٦، ط: مطبعة المجلس القاهرة

② الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨١، ط: زحمانية

ترجمہ: کلمہ ”فی“ کبھی ”مع“ کے معنی میں بھی آتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ”فی“ کبھی ”مع“ کے معنی میں استعمال ہوتا ہے جیسے قرآن کریم میں ”فَاَدْخِلْنِيْ فِيْ عِبَادِيْ“ جو ”مَعَ عِبَادِيْ“ کے معنی میں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مذکورہ بالا مسئلہ میں شوہر نے ”فی ثنتین“ کو ”مع ثنتین“ کے معنی میں لینے کی نیت کی تو تین طلاق واقع ہوں گی، کیونکہ ”فی“ ”مع“ کے معنی میں استعمال ہوتا ہے اور ہر وہ لفظ جو دوسرے لفظ کے معنی میں استعمال ہو اس کی نیت کرنا اور مراد لینا درست ہے، لہذا شوہر کا بھی اپنے مذکورہ کلام میں ”فی“ کو ”مع“ کے معنی میں مراد لینا درست ہوگا، ”أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِی ثَنْتَیْنِ اَمْ مَعَ ثَنْتَیْنِ“ کا مفہوم ایک دو کے ساتھ اور ایک دو کے ساتھ مل کر تین ہوتا ہے، لہذا تین طلاقیں واقع ہو جائیں گی۔ اور اگر نیت ظرف کی ہو تو ایک طلاق واقع ہوگی اس لئے کہ طلاق، طلاق کے لئے ظرف واقع نہیں ہو سکتی تو دوسری لغو ہوگی۔ ۳

(۵۴) إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَصْلُحُ ظَرْفًا. ﴿۴﴾

① وَلَكِنَّا نَقُولُ الضَّرْبُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَمْسُوحَاتِ لَا فِي الطَّلَاقِ، وَتَأْثِيرُ الضَّرْبِ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي زِيَادَةِ الْمَالِ، وَالتَّطْلِيقَةُ الْوَاحِدَةُ، وَإِنْ كَثُرَتْ أَجْزَاؤُهَا لَا تَصِيرُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ وَسُدُسَهَا وَثُلُثُهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا وَاحِدَةٌ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، ج ٦ ص ١٣٤، ط: دار المعرفة

② الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨١، ط: زحمانية

﴿أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ وَنِسْتَيْنِ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً مَعَ نِسْتَيْنِ يَقَعُ الثَّلَاثُ ذَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، لِأَنَّ كَلِمَةَ فِي تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَادْخُلِي فِي عِبَادِي) وَلَوْ نَوَى الظَّرْفُ يَقَعُ وَاحِدَةً، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ ظَرْفًا لِلطَّلَاقِ فَيُلْغَى الثَّانِي.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، ج ٢ ص ٢٠٣، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

٢٧ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨١، ط: زحمانية



تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کسی شے کے لئے ظرف بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی لہذا طلاق کو ظرف بنانا لغو ہوگا۔

(٥٥) إِنَّ الطَّلَاقَ مَتَى وَقَعَ وَقَعَ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا. ﴿٢﴾

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ بِمَكَّةَ/ فِیْ مَكَّةَ“ تو فی الحال طلاق واقع ہوگی، کیونکہ طلاق کسی خاص مکان کے ساتھ خاص نہیں ہوتی اور ہر وہ شے جو کسی خاص مکان کے ساتھ خاص نہ ہو تو وہ فی الفور واقع

البنية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٥ ص ٣٢٠، ط: دار الكتب العلمية

② الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: رجمانية

(٥٦) إِنَّ الْمُنَجَّرَ لَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ وَكَذَا الْمُضَافُ لَا يَتَنَجَّرُ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق تجیزی یعنی مطلق طلاق کسی زمانہ کی طرف منسوب نہیں ہو سکتی اور اسی طرح جو طلاق منسوب الی الزمان ہو وہ طلاق تجیزی نہیں ہو سکتی، گویا کہ طلاق تجیزی اور طلاق منسوب الی الزمان دونوں متضاد چیزیں ہیں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ“

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: ترجمانية

(٥٤) إِنَّ الظَّرْفِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الْإِسْتِعَابَ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی شے ظرف واقع ہو تو یہ ظرف اس کے استیعاب کا تقاضا نہیں کرتا۔

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، ج ٦ ص ١١٥، ط: دار المعرفة

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: رحمانية

طلاق کی نیت کرے گا وہ نیت معتبر ہوگی اور اُسی وقت طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(٥٨) إِنَّ الْإِنشَاءَ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ. (٢)

ترجمہ: زمانہ ماضی میں انشاء فی الکلام یہ حال میں انشاء فی الکلام ہے۔

انشاء فی الماضی انشاء فی الحال ہے۔

حصے میں شادی کی تھی تو اسی وقت طلاق پڑے گی، کیونکہ شوہر کا یہ کلام انشاء فی الماضی ہے اور ہر

يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ صَائِمًا فِي جَمِيعِهِ.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، ج ٢ ص ٢٢، ط: المطبعة الخيرية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: رحمانية

• • • • •

انشاء فی الماضی انشاء فی الحال ہوتا ہے، لہذا اس کا یہ کلام بھی انشاء فی الحال ہوگا یعنی گویا کہ یہ ابھی اسی وقت میں اس کو طلاق دے رہا ہے۔ لہذا ”أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ“ سے ماضی والا انشاء ”أَنْتِ طَالِقٌ الْآنَ“ یا ”فی الحال“ کے معنی میں ہوگا اور اسی وقت طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۵۹) إِنَّ الْيَوْمَ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ بَيَاضُ النَّهَارِ وَإِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ لَا

يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ. ❷

ترجمہ: یوم جب فعل ممتد کے ساتھ مل جائے تو اس سے دن کی سفیدی مراد ہوتی ہے اور جب فعل غیر ممتد کے ساتھ مل جائے تو اس سے مطلق وقت مراد ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظ یوم جب ایسے فعل کے ساتھ مقترن ہو جائے کہ وہ فعل ممتد ہو یعنی اس کو سرانجام دینے میں وقت لگتا ہو تو اس وقت یوم سے مراد دن ہوگا اور اگر یوم غیر ممتد فعل کے ساتھ مقترن ہو جائے تو اس وقت یوم سے مطلق وقت مراد ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے عورت سے یہ کہا ”يَوْمَ أَتَزَوَّجُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ“ کہ جس دن میں آپ سے شادی کروں گا تجھے طلاق ہے۔

پھر اس شخص نے اس کے ساتھ رات میں شادی کی تو طلاق واقع ہو جائے گی کیونکہ اس شخص کے کلام میں یوم فعل غیر ممتد کے ساتھ مقترن ہے اور جب یوم فعل غیر ممتد کے ساتھ مقترن ہو تو یوم سے مطلق وقت مراد ہوتا ہے، لہذا اس آدمی کے کلام میں بھی یوم سے مراد مطلق وقت ہوگا، جب یوم سے مطلق وقت مراد ہے تو یہ دن کو بھی شامل ہے اور رات کو بھی۔ یاد رہے کہ فعل غیر ممتد سے مراد ایسا فعل اور کام ہے جس کی انجام دہی میں زیادہ وقت نہ لگتا ہو، جیسے دخول، خروج وغیرہ۔ طلاق بھی اسی قبیل سے ہے اور اسے بھی واقع کرنے میں زیادہ وقت نہیں لگتا، اس لئے یوم کے اس

❶ (قَوْلُهُ: وَإِنْ نَكَحَهَا قَبْلَ أَمْسٍ وَقَعَ الْآنَ) لِأَنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ وَلَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحَهُ إِخْبَارًا أَيْضًا فَكَانَ إِنْشَاءً، وَالْإِنْشَاءُ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ فَيَقَعُ السَّاعَةَ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۳، ص ۹۳ ط: دار

الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۴، ط: رحمانیہ

ترجمہ: طلاق قید (نکاح) کو زائل کرنے کے لئے ہے برخلاف اِبانۃ کے، اس لئے کہ اِبانۃ تعلق اور جوڑ کو زائل کرنے کے لئے ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق اس قید اور بندش کے ازالے کے لئے ہوتی ہے، جو بندش اور قید عورت پر نکاح کی وجہ سے عائد ہوتی ہے، برخلاف ابانت یعنی جدائی کے کہ اس سے میاں بیوی کے درمیان جو تعلق اور جوڑ ہوتا ہے وہ ختم ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ”اَنَا مِنْكَ طَالِقٌ“ کہ میں تجھ سے طلاق والا ہوں تو اس صورت میں طلاق واقع نہ ہوگی گو کہ شوہر نے اپنے اس کلام سے طلاق کی نیت کی ہو، کیونکہ طلاق اس قید کو زائل کرنا ہے جو عورت میں ہوتی ہے شوہر میں نہیں، کیا آپ کو معلوم نہیں کہ شوہر کے لئے ایک کے بجائے دو، تین اور چار سے نکاح

① (ومن قال لامرأة يوم أتزوجك فأنت طالق فتزوجها ليلاً) أى فى الليل (طلقت، لأن اليوم يذكر ويراد بياض النهار، فيحمل عليه) أى على بياض النهار (إذا قرن) أى اليوم (بفعل يمتد كالصوم) فإنه يمتد (والأمر باليد) كما فى قوله أمرك بيدك يوم يقدم فلان (لأنه يراد به المعيار) أى أراد باليوم المعيار إذا الفعل ممتد، والمراد بالمعيار أن يكون مقداراً بقدر الفعل كتالصوم فى اليوم (وهو أليق به) أى كون المعيار مراداً من اليوم أليق بالفعل الممتد، لأن الفعل الممتد يحتاج إلى وقت مؤبد وهو بياض النهار الذى صار المعيار عبارة عنه، بخلاف ما إذا لم يكن الفعل ممتداً، حيث لا يحتاج إلى وقت مديد بل يكفيه مطلق الوقت.

البنية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٥ ص ٣٣٠، ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: رحمانية

ترجمہ: جب وصف عدد کے ساتھ مل جائے تو طلاق کا وقوع عدد کے ذکر سے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وصف جب عدد کے ساتھ مقترن ہو جائے تو طلاق عدد کے ذکر کے ساتھ واقع ہوگی وصف کا اعتبار نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ اَوْ لَا“ تو طلاق واقع نہ ہوگی کیونکہ مذکورہ صورت میں وصف ”طلاق“ عدد یعنی واحدۃ کے ساتھ متصل ہے اور جب وصف عدد کے ساتھ مقترن ہو تو طلاق اس وقت واقع ہوگی جب عدد ذکر کیا جائے اور چونکہ شوہر نے اپنے کلام میں ”اَوْ لَا“ لا کر اس عدد یعنی واحدۃ کی نفی کر دی تو گویا مذکورہ بالا صورت میں طلاق مقترن بالعدد کو بلا ذکر عدد کے ذکر کیا اور ایسی صورت میں طلاق واقع

① وَإِنْ قَالَ لَامْرَأَتِهِ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لِرِأَاةِ الْقَيْدِ، وَهُوَ فِيهَا دُونَهُ أَلَّا تَرَى أَنَّهَا هِيَ الْمَمْنُوعَةُ مِنَ التَّزْوُجِ وَالْخُرُوجِ وَالتَّزْوُجُ يَنْطَلِقُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ التَّزْوِيجِ بِثَلَاثٍ سِوَاهَا وَيَسْتَمْتَعُ بِإِمَائِهِ وَإِنْ قَالَ أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ أَوْ عَلَيْكَ حَرَامٌ يَنْوِي الطَّلَاقَ طَلَقْتُ، لِأَنَّ الْإِبَانَةَ لِرِأَاةِ الْوُصْلَةِ وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ، وَكَذَا التَّحْرِيمُ لِرِأَاةِ الْحِلِّ وَهُوَ مُشْتَرَكٌ فَصَحَّحْتُ إِضَافَتَهَا إِلَيْهِمَا.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٢٥، ط:

المطبعة الخيرية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: رحمانية

(٢٢) إِنَّ مَلِكَ الْيَمِينِ يُنَافِي مَلِكَ النِّكَاحِ. (٢)

ترجمہ: ملک یمین ملک نکاح کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ نکاح اور ملکِ یمین آپس میں دو متضاد چیزیں ہیں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتیں، کیونکہ ملکِ یمین اگر ملکِ نکاح کے ساتھ جمع ہو جائے تو شخص واحد کا مالک اور مملوک ہونا لازم آئے گا جو درست نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر بیوی کا مالک بن جائے یا

① (لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ أَوْ لَا) عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ (خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي رِوَايَةٍ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ، أَوْ لَا وَهُوَ رِوَايَةُ الطَّلَاقِ مِنَ الْمُبْسُوطِ.

وَفِي الْهِدَايَةِ وَلَوْ كَانَ الْمَذْكُورُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ قَوْلَ الْكُلِّ فَعَنْ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَانِ، لَهُ أَنَّهُ  
أَدْخَلَ الشَّكَّ فِي الْوَاحِدَةِ لِدُخُولِ حَرْفِهِ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ النَّفْيَ فَيَسْقُطُ اعْتِبَارُ الْوَاحِدَةِ لِلشَّكِّ  
وَيَبْقَى قَوْلُهُ أَنَّ طَالِقٌ سَالِمًا عَنِ الشَّكِّ بِخِلَافِ أَنَّ طَالِقٌ، أَوْ لَا لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَّ فِي  
أَصْلِ الْإِيْقَاعِ فَلَا يَقَعُ، وَلَهُمَا أَنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرِنَ بِالْعَدَدِ كَانَ الْوُقُوعُ بِذِكْرِ الْعَدَدِ لَا بِالْوَصْفِ  
فَكَانَ الشَّكُّ دَاخِلًا فِي الْإِيْقَاعِ فَلَا يَقَعُ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لِعَبِيرِ الْمَذْخُولِ بِهَا أَنَّ طَالِقٌ ثَلَاثًا  
وَقَعَنَ، وَلَوْ كَانَ الْوُقُوعُ بِالْوَصْفِ لَمَا وَقَعَنَ لِكُونِهَا أَجَبِيَّةً.

مجمع الأنهر: كاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ١ ص ٣٩٦، ط: دار

## إحياء التراث العربي

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٥، ط: رحمانية



(٦٣) إِنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُونُ مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ. ٦

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٢٠٩، ط:  
المطبعة الكبرى الأميرية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٥، ط: ترجمانية

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر اپنی اس بیوی سے یہ کہے جو کسی غیر کی باندی ہو کہ ”اَنْتِ طَالِقٌ ثَنْتَيْنِ مَعَ عَتَقِ مَوْلَاكِ اِيَّاكَ“ تیرے آقا کے تجھے آزاد کرنے کے بعد تو دو طلاق والی ہے، پھر آقا نے اس باندی کو آزاد کر دیا تو شوہر کو رجعت کا حق حاصل ہوگا، اس لئے کہ شوہر نے طلاق کو ”اعتاق“ یعنی آزادی پر معلق کیا ہے، آزادی شرط ہے اور طلاق مشروط ہے (شرط اس چیز کو کہتے ہیں جو فی الوقت معدوم ہو لیکن اس کا وجود ممکن ہو اور حکم کے ساتھ اس کا تعلق بھی ہو) تو یہاں شرط جب آزادی پائی جائے گی تو آزادی کے بعد مشروط یعنی دو طلاقیں پائیں جائیں گی، تو چونکہ آزاد عورت دو طلاق سے مغالطہ نہیں ہوتی اس لئے شوہر کو رجوع کرنے کا اور ایک طلاق کا اختیار ہوگا۔ ❶

① (أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ مَعَ عَتَقِ مَوْلَاكِ إِيَّاكَ فَأَعْتَقَ لَهُ الرَّجْعَةَ) أَيْ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِرَوْجَتِهِ الْأَمَةِ أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ مَعَ إِعْتَاكِ مَوْلَاكِ إِيَّاكَ فَأَعْتَقَهَا الْمَوْلَى طَلَّقَتْ ثِنْتَيْنِ وَيَمْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ فَالْعِتْقُ حُكْمُ الْإِعْتَاكِ فَاسْتَعِيرَ لِسَبِيهِ وَإِنَّمَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، لِأَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَيْنِ بِالْإِعْتَاكِ وَالْمُعْلَقُ يُوجَدُ بَعْدَ الشَّرْطِ فَيَطْلُقُ وَهِيَ حُرَّةٌ وَالْحُرَّةُ لَا تَحْرُمُ بِالطَّلَاقَيْنِ حُرْمَةً غَلِيظَةً وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّهُ مُعْلَقٌ بِهِ لِوُجُودِ مَعْنَاهُ، وَهَذَا لِأَنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُونُ مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَيُضَافُ إِلَيْهِ وَجُودًا لَا وَجُوبًا، وَهَذَا الْمَعْنَى قَدْ وَجَدَ فِيهِ فَإِذَا صَارَ مُعْلَقًا بِهِ يَصِيرُ تَطْلِيقًا عِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ لِدُخُولِهِ عَلَى السَّبَبِ عِنْدَنَا فَيُوجَدُ التَّطْلِيقُ بَعْدَ الْإِعْتَاكِ كَأَنَّهُ أَرْسَلَهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُقَارِنًا لِلْعِتْقِ الَّذِي هُوَ حُكْمُ الْإِعْتَاكِ فَصِيرُ حُرَّةً بِهِ ثُمَّ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الَّذِي هُوَ حُكْمُ التَّطْلِيقِ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ فَلَا تَحْرُمُ بِهِ حُرْمَةً غَلِيظَةً.

تبيين الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٢١٠، ط:

## فصل فی تشبیہ الطلاق و وصفہ

(۶۴) إِنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ إِذَا اقْتَرَنْتُ

بِالْعَدَدِ الْمُبْهَمِ. ①

ترجمہ: انگلیوں کا اشارہ اگر عدد مبہم سے متصل ہو جائے تو عادتاً وہ عدد کی معلومات کا فائدہ دیتا ہے۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب انگلیوں کے ساتھ اشارہ کیا جائے تو عادت اس بات پر جاری ہے کہ یہ اشارہ عدد بتلانے کا فائدہ دیتا ہے، بشرطیکہ جب یہ اشارہ مبہم عدد کے ساتھ مقترن ہو، کیونکہ اگر عدد معلوم ہو تو پھر اشارے کی طرف نہیں دیکھا جاتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا“ اور ساتھ ہی انگوٹھے، درمیانی اور چھوٹی انگلی سے اشارہ کیا تو تین طلاقیں واقع ہوں گی، کیونکہ انگلیوں سے اشارہ کرنا جب عدد مبہم کے ساتھ مل جائے تو وہ عدد بتلانے کا فائدہ دیتا ہے اور شوہر نے بھی انگلیوں کے ساتھ اشارہ کیا ہے اور یہ اشارہ عدد مبہم یعنی ”ہكذا“ کے ساتھ مقترن ہے، لہذا یہ بھی تین کا عدد بتلانے کا فائدہ دے گا اور تین طلاق واقع ہو جائیں گی، البتہ اگر صرف ”أَنْتِ طَالِقٌ“ کہا اور ”ہكذا“ کا لفظ نہ کہا تو پھر صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی، کیونکہ ”ہكذا“ نہ کہنے کی صورت میں اشارہ مبہم عدد کے ساتھ مقترن نہ ہوا، لہذا شرط نہ پائی جانے کی وجہ سے حکم بھی دائر نہ ہوگا اور ایک طلاق واقع ہوگی۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الطلاق، فصل فی تشبیہ الطلاق و وصفہ، ج ۲ ص ۳۸۶، ط: رحمانیہ

② (أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ فَهِيَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ عُرْفًا وَشَرْعًا إِذَا اقْتَرَنْتُ بِالْإِسْمِ الْمُبْهَمِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْعَشْرَةَ يَعْنِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا قَالَ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَخَسَسَ إِنْهَامَهُ فِي الثَّلَاثَةِ يَعْنِي تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَلَوْ أَشَارَ بِالْوَاحِدَةِ طَلَّقْتُ وَاحِدَةً، وَلَوْ أَشَارَ بِالثَّنَيْنِ طَلَّقْتُ ثَنَيْنِ وَالْإِشَارَةُ تَقَعُ بِالْمَنْشُورَةِ مِنْهَا ذَوْنِ الْمَضْمُونَةِ لِلْعُرْفِ وَالسُّنَّةِ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۲۱۱، ط:

(۶۵) الْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ شَبَّهَ الطَّلَاقَ بِشَيْءٍ يَقَعُ بَائِنًا، أَيْ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهَ بِهِ، ذَكَرَ الْعَظَمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ ذَكَرَ الْعَظَمَ يَكُونُ بَائِنًا وَإِلَّا فَلَا، وَعِنْدَ زُفَرٍ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهَ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ بِالْعَظَمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَهُوَ رَجْعِيٌّ. ①

ترجمہ: امام صاحب کے نزدیک اصول یہ ہے کہ طلاق کو کسی شے سے تشبیہ دینا اس سے طلاق بائن واقع ہوگی، مشبہ بہ خواہ کوئی بھی چیز ہو اور لفظ ”عظم“ مذکور ہو یا نہ ہو۔ امام ابو یوسف کے نزدیک لفظ ”عظم“ ذکر کرنے سے طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ نہیں۔ امام زفر کے نزدیک اگر مشبہ بہ ان چیزوں میں سے ہو کہ لوگوں کے ہاں اس کو ”عظم“ کی صفت کے ساتھ متصف کیا جاتا ہو تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی واقع ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک جب بھی طلاق کو کسی شے سے تشبیہ دی جائے تو اس نفس تشبیہ دینے سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، مشبہ بہ خواہ کوئی بھی چیز ہو اور لفظ ”عظم“ مذکور ہو یا نہ ہو۔ بس مطلقاً تشبیہ دینے سے ہی طلاق بائن واقع ہو جائے گی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اگر لفظ ”عظم“ کا ذکر کیا مثلاً ”كَعْظَمِ الْجَبَلِ“ تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی ہوگی۔ امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک اگر مشبہ بہ ان چیزوں کے قبیل سے ہو کہ جن کو عظم کی صفت سے عرف میں لوگ متصف کرتے ہیں تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ مِثْلَ الْجَبَلِ“ کہ تجھے پہاڑ کی مثل طلاق ہو، تو امام صاحب کے نزدیک طلاق بائن واقع ہوگی اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک بھی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مذکورہ صورت میں طلاق رجعی واقع ہوگی۔ امام صاحب کے نزدیک طلاق بائن اس لئے واقع ہوگی کہ مذکورہ طلاق تشبیہ پر مشتمل ہے اور ہر وہ طلاق جو تشبیہ پر مشتمل ہو تو بلا شرط و قید اس سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بائن واقع ہوگی، اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک

مذکورہ صورت میں اس لئے طلاق بائن واقع ہوگی کہ مذکورہ صورت میں طلاق کو ایسی چیز سے تشبیہ دی ہے جو مما یوصف بالعظیم کے قبیل سے ہے اس لئے کہ ”جبل“ ان چیزوں میں سے ہے جو لوگوں کے عرف میں عظیم ہے، اور ان کے اصول کے مطابق ایسی طلاق سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بائن واقع ہوگی اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مذکورہ صورت میں اس سے طلاق رجعی واقع ہوگی اس لئے کہ مذکورہ صورت میں مشبہ بہ کو ”عظیم“ کی صفت سے متصف نہیں کیا اور ان کے اصول کے مطابق ایسے لفظ سے طلاق رجعی واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق رجعی واقع ہوگی۔

اور اگر شوہر نے کہا کہ ”مِثْلَ عِظَمِ الْجَبَلِ“ تو سب کے نزدیک طلاق بائن واقع ہوگی کیونکہ مذکورہ صورت میں دیگر ائمہ کی شروط و قیود بھی پائے جاتے ہیں۔ ❶

❶ فَأَصْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مَتَى شَبَّهَ الطَّلَاقُ بِشَيْءٍ يَقَعُ بَائِنًا أَيْ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ لِلزِّيَادَةِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ ذَكَرَ الْعِظَمَ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا فَرَجَعِيٌّ أَيْ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، لِأَنَّ التَّشْبِيهَ قَدْ يَكُونُ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى التَّجْرِيدِ وَذَكَرَ الْعِظَمَ لِلزِّيَادَةِ لَا مَحَالَةَ وَعِنْدَ زُفَرٍ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ بِالْعِظَمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَرَجَعِيٌّ ذَكَرَ الْعِظَمَ أَوْ لَا. وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ يُرَوَى مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ وَثَمَرَتُهُ تَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ مِثْلَ سِمْسِمَةٍ أَوْ عِظَمٍ سِمْسِمَةٍ أَوْ كَالْجَبَلِ أَوْ عِظَمِ الْجَبَلِ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۲۱۲، ط:

(٦٦) إِنَّهُ مَتَى ذُكِرَ شَيْئَيْنِ وَأُدْخِلَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الظَّرْفِ إِنْ قَرَنَاهَا بِهَاءٍ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا وَإِلَّا أَوَّلًا. ❶

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب دو چیزیں ذکر کی جائیں اور ان کے درمیان حرفِ ظرف کو لایا جائے، مثلاً ”قبل، بعد“ وغیرہ، اب دیکھا جائے گا کہ متکلم نے اس ظرف کو ہاءِ کنایہ کے ساتھ مقترن کیا ہے یا نہیں یعنی ظرف کو ہاءِ ضمیر کی طرف مضاف کیا ہے یا نہیں، اگر اس نے ظرف کو ہاءِ کنایہ کے ساتھ ملایا ہے تو اس وقت یہ ظرف اس جملے کی صفت ہوگا جو آخر میں مذکور ہے، مثلاً ”جاءنی زید قبلہ عمرو“ یہاں چونکہ ضمیر حرفِ ظرف سے متصل ہے اس لئے ظرف بعد والے کلمے کی صفت واقع ہوگا اور مطلب ہوگا میرے پاس زید سے پہلے عمرو آیا، اور اگر متکلم نے حرفِ ظرف کو ہاءِ کنایہ کے ساتھ نہیں ملایا تو اس وقت یہ ظرف شروع میں ذکر کردہ جملے کی صفت ہوگا، مثلاً ”جاءنی زید قبل عمرو“ یہاں چونکہ ظرف ضمیر سے متصل نہیں ہے اس لئے پہلے جملے کی صفت ہوگا اور مطلب ہوگا میرے پاس عمرو سے پہلے زید آیا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ“ تو پہلی ہی طلاق سے عورت بائنہ ہو جائے گی دوسری طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ شوہر نے دو چیزیں ذکر کر کے درمیان میں حرفِ ظرف یعنی ”قبل“ داخل کیا ہے اور پھر ظرف کو ہاءِ کننا یہ کے ساتھ نہیں ملایا اور ہر وہ کلام جو اس شان کا ہو تو اس صورت میں ظرف مذکورہ اول کی صفت ہوتا ہے، لہذا شوہر کے کلام میں بھی ”قبل“ جو کہ ظرف ہے یہ اس ”واحدۃ“ کی صفت ہوگی جو قبل سے پہلے ہے، جب معاملہ ایسا ہے تو پہلی طلاق سے عورت بائنہ ہو جائے گی اس لئے کہ یہ

(٦٤) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ. ٢

ترجمہ: قسم کے ساتھ امین کا قول معتبر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی امین ہو اس کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا، نیت ایک مخفی چیز ہے جو شوہر کے دل میں پوشیدہ ہے، اور مخفی چیزوں کے اظہار میں انسان امانت دار ہوتا ہے اور امین کی بات یمین کے ساتھ معتبر ہوتی ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ”اِعْتَدِیْ اِعْتَدِیْ اِعْتَدِیْ“ یعنی شمار کرو۔ (یہ الفاظ کنایہ میں سے ہے، اور الفاظِ کنایہ سے طلاق اس وقت واقع ہوتی ہے جب نیت یا دلالتِ حال کا قرینہ ہو۔) شوہر نے کہا کہ اول سے میں نے طلاق کی نیت کی ہے اور ثانی اور ثالث سے حیض کی، یعنی تم اپنے حیض کے ایام شمار کرو، تو شوہر کی قضاءً تصدیق کی جائے گی، کیونکہ شوہر عمافی الضمیر سے خبر دینے میں امین ہے اور امین کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا شوہر کا قول بھی معتبر ہوگا۔ ۳

① وَالْأَصْلُ أَنَّ الظَّرْفَ مَتَى كَانَ بَيْنَ اسْمَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُقَرَّنْ بِهِمَا الْكِنَايَةُ كَانَ صِفَةً لِلأَوَّلِ تَقُولُ جَاءَ نَبِيٌّ زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرٍو فَالْقُبْلِيَّةُ فِيهَا صِفَةٌ لَزَيْدٍ، وَإِنْ قَرَنَ بِهِمَا الْكِنَايَةُ كَانَ صِفَةً لِلثَّانِي تَقُولُ جَاءَ نَبِيٌّ زَيْدٌ قَبْلَهُ عَمْرٍو فَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ قَبْلَ وَاحِدَةٍ فَقَدْ أَوْقَعَ الأَوَّلَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ فَبَانَتْ بِهَا فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ وَلَوْ قَالَ بَعْدَهَا وَاحِدَةٌ فَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَصَفَ الثَّانِيَةَ بِالْبُعْدِيَّةِ وَلَوْ لَمْ يَصِفْهَا بِهِ لَمْ تَقَعْ فَهَذَا أَوَّلَى.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٣ ص ٣١، ط: دار الكتاب الإسلامي

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في الطلاق قبل الدخول، ج ٢ ص ٣٩١، ط: رحمانية

٣ وَلَوْ قَالَ لَهَا اعْتَدِي وَقَالَ لَمْ أَنْوَ الطَّلَاقَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ، وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِذَا قَالَ لَمْ أَنْوَ الطَّلَاقَ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيمَا يُخْبِرُ عَنْ ضَمِيرِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ، وَالْيَمِينُ لِنَفْيِ التُّهْمَةِ عَنْهُ لَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَفَ ابْنُ رُكَانَةَ فِي لَفْظِ الْبَتَّةِ لَمَّا كَانَ الثَّلَاثُ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ لَفْظِهِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق، ج ٦ ص ٤٩،

ط: دار المعرفة

## باب تفويض الطلاق

(٢٨) إِنَّ التَّمْلِيكَاتِ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ. ①

ترجمہ: تملیحات مجلس میں ہی جواب کا تقاضا کرتی ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنی بھی تملیکات ہیں یعنی ایک آدمی دوسرے کو کسی چیز کا مالک بنادے تو یہ مجلس میں جواب کا تقاضا کرتی ہیں، یعنی جب تک مجلس قائم ہے اس وقت تک اس کو قبول کرنے اور رد کرنے کا اختیار ہے لیکن جب مجلس بدل گئی تو اختیار ختم ہو جائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا کہ ”اِخْتَارِی“ کہ تجھے اختیار ہے، اب عورت جب تک مجلس میں ہو تو اس کو طلاق دینے اور رد کرنے کا اختیار ہوگا لیکن جب مجلس بدل جائے تو اس کا اختیار ختم ہو جائے گا۔ اس لئے کہ یہ از قبیل تملیکات ہے یعنی شوہر بیوی کو طلاق کا مالک بنا رہا ہے اور جتنی بھی تملیکات ہیں وہ مجلس میں جواب کی متقاضی اور منتظر ہوتی ہیں، جس طرح بیع میں جس مجلس میں ایجاب ہو، اتمام بیع کے لئے اسی مجلس میں قبول کرنا شرط ہے، کیونکہ مجلس کی تمام ساعتیں ساعتِ واحدہ کے درجے میں ہے، لہذا اختتام مجلس سے پہلے پہلے جب بھی عورت اپنے آپ کو طلاق دے گی اس پر طلاق واقع ہو جائے گی۔ ۲

(٦٩) إِنَّ الْمُتَّبِعِينَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُتَّبِعِينَ. ٣

① الهداية: كتاب الطلاق، باب تقويض الطلاق، ج ٢ ص ٣٩١، ط: رحمانية

﴿٢٠﴾ (وَلَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي. يَنْوِي الطَّلَاقَ فَلَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا) فَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فَبِسَمَاعِهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً فَبِالْإِخْبَارِ لِأَنَّ الْمُخَيَّرَةَ لَهَا الْمَجْلِسُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلِأَنَّهُ مَلَكَهَا فِعْلَ الْإِخْتِيَارِ، وَالتَّمْلِيكَاتُ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَنَحْوَهُمَا.

الاختيار لتعليق المختار: كتاب الطلاق، كفايات الطلاق، ج ٣ ص ١٣٣، ط: مطبعة  
المجلس القاهرة

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب تقويض الطلاق، ج ٢ ص ٣٩١، ط: رحمانية



صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اختیار کے باب میں یعنی جب شوہر ”اختاری“ کے لفظ سے بیوی کو طلاق کا اختیار دے تو کلام میں لفظ ”نفس“ کا ذکر کرنا ضروری ہے، اگر شوہر نے بیوی سے کہا کہ ”اختاری“ اور جواب میں بیوی نے کہا ”اخترت“ تو کلام لغو ہوگا، اس لئے کہ شوہر کا کلام ”اختاری“ مبہم ہے اور بیوی کا کلام ”اخترت“ بھی مبہم ہے اور مبہم مبہم کے لئے مفسر بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا، لہذا عورت کا کلام بھی شوہر کے کلام کے لئے تفسیر بننے کی صلاحیت نہیں رکھے گا۔ جانبین سے نفس کی صراحت نہ ہونے کی وجہ سے طلاق واقع نہ ہوگی، اس لئے کہ معلوم نہیں کہ کس چیز کا اختیار سپرد کیا ہے۔ ❶

(٤٠) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ فَهُوَ يُبْطِلُ الْخِيَارَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْبَالِ فَهُوَ

لَا يُبْطَلُ. ٢

① (وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النَّفْسِ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ أَوْ كَلَامِهَا) مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: اخْتَارِي نَفْسَكَ فَتَقُولَ: اخْتَرْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهَا: اخْتَارِي فَتَقُولَ: اخْتَرْتُ نَفْسِي لِأَنَّ ذَلِكَ عُرِفَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَأَنَّهُ الْمُفَسِّرُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَلِأَنَّ الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ، حَتَّى لَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي، فَقَالَتْ اخْتَرْتُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الْإِخْتِيَارَ لَيْسَ مِنَ الْفَاطِ الْطَّلَاقِ وَضَعًا، وَإِنَّمَا جُعِلَ بِالسُّنَّةِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُفَسَّرًا، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ اخْتَارِي، وَقَوْلَهَا اخْتَرْتُ، لَيْسَ لَهُ مُخَصَّصٌ بِهَا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، فَإِذَا ذُكِرَتِ النَّفْسُ مُخَصَّصَ الْإِخْتِيَارِ لَهَا فَيَقَعُ.

الاختيار لتعلييل المختار: كتاب الطلاق، كنايات الطلاق، ج ٣ ص ١٣٢، ط: مطبعة  
المجلس القاهرة

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب تقويض الطلاق، ج ٢ ص ٣٩٢، ط: رحمانية

ترجمہ: جو چیز اعراض پر دلالت کرتی ہے وہ اختیار کو باطل کر دیتی ہے اور جو متوجہ ہونے پر دلالت کرتی ہے وہ اختیار کو باطل نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب ایک آدمی دوسرے کو کسی چیز کا اختیار دیتا ہے تو اب مخیر کی طرف سے اگر ایسا فعل پایا جائے جو اعراض پر دلالت کرتا ہو تو اس سے اختیار باطل ہو جائے گا، مثلاً مجلس سے کھڑا ہونا اور اگر ایسا فعل پایا جائے جو مخیر کے متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہو تو اس سے اختیار باطل نہیں ہوگا، مثلاً مخیر کھڑا تھا پھر بیٹھ گیا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”طَلِّقِي نَفْسَكَ“، یعنی طلاق کا اختیار بیوی کے سپرد کر دیا جبکہ بیوی کھڑی تھی پھر بیٹھ گئی یا سواری پر تھی کہ اُسے روک لیا تو اس صورت میں اختیار باقی رہے گا، کیونکہ اُن دونوں صورتوں میں عورت سے ایسا فعل صادر ہوا کہ وہ اقبال یعنی متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہے اور ہر وہ فعل جو متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہو وہ اختیار کو باطل نہیں کرتا۔ اور اگر عورت سے ایسا فعل صادر ہوا جو اعراض پر دلالت کرتا ہے تو اختیار کو باطل ہو جائے گا، جس طرح عورت کا مجلس سے اُٹھ کر چلا جانا، یا کسی اور کام میں مشغول ہو جانا یہ اعراض پر دلالت کرتا ہے، جیسے غسل کرنا، خضاب لگانا، کھانا کھانا، شوہر سے ازدواجی تعلق قائم کرنا، اس سے اختیار ختم ہو جائے گا۔ ①

① وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ قَائِمَةً فَقَعَدَتْ، لَأَنَّهُ دَلَالَةُ الْإِقْبَالِ إِذَا الْقُعُودُ أَجْمَعُ لِلرَّأْيِ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَتْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ أَوْ كَانَتْ مُتَكِنَةً فَاسْتَوَتْ قَاعِدَةً، لَأَنَّهُ دَلَالَةُ الْجِدِّ فِي التَّأَمُّلِ كَمَا إِذَا كَانَتْ مُحْتَبِيَةً فَتَرَبَّعَتْ وَكَذَا إِذَا ادَّعَتْ أَبَاهَا لِلْمَشُورَةِ أَوْ شُهُودًا لِلْإِشْهَادِ لَا يَبْطُلُ، لِأَنَّ الْإِسْتِشَارَةَ لِتَحَرِّيِ الصَّوَابِ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ بِمُشَاوَرَةِ وَالِدَيْهَا قَبْلَ أَنْ تُجِيبَهُ وَالْإِشْهَادُ لِلتَّحَرُّزِ عَنِ الْجُحُودِ فَصَارَ دَلِيلَ الْإِقْبَالِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ادَّعَتْ بِطَعَامٍ فَأَكَلَتْ أَوْ قَامَتْ أَوْ اغْتَسَلَتْ أَوْ امْتَشَطَتْ أَوْ اخْتَضَبَتْ أَوْ جَامَعَهَا زَوْجُهَا حَيْثُ يَبْطُلُ خِيَارُهَا لِاشْتِغَالِهَا بِعَمَلٍ آخَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ إِعْرَاضًا عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، فصل فی الأمر بالید، ج ۲ ص ۲۳۴، ط: المطبعة الکبری الامیریة

① الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، ج ٢ ص ٣٩٥، ط: رحمانية

(٤٢) إِنَّ الْيَمِينَ تَصَرَّفٌ لَازِمٌ. ٢

ترجمہ: یکم ایک لازمی تصرف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول سمجھنے سے پہلے یہ بات ذہن نشین کر لینا ضروری ہے کہ یمین کا اطلاق جس طرح قسم پر ہوتا ہے اسی طرح تعلیق پر بھی ہوتا ہے، یعنی جب ایک حکم کسی شرط پر مشروط اور معلق کیا جائے تو اس کو بھی یمین کہتے ہیں، اب مذکورہ اصول کا مطلب یہ یمین چاہے بصورت قسم ہو یا بصورت تعلیق ہو، ایک ایسا تصرف ہے جو آدمی پر لازم ہوتا ہے اس میں رجوع کرنے کی گنجائش نہیں ہوتی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”طَلَّقِي نَفْسَكِ“ اب شوہر کے لئے رجوع کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ اس جملہ میں یمین کا معنی پایا جاتا ہے یعنی یمین بمعنی تعلیق کا، گویا کہ شوہر نے یوں کہا کہ ”إِنْ أَرَدْتَ طَلَاكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ“ اور یمین تصرف لازم ہے اس سے رجوع کرنا درست نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کے لئے رجوع درست نہ ہوگا۔ ۴۳

① (قَوْلُهُ: وَبِأَنْتُ نَفْسِي طَلَقْتُ لَا بَاخْتَرْتُ) يَعْنِي أَنَّ ابْنْتَ نَفْسِي يَصْلُحُ جَوَابًا لِطَلَّقِي نَفْسَكَ وَلَا يَصْلُحُ اخْتَرْتُ نَفْسِي جَوَابًا لَهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِبَانَةَ مِنَ الْفَاطِ الْطَّلَاقِ لِأَنَّهُ كِمَايَّةٌ، وَالْمَفْوِضُ إِلَيْهَا الطَّلَاقُ، وَالْإِخْتِيَارُ لَيْسَ مِنَ الْفَاطِ لَ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً بِدَلِيلِ الْوُقُوعِ بِأَبْنَتِكَ دُونَ اخْتَارِي، وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقُ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٣ ص ٣٥٣، ط: دار الكتاب الإسلامي

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٣٩٥ ط: رحمانية

﴿وَلَا يَمْلِكُ الرَّجُوعَ﴾ أَيْ لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجُوعَ بَعْدَ قَوْلِهِ طَلَّقَ نَفْسَكَ حَتَّى لَا يَصِحَّ نَهْيُهُ، لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ إِذْ هُوَ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ بِطَلْقِهَا وَالْيَمِينُ تَصَرُّفٌ لَا يَزِمُ لَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهَا.

تبين الحقائق: كاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٢٢٦، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

ترجمہ: تو کیل تصرف لازم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ توکیل یعنی کسی کو اپنا وکیل بنانا یہ لازمی تصرف نہیں ہے کہ بعد میں مؤکل اس سے رجوع نہیں کر سکتا، جب توکیل لازم نہیں ہے تو شوہر کو رجوع کا بھی حق حاصل ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک شخص نے دوسرے سے یہ کہا ”طَلِّقْ امْرَأَتِي“ کہ میری بیوی کو طلاق دیدو، اب وکیل کو اختیار ہے مؤکل کی بیوی کو مجلس میں بھی طلاق دے سکتا ہے اور مجلس کے بعد بھی، اس لئے کہ وکالت مجلس تک منحصر نہیں ہوتی۔ اور شوہر کو رجوع کا بھی حق حاصل ہے اس لئے کہ یہ توکیل ہے یعنی شوہر نے طلاق کا وکیل بنایا ہے اور توکیل تصرف لازم نہیں ہے کہ جس سے رجوع نہ ہو سکے اس لئے شوہر جب چاہے اس کی وکالت کو ختم کر کے اپنی بات سے رجوع کر سکتا ہے۔ ۲

ترجمہ: نیت غیر مذکور میں عمل نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز عبارت میں مذکور نہ ہو اگر کوئی اس غیر مذکور شے کی نیت کرتا ہے تو نیت کرنا درست نہ ہوگا اور اس کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، کیونکہ نیت اس چیز میں مؤثر اور کارگر ہوتی ہے جو پہلے سے موجود ہو۔

① الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٣٩٥، ط: رحمانية  
 ② قَوْلُهُ (وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتِي فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ) لِأَنَّ هَذَا تَوْكِيلٌ وَاسْتِعَانَةٌ وَلَيْسَ بِتَمْلِيكِ فَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِلْمَرْأَةِ طَلَّقِي نَفْسَكَ سِوَاءٍ قَالَ لَهَا إِنْ شِئْتَ أَوْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ لِنَفْسِهَا فَكَانَ تَمْلِكًا لَا تَوْكِيلًا.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٢٤، ط: المطبعة الخيرية

③ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٣٩٦، ط: رحمانية

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ اِنْ شِئْتَ“ تجھے طلاق ہے اگر تو چاہتی ہے، پھر عورت نے جواب میں کہا ”شِئْتُ اِنْ شِئْتَ“ میں چاہتی ہوں اگر تو چاہتا ہے۔ پھر شوہر نے یوں کہا ”شِئْتُ“ کہ میں چاہتا ہوں اور اس سے طلاق کی نیت کر لی تو یہ اختیار باطل ہوگا اور طلاق واقع نہ ہوگی، اس لئے کہ شوہر نے عورت کی طلاق کو مشیت مرسلہ یعنی غیر معلق مشیت پر موقوف کیا تھا، مگر عورت نے اسے شوہر کی مشیت پر معلق کر کے مشیت مرسلہ کو مشیت معلقہ کر دیا، شوہر نے بیوی کو جو مشیت مرسلہ حوالہ کی تھی بیوی نے اُسے شوہر کی مشیت پر معلق کر کے مشیت معلقہ کر کے اُسے ضائع کر دیا، اس لئے طلاق کا اختیار اس کے ہاتھ سے نکل جائے گا۔ مذکورہ بالا صورت میں نہ بیوی کے کلام میں طلاق کا لفظ مذکور ہے، اور نہ شوہر کے کلام میں۔ شوہر نے غیر مذکور کی نیت کی اور غیر مذکور کی نیت درست نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کا طلاق کی نیت کرنا درست نہ ہوگا، جب نیت درست نہ ہوئی تو طلاق بھی واقع نہ ہوگی۔ ❶

(۷۵) اِنَّ التَّغْلِيْقَ بِشَرْطِ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ. ❷

ترجمہ: گزری ہوئی شرط پر کسی چیز کی تعلیق تنجیز ہو جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی حکم ایسی شرط پر معلق کیا جو پہلے سے زمانہ ماضی میں موجود ہو تو اس صورت میں یہ حکم فی الحال واقع ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا صورت میں اگر جواب میں یہ کہا ”شِئْتُ اِنْ كَانَ لِأَمْرٍ قَدْ مَضَى“ میں نے چاہا اگر فلاں معاملہ گزر گیا ہو، تو بیوی نے شوہر

❶ (اَنْتِ طَالِقٌ اِنْ شِئْتَ فَقَالَتْ شِئْتُ اِنْ شِئْتَ فَقَالَ) الزَّوْجُ (شِئْتَ) حَالَ كَوْنِهِ (يَنْوِي الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِأَنَّهُ عَلَّقَ طَلَاقَهَا بِالْمَشِيئَةِ بِالْمُرْسَلَةِ وَهِيَ اَنْتِ بِالْمُعْلَقَةِ فَيَخْرُجُ الْأَمْرُ مِنْ يَدِهَا بِالْإِشْتِغَالِ بِمَا لَمْ يُقَوِّضْ إِلَيْهَا مِنَ الشَّرْطِ وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ وَلَا فِي كَلَامِهَا ذِكْرُ الطَّلَاقِ فَبَقِيَ قَوْلُهُ شِئْتَ مُبْهَمًا، وَالنِّيَّةُ لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۱ ص ۴۱۴، ط: دار إحياء التراث العربي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۲ ص ۳۹۶، ط: رحمانیہ

کے جواب میں اپنی مشیت کو ایسی چیز پر معلق کیا جو زمانہ ماضی میں ہو چکی ہے تو اس صورت میں اس پر طلاق واقع ہو جائے گی، اس لئے کہ ماضی میں واقع شدہ کسی کام پر شرط کو معلق کرنے سے وہ شرط منجز بن جاتی ہے، لہذا یہاں بھی تعلیق طلاق کی شرط معلق نہیں رہے گی بلکہ منجز بن جائے گی اور منجز سے فی الحال طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا یہاں بھی فی الحال طلاق واقع ہو جائے گی۔ تقریب الی الفہم کے لئے اس کی مثال جیسے عورت نے کہا ”شِئْتُ إِذَا كَانَ السَّمَاءُ مَوْجُودًا“ کہ میں طلاق واقع کرنا چاہتی ہوں اگر آسمان موجود ہے، تو طلاق واقع ہو جائے گی، اس لئے کہ بیوی نے وقوع طلاق کو ایسی شے پر معلق کیا جو پہلے سے موجود ہے۔ اور ہر وہ حکم جو ایسی شے پر معلق ہو تو وہ فی الحال دائر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی وقوع طلاق کا حکم فی الحال دائر ہوگا اور طلاق واقع ہوگی۔ ❶

## (۷۶) إِنَّ كَلِمَةَ كُتِلِمَا تُوجِبُ تَكَرَّرَ الْأَفْعَالِ. ❷

ترجمہ: کلمہ ”کُتِلِمَا“ افعال کے تکرار کو ثابت کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظ ”کُتِلِمَا“ یہ اس بات کا موجب ہے کہ فعل میں تکرار ہو یعنی ایک فعل کو علی سبیل الانفراد یکے بعد دیگرے کرنے کا تقاضا کرتا ہے، کیونکہ کلمہ ”کُتِلِمَا“ میں تعیم ہے اور تعیم اس وقت ثابت ہوگی جب کسی فعل میں تکرار پایا جائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ كُتِلِمَا شِئْتُ“ کہ تجھے طلاق ہے جب بھی تو چاہے، تو اب بیوی کو اختیار ہے کہ وہ اپنے آپ کو ایک طلاق دے، پھر ایک طلاق دے یہاں تک کہ تین طلاقیں دے سکتی ہے، کیونکہ شوہر نے بیوی کو ”کُتِلِمَا“ کے ساتھ طلاق کا اختیار دیا ہے اور ”کُتِلِمَا“ افعال کے تکرار کو ثابت کرتا ہے، لہذا یہاں بھی ”کُتِلِمَا“ فعل طلاق کے تکرار کو ثابت کرے گا، لہذا بیوی یکے بعد دیگرے اپنے

❶ (كَذَا كُلُّ تَعْلِيْقٍ بِمَعْدُومٍ) كَمَا إِذَا قَالَتْ شِئْتُ إِنْ شَاءَ أَبِي، أَوْ شِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرٍ لَمْ يَجِئْ بَعْدَ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَتْنِ بِهِ مَشِيئَةٌ مُعَلَّقَةٌ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيَبْطُلُ الْأَمْرُ (بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ) فَإِنَّهَا لَوْ قَالَتْ قَدْ شِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرٍ قَدْ مَضَى طُلُقَتْ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ بِشَرْطِ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ.

درر الحکام: کتاب الطلاق، باب التفویض، ج ۱ ص ۳۷۶

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۳۹۷، ط: رحمانیہ

آپ کو تین طلاقیں دے سکتی ہے۔ ①

(۷۷) إِنَّ التَّفْوِیْضَ فِی وَصْفِ الطَّلَاقِ یَسْتَدْعِیْ وَجُودَ أَصْلِهِ. ②

ترجمہ: وصف طلاق کی تفویض اصل طلاق کے موجود ہونے کی متقاضی ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص طلاق کے وصف یعنی بینونت وغیرہ کو بیوی کے سپرد کرتا ہے تو یہ اس بات کا تقاضا کرتا ہے کہ اس وصف کا اصل پہلے سے موجود ہو، کیونکہ وصف تابع ہوا کرتا ہے اور ہر تابع اپنے متبوع کے وجود کا تقاضا کرتا ہے، تو یہاں بھی وصف یہ اصل کے وجود کا تقاضا کرے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ كَيْفَ شِئْتَ“ تو اس صورت میں ایک طلاق رجعی واقع ہوگی گو کہ بیوی نہ چاہتی ہو، کیونکہ شوہر کے کلام میں لفظ ”کیف“ ہے اور ”کیف“ حالت اور وصف دریافت کرنے کے لئے آتا ہے، تو شوہر نے طلاق کا وصف سپرد کیا ہے اور وصف یہ اصل کے وجود کا تقاضا کرتا ہے، کیونکہ اگر اصل ہی موجود نہ ہو تو اس پر وصف کا ترتب کیسے ہوگا، اور اصل طلاق بیوی کی مشیت سے پہلے ہی واقع ہو جائے گی تاکہ بعد میں اس پر وصف کا ترتب ہو سکے۔ لہذا یہاں بھی گویا کہ ”أَنْتِ طَالِقٌ“ سے طلاق واقع ہوگی اور اس جملے سے طلاق رجعی واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق رجعی واقع ہوگی۔ ③

① وَلَوْ قَالَ كَلِمَا دَخَلْتَ هَذِهِ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَدَخَلْتَ الدَّارَ تَطَلَّقِ. وَلَوْ دَخَلْتَ ثَانِيًا وَثَالِثًا تَطَلَّقَ عِنْدَ كُلِّ دَخْلَةٍ طَلْقَةً وَاحِدَةً لِأَنَّ كَلِمَةً كَلِمَا تَوْجِبُ تَكَرَّرَ الْأَفْعَالِ.

تحفة الفقهاء: کتاب الأیمان، باب ألفاظ الیمین، ج ۲ ص ۳۰۱، ط: دار الکتب العلمیة

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۳۹۷، ط: رحمانیہ

③ لِأَنَّ كَلِمَةَ كَيْفَ لِلِسُّوَالِ عَنِ الْحَالِ مُطْلَقًا فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْلِيقِ الْأَصْلِ بِمَشِئَتِهَا لِسَبْتِ لَهَا الْمَشِئَةُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتَ أَوْ حَيْثُ شِئْتَ أَوْ أَيْنَ شِئْتَ. وَلَأَبَى حَنِيفَةَ أَنَّ كَلِمَةَ كَيْفَ لِيَطْلُبَ الْوَصْفَ لَا لِيَطْلُبَ الْأَصْلَ، يُقَالُ كَيْفَ أَصْبَحْتَ: أَيْ عَلَى أَيْ وَصْفٍ مِنَ الصَّحَةِ وَالسَّقَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكَانَ التَّفْوِیْضُ فِي وَصْفِ الطَّلَاقِ، وَالتَّفْوِیْضُ فِي وَصْفِهِ يَسْتَدْعِیْ وَجُودَ أَصْلِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ كَيْفَ لِيَطْلُبَهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَوُجُودُ الطَّلَاقِ بِوُقُوعِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

العناية: کتاب الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۱۰۸، ط: دار الفکر



ترجمہ: کلمہ ”من“ درحقیقت تبعیض کے لئے موضوع ہے اور کلمہ ”ما“، تعمیم کے لئے ہے، لہذا دونوں پر عمل کیا جائے گا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک کلمہ ”من“، تبعِیض کے معنی میں حقیقت ہے اور تبعِیض کے علاوہ دیگر معانی میں اس کا استعمال مجاز ہے، لہذا جب تک حقیقی معنی پر محمول کرنا ممکن ہو تو مجاز کی طرف جانے کی ضرورت نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی کو طلاق کا اختیار ان الفاظ میں سپرد کیا کہ ”طَلَّقِي نَفْسَكَ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ“ کہ تم تین میں سے جتنی چاہو اپنے آپ کو طلاق دے دو تو اس صورت میں بیوی کو ایک طلاق اور دو طلاق واقع کرنے کا اختیار ہوگا لیکن تین طلاق کا اختیار نہ ہوگا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں شوہر کے کلام میں لفظ ”من“ اور لفظ ”ما“ مذکور ہیں اور لفظ ”من“ کا حقیقی معنی تبعیض ہے اور ”ما“ عموم کے لئے ہے اور ان دونوں پر یعنی عموم اور تبعیض پر عمل اس وقت ہوگا جب تین میں سے ایک بچ جائے اور دو طلاق ہو، اس لئے اس صورت میں ایک کے اعتبار سے دو کا عدد عام ہے اور تین کو دیکھتے ہوئے دو اس کا بعض ہے، لہذا جب دونوں کلموں یعنی ”من“ اور ”ما“ کے حقیقی معنی پر عمل ممکن ہے تو ہم مجاز کی طرف نہیں جائیں گے، لہذا دونوں کلموں کے مقتضی پر عمل کرتے ہوئے دو طلاق واقع ہوں گی۔ ۷

① الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٣٩٤، ط: رحمانية

② (طلقى) نفسك (من ثلاث ما شئت تطلق ما دون الثلاث) فلا تملك إيقاع الثلاث عند الإمام خلافا لهما، وعلى هذا الخلاف اختارى من ثلاث ما شئت، لهما أن ما للعموم ومن للبيان وله أنها للتبعض حقيقة إذا دخلت على ذى أبعاد والطلاق منه وما للعموم وقد أمكن العمل بهما بأن يجعل المراد بعضا عاما والاثنتان كذلك لأنه بالنسبة إلى الواحدة عام وإلى الثلاث بعض.

النهر الفائق: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: دار الكتب العلمية

(٤٩) إِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ. ①

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے طلاق کو نکاح کی طرف منسوب کر دیا، مثلاً کسی اجنبی عورت سے یہ کہا کہ ”إِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ“ کہ اگر میں نے تیرے ساتھ نکاح کیا تو تجھے طلاق ہے، تو جیسے ہی یہ شخص اس عورت سے نکاح کرے گا تو طلاق واقع ہو جائے گی۔

اس لئے کہ اس شخص نے طلاق کو سببِ ملک کی طرف منسوب کیا ہے کیونکہ نکاح سبب ہے ملک کا، اور ہر وہ شے جو سببِ ملک کی طرف منسوب ہو تو گویا ملکیت کی طرف منسوب ہونے کی مانند ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یہ طلاق ملکیت کی طرف منسوب ہونے کی مانند ہوگی اور ایسی صورت میں طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بعد الزکاح واقع ہوگی۔ لیکن اگر کسی شخص نے کسی اجنبیہ عورت سے کہا اگر تم گھر میں داخل ہوئی تو تمہیں طلاق ہے، اس کے بعد اس شخص نے اس عورت سے نکاح کیا اور وہ گھر میں داخل ہوئی تو اس پر طلاق واقع نہیں ہوگی، اس لئے کہ حالف کا مخلوف علیہ کا مالک ہونا ضروری ہے، اور اگر مالک نہ ہو تو سببِ ملک کی طرف اس کی نسبت کرے، یہاں حالف مالک بھی نہیں ہے اور سببِ ملک یعنی نکاح کی طرف بھی نسبت

نہیں کی ہے، اس لئے طلاق واقع نہیں ہوگی۔ ❶

(۸۰) اِنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ لَا يَهْدِمُ. ❷

ترجمہ: شیخین کے نزدیک زوج ثانی تین سے کم طلاق کو کالعدم کر دیتا ہے اور امام محمد اور امام زفر کے نزدیک (زوج ثانی تین سے کم طلاق کو) کالعدم نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی آدمی اپنی بیوی کو ایک یا دو طلاقیں دیدے پھر وہ عورت کسی دوسرے شخص سے شادی کرے پھر یہ شوہر ثانی طلاق دیدے، پھر وہ عورت شوہر اول سے شادی کرے تو شیخین کے نزدیک اب بھی شوہر اول کو تین طلاقیں کا اختیار ہے، یعنی شوہر ثانی تین سے کم طلاقیں کو بھی ختم کر دیتا ہے شیخین کے نزدیک، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک شوہر اول کو اب صرف ماہی کا اختیار ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ ذَخَلْتَ الدَّارَ“ پھر شوہر نے اس کو دو طلاقیں تجیز اُدیدیں، اس کے بعد اس عورت سے کسی دوسرے شخص نے شادی کی پھر شوہر ثانی نے بھی اس کو طلاق دی، پھر عدت گزارنے کے بعد اس نے شوہر اول سے شادی کی اور گھر میں داخل ہوگئی تو شیخین کے نزدیک تین طلاقیں واقع ہوں گی جبکہ امام محمد اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک ماہی یعنی ایک طلاق واقع ہوگی، اختلاف کی وجہ مذکورہ اصول ہے۔ ❸

❶ وَلَا يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ مَالِكًا كَقَوْلِهِ لَا مَرَأَتِي: إِنْ ذَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ يَقُولُ لِعَبْدِهِ: إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَأَنْتَ حُرٌّ، أَوْ يُضَيِّفُهُ إِلَى مَلِكٍ كَقَوْلِهِ لَا جَنَبِيَّةَ: إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ اتَزَوَّجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ كُلُّ عَبْدٍ اشْتَرِيَهُ فَهُوَ حُرٌّ. وَزَوَالُ الْمَلِكِ لَا يُبْطِلُ الْيَمِينَ، فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطُ فِي مَلِكٍ انْحَلَّتْ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ وَجَدَ فِي غَيْرِ مَلِكٍ انْحَلَّتْ وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، تعلیق الطلاق، ج ۳ ص ۱۴۰، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الأیمان فی الطلاق، ج ۲ ص ۴۰۰، ط: رحمانیہ

❸ إِذَا قَالَ إِنْ ذَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ نَجَزَهَا وَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ =

ترجمہ: ایک شرم گاہ کو دوسری شرم گاہ میں داخل کرنے کا نام جماع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جماع نام ہے شوہر کی شرمگاہ کا عورت کی شرمگاہ میں داخل ہونے کا، یعنی جب شوہر اپنی شرمگاہ کو عورت کی شرمگاہ میں داخل کر دے اگرچہ ٹھہراؤ نہ ہو تو اس پر جماع کا حکم مرتب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”إِذَا جَامَعْتُكَ فَإِنَّتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا“ کہ اگر میں نے تیرے ساتھ جماع کیا تو تجھے تین طلاق، اس کے بعد شوہر نے جماع کیا تو جیسے ہی انتقائے ختائین ہو جائے یعنی عورت کی شرمگاہ سے مرد کی شرمگاہ مل جائے تو طلاق واقع ہو جائے گی، اگر شوہر ایک گھڑی ٹھہرے تو عقرب یعنی مہر مثل واجب نہ ہوگا اس لئے کہ مہر مثل یا حد اس جماع سے واجب ہوں گی جو طلاق کے بعد واقع ہو، یہ جو مباشرت ہوئی وہ سابقہ عقد نکاح کی وجہ سے ہے۔ ہاں اگر یہ شخص اپنے عضو کو نکال کر دوبارہ داخل کرتا ہے تو اس پر مہر مثل واجب ہوگا، کیونکہ جماع طلاق کے بعد پایا گیا ہے، اور طلاق کے بعد جماع کرنے کی وجہ سے مذکورہ وطی حرام اور ناجائز ہوئی اور وطی حرام دو چیزوں سے خالی نہیں ہوتی، (۱) حد (۲) جرمانہ کی صورت میں مہر مثل۔ یہاں شبہ کی وجہ سے حد ساقط ہو جائے گی لیکن جرمانہ مہر مثل لازم ہوگا۔ ۲

= آخِرُ ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ فَدَخَلَتْ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ عِنْدَنَا خِلَافًا لِرُفْرٍ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلٍ أَمَّا لَوْ أَبَانَهَا بِسِتْنَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ الدَّارَ وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخِرٍ ثُمَّ دَخَلَتْ الدَّارَ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا فَتَعُودُ إِلَيْهِ بِالثَّلَاثِ ثُمَّ بِدُخُولِهَا الدَّارَ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَرُفْرٍ وَالْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ لَا يَهْدِمُ الزَّوْجُ مَا دُونَهَا فَتَعُودُ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ.

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر: كتاب الطلاق، تعليق الطلاق، ج ١ ص ٢٢٥، ط: دار إحياء التراث العربي

① الهداية: كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، ج ٢ ص ٢٠١، ط: رحمانيه

٢ وَالْحُرْمَةُ إِذْ مَعْنَى الْجَمَاعِ حُصُولُ الْإِتِّدَادِ بِمُمَاسَّةِ الْفَرْجَيْنِ وَقَدْ وَجَدَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ =

(٨٢) إِنَّ الْإِسْتِثْنََاءَ تَكْلُمٌ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ استثناء تکلم بالبقای کا نام ہے، یعنی استثناء کے بعد جو کچھ بچ جائے اسی پر حکم مرتب ہوگا۔ مثلاً ”عَلَيَّ لِفُلَانٍ عَشْرَةُ ذَرَاهِمٍ إِلَّا وَاحِدَةً“ یہ ایسا ہے گویا کہ قائل نے یوں کہا ”عَلَيَّ لِفُلَانٍ تِسْعَةُ ذَرَاهِمٍ“

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً“ تو اس صورت میں دو طلاقیں واقع ہوں گی کیونکہ شوہر نے مذکورہ صورت میں تین سے ایک کو استثناء کیا ہے اور استثناء تکلم بالباقی کا نام ہے، تو شوہر کا یہ کلام ایسا ہے گویا کہ اس نے یوں کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ“ تو ایسی صورت میں دو طلاقیں واقع ہوتی ہیں اور اگر شوہر نے ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ“ میں تین سے دو طلاقیں کم کی گئیں تو ایک طلاق باقی رہی، لہذا ایک طلاق واقع ہوگی، اور اگر ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا“ تو اس صورت میں چونکہ کل سے کل کا استثناء کیا ہے،

= الْحَدُّ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَاحِدٌ وَهُوَ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ فَكَانَ الْجَمَاعُ وَاحِدًا مِنْ وَجْهِ وَأَوَّلُهُ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلْحَدِّ فَاِمْتَنَعَ وَجُوبُهُ فَوَجَبَ الْعُقْرُ إِذَا الْبُضْعُ الْمُحْتَرَمُ لَا يُصَانُ إِلَّا بِضَمَانٍ جَابِرٍ أَوْ بِحَدِّ زَاجِرٍ فَإِذَا اِمْتَنَعَ الْحَدُّ لِلشُّبْهَةِ تَعَيَّنَ الْمَهْرُ، لِأَنَّهُ يَجِبُ مَعَ الشُّبْهَةِ وَجْهٌ ظَاهِرٌ الرَّوَايَةُ أَنَّ الْجَمَاعَ إِذْ خَالَ الْفَرْجَ فِي الْفَرْجِ وَلَمْ يُوْجَدْ ذَلِكَ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَالْعِتْقِ، لِأَنَّ الْإِذْخَالَ لَا دَوَامَ لَهُ حَتَّى يَكُونَ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَائِبَتَهُ الْإِصْطَبْلُ وَهِيَ فِيهِ لَا يَحْنُتُ بِإِمْسَاكِهَا فِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخْرَجَ ثُمَّ أَوْلَجَ، لِأَنَّهُ وَجَدَ الْجَمَاعَ فِيهِ حَقِيقَةً بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْحَدُّ نَظْرًا إِلَى اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ وَالْمَقْصُودِ وَهُوَ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ فَإِذَا اِمْتَنَعَ الْحَدُّ وَجَبَ الْمَهْرُ لِمَا ذَكَرْنَا.

تبين الحقائق: كتاب الطلاق، باب التعليق، ج ٢ ص ٢٢١، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

① الهداية: كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، فصل في الاستثناء، ج ٢ ص ٢٠٢، ط: رحمانية

(٨٣) إِنَّ امْرَأَةَ الْفَارِّ تَرَّثُ. ٢

ترجمہ: میراث سے محروم کرنے والی کی بیوی وارث ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امراۃ فار یعنی جو شخص مرض الموت میں اپنی بیوی کو طلاق دے تو یہ شخص طلاق دے کر وراثت سے بھاگ رہا ہے، اس لئے اس کو ’فار‘ کہتے ہیں، اس کی بیوی کو وراثت ملے گی، کیونکہ جب یہ آدمی مرض الموت میں مبتلا ہوا تو وراثت کے حقوق اس کے مال کے ساتھ متعلق ہو گئے، اب یہ اس حق کو ختم کرنا چاہتا ہے، حالانکہ یہ اس کے اختیار میں نہیں ہے، لہذا بیوی وارث ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی کو مرض الموت کی حالت میں طلاق بائن دیدی پھر وہ مر گیا، جبکہ عورت عدت میں ہے تو اس صورت میں عورت کو وراثت ملے گی، کیونکہ یہ شخص فار ہے اور فار کی بیوی کو وراثت ملتی ہے اور نکاح من وجہ باقی رہتا ہے، البتہ اگر مذکورہ صورت میں یہ آدمی عدت کے گزرنے کے بعد مر گیا تو پھر عورت کو وراثت نہیں

① (والأصل أن الاستثناء تكلم بالحاصل بعد الشيا) بضم الشاء المثناة وسكون النون وهو اسم بمعنى الاستثناء ، ومعناه إن صدر الكلام بعد الاستثناء يصير عبارة عما وراء الاستثناء يدل عليه قوله تعالى (فَلَبِثْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) معناه: لبث فيهم تسع مائة وخمسين عاماً (هو الصحيح) احتراز عما قال البعض: إنه إخراج، وفيه معنى المعارضة، وهو صفة الأصول. (ومعناه) أى معنى الشيا (أنه تكلم بالمستثنى منه، إذ لا فرق بين قول القائل لفلان على درهم، وبين قوله عشرة إلا تسعة فيصح استثناء البعض من الجملة، لأنه يبقى التكلم بالبعض بعده ولا يصح استثناء الكل من الكل، لأنه لا يبقى بعده شيء ليصير متكلماً به وصارفا للفظ إليه) الضمير فى: بعده، يرجع إلى استثناء الكل، وفى: به يرجع إلى شيء ، وكذا فى: إليه وهذا كما إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً تطلق ثلاثاً لبطان الاستثناء.

البنية شرح الهداية: كتاب الطلاق، باب الأيمان في الطلاق، فصل في الاستثناء، ج ٥

ص ٢٢٤، ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، ج ٢ ص ٢٠٣، ط: رحمانية

(٨٢) إِنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ قَدْ يَثْبُتُ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَرَضِ فِي تَوَجُّهِ الْهَلَاكِ

ترجمہ: فرار کا حکم شوہر کے مال سے عورت کے حق کے متعلق ہونے سے ثابت ہوتا ہے اور یہ حق اس مرض سے متعلق ہوتا ہے جس سے اکثر ہلاکت کا اندیشہ ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب بھی فرار کے حکم کی علت پائی جائے گی تو فرار کا حکم ثابت ہوگا اور چونکہ فرار کی علت یہ ہے کہ آدمی ایسی حالت میں اپنی بیوی کو طلاق دے کہ جس میں موت غالب رہتی ہو، ایسی حالت میں طلاق سے فرار ثابت ہوگا، اب یہ علت جہاں بھی پائی جائے گی تو فرار کا حکم یعنی بیوی کے لئے وراثت ثابت ہوگی۔ اس کے برخلاف وہ حالت جس میں سلامتی غالب ہو اس میں طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے دوسرے کو مقابلے کے لئے میدان میں آگے کیا، یا اس کو آگے کیا تا کہ قصاصاً قتل کیا جائے، یا رجم کیا جائے اور اسی حالت میں اس شخص نے اپنی بیوی کو طلاق دیدی تو بیوی وراثت نہیں بنے گی، اگر وہ شخص اسی سبب سے پاکی اور سبب سے مرگیا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں اس آدمی نے اپنی بیوی کو ایسی حالت

① (وَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قَدِمَ لِيُقْتَلَ بِقَوْدٍ أَوْ رَجِمَ فَأَبَانَهَا وَرَثَتْ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ، وَلَوْ مُحْضُورًا أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ لَا) وَأَصْلُهُ مَا مَرَّ أَنَّ امْرَأَةَ الْفَارِّ تَرِثُ إِذَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ اسْتِحْسَانًا بِأَنْ تَجْعَلَ الْبَيِّنُونَ مَعْدُومَةً حُكْمًا كَمَا جُعِلَتْ الْفَرَاةُ الثَّابِتَةُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يُثْبِتُ حُكْمُ الْفَرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّهَا بِهِ بِمَرَضٍ يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ غَالِبًا بِأَنْ يَكُونَ صَاحِبَ فِرَاشٍ وَهُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ بِحَوَائِجِهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصْحَاءُ وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِتَكْلِيفٍ وَالَّذِي يَقْضَى حَوَائِجَهُ فِي الْبَيْتِ وَهُوَ يَشْتَكِي لَا يَكُونُ فَارًّا. لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَلَّ مَا يَخْلُو عَنْهُ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، باب المريض، ج ۲ ص ۲۲۸، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق المريض، ج ٢ ص ٢٠٣، ط: رجمانية

میں طلاق دی ہے کہ اس کی موت غالب تھی اور یہی فرار کی علت ہے، لہذا جب فرار کی علت پائی گئی تو فرار کا حکم ثابت ہوگا اور عورت وارث ہوگی، اور اگر اسی حالت میں طلاق دی جس میں سلامتی غالب تو پھر عورت وارث نہ ہوگی اور اس طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا، جیسے محصور شخص اور قتال کی صف میں موجود شخص کے حق میں سلامتی غالب رہتی ہے، کیونکہ قلعہ دشمن کے حملوں سے حفاظت کے لئے تعمیر کیا جاتا ہے، اسی طرح جنگ کی صف بندی میں پورا لشکر ہوتا ہے جو ہمہ وقت اپنے ساتھیوں کی حفاظت میں لگا رہتا ہے، چونکہ ان دونوں کے حق میں سلامتی غالب ہے، لہذا ایسے وقت میں طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا۔ ❶

## باب الرجعة

(۸۵) إِنَّ الرِّجْعَةَ اسْتِدَامَةُ الْمَلِكِ. ❷

ترجمہ: ملک نکاح کو باقی رکھنے کا نام رجعت ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ رجوع ملک کے دوام اور ابقاء طلب کرنے کو کہتے ہیں، صحتِ رجعت کے لئے عدت کی بقاء ضروری ہے، اس لئے کہ ملک نکاح کو باقی رکھنے کا نام رجوع ہے، صحتِ رجعت کے لئے عدت کی بقاء ضروری ہے، عدت کے بعد رجوع نہیں ہو سکتا، اس لئے کہ نکاح بالکلیہ ختم ہو جاتا ہے، جبکہ صحتِ رجعت کے لئے بقائے عدت شرط اور ضروری ہے۔

❶ والأصل المذكور هو ثبوت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الغالب وعدم ثبوته فيما كان الغالب منه السلامة، فمن الأول النازل في السبعة والراكب في السفينة وبقي على لوح، وكذا في المحيط وفي جوامع الفقه كتان في سفينة فاضطربت الأمواج، وكان الغالب منه العرق فهو كمرض الموت، وكذا الواقع في فم السبع والمسلول والمفلوج والمقعد ما دام يزداد ما به فهو من الثاني وإلا فهو من الأول، وصاحب جرح وقرحة أو وجع لم يصبه على الفراش بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره.

البنایة: کتاب الطلاق، باب المریض، ج ۵ ص ۴۴، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ۲ ص ۴۰۵، ط: رحمانیہ



(٨٦) إِنَّ الطَّلَاقَ فِي مِلْكٍ مُتَّكِدٍ يُعَقَّبُ الرَّجْعَةَ. (٢)

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی کو طلاق دی اس حال میں کہ وہ حاملہ تھی یا وہ مولود لہا تھی، یعنی اس نے بچہ جنا تھا اور شوہر کہتا ہے کہ میں نے اس کے ساتھ دخول نہیں کیا، تو شوہر کے لئے رجوع ثابت ہوگا کیونکہ مذکورہ صورت میں شریعت شوہر کے اس قول کے میں نے جماع نہیں کیا اس کی مکذّب ہے، اس لئے کہ حدیث میں ہے ”الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ“ اور اسی طرح عورت کا حاملہ ہونا یہ بھی دخول پر دال ہے، لہذا مذکورہ صورت میں جب دخول ثابت ہوا تو دخول کی وجہ سے ملک مؤکد ہو جاتی ہے اور اس میں طلاق کے بعد رجوع ثابت ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کے لئے رجوع ثابت ہوگا۔ حاملہ ہونے کی وجہ سے طلاق کے بعد وضع حمل سے پہلے پہلی بیوی شوہر کی عدت میں ہے اور دورانِ عدت رجعت کرنا صحیح ہے، یہ

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ٢ ص ٨٠٢، ط: رحمانية

اصول کہ ملک مؤکد میں طلاق رجعت کو ثابت کرتی ہے، اس کی وضاحت اس بات سے ہوتی ہے کہ شوہر کی مذکورہ وطی سے احسان ثابت ہو جائے گا اور سزا اور عقوبت وغیرہ کے وجوب میں احسان مؤثر ہے، لہذا جب اس وطی سے احسان ثابت ہو رہا ہے تو رجعت بدرجہ اولیٰ ثابت ہوگی۔ ❶

## باب الإیلاء

(۸۷) إِنَّ الْمَوْلَىٰ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزِمُهُ. ❷

ترجمہ: ایلاء کرنے والا وہ شخص کہلاتا ہے جسے کسی چیز کے لزوم کے بغیر چار ماہ تک بیوی سے قربت کرنا ممکن نہ ہو، ہو مگر ایسی شے کے ساتھ جو اس پر لازم ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مولیٰ یعنی ایلاء کرنے والا وہ شخص کہلائے گا جس کو اپنی بیوی کے پاس چار ماہ تک بغیر لزوم کفارہ کے جانا ممکن نہ ہو، یعنی اگر بیوی کے پاس جائے تو کفارہ لازم ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی اپنی بیوی سے یہ کہتا ہے ”وَاللّٰهُ لَا أَقْرُبُكَ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا“ کہ اللہ کی قسم میں آپ کے قریب نہیں آؤں گا ایک سال تک مگر ایک دن، تو یہ شخص مولیٰ نہیں کہلائے گا، کیونکہ مولیٰ وہ ہوتا ہے جس کے لئے قربت کرنا چار مہینوں تک بغیر لزوم کفارہ کے ممکن نہ ہو۔ مذکورہ صورت میں اس شخص کے لئے چار ماہ تک قربت بغیر لزوم کفارہ کے ممکن ہے کیونکہ اس نے ایک دن کا استثناء کیا ہے، وہ دن غیر متعین ہے اور پورے سال کے ہر ہر دن میں شوہر کو وطی کرنے کا اختیار ہے اور مولیٰ اس شخص کو کہا جاتا ہے جو لزوم کفارہ کے بغیر چار ماہ تک بیوی سے وطی نہ کر سکے، حالانکہ صورت مسئلہ میں یوم کے استثناء کی وجہ سے ہر

❶ (قَوْلُهُ وَلَوْ طَلَّقَ ذَا حَمْلٍ أَوْ وَلَدٍ، وَقَالَ لَمْ أَطْأَهَا رَاجِعَ) يَعْنِي لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ بَعْدَ مَا وَلَدَتْ فِي عِصْمَتِهِ، وَقَالَ لَمْ أَجَامِعْهَا فَلَهُ الرَّجْعَةُ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الدُّخُولِ، وَقَدْ ثَبَتَ حُكْمًا لِثُبُوتِ النَّسَبِ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بِظُهُورِ الْحَمْلِ بَأْنٍ وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ لَمْ أَطْأَهَا لِأَنَّهُ صَارَ مُكَذَّبًا شَرْعًا، وَمَنْ صَارَ مُكَذَّبًا شَرْعًا بَطَلَ زَعْمُهُ مَا لَمْ يَتَعَلَّقَ بِإِقْرَارِهِ حَقُّ الْغَيْرِ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ۴ ص ۵۸، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۲ ص ۳۹۲، ط: رحمانیہ

دن اُسے وطی کرنے کا اختیار ہے، اور جس دن بھی وہ وطی کرے گا اس پر کوئی کفارہ واجب نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ ایک دن غیر معین کا استثناء کر چکا ہے۔ ❶

## (۸۸) الْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ. ❷

ترجمہ: مطلق مقید کا احتمال رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو حکم مطلق ہو یعنی قیود سے خالی ہو تو اس حکم کو مقید کرنا درست ہے، اس لئے کہ یہ مطلق مقید ہونے کا احتمال رکھتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ“ کہ تو مجھ پر حرام ہے، اب اس شخص سے نیت کے بارے میں پوچھا جائے گا کہ آپ کی اس سے کیا مراد ہے؟ اگر شوہر کہتا ہے کہ میری مراد اس سے ظہار ہے، تو شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک ظہار ہوگا، کیونکہ اس نے مطلق حرام بولا ہے اور متکلم کی نیت سے مطلق کو مقید کیا جاسکتا ہے اور بیوی کئی طریقوں سے حرام ہو سکتی ہے، مثلاً وہ مطلقہ بانہ ہو یا محرمہ بالظہار ہو، تو اب اس میں حرمت کے کئی پہلو ہیں، تو اب شوہر کی نیت سے اس کی تعیین ہوگی، اب اگر شوہر ظہار کی نیت کرے تو ظہار ثابت ہوگا، ظہار میں بھی ایک قسم کی حرمت ہے، تو گویا کہ اس نے مطلق حرام کو حرمتِ ظہار کے ساتھ مقید کر دیا اور ہر مطلق مقید کا احتمال رکھتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی حرام مطلق حرمتِ ظہار سے مقید کرنے کا احتمال رکھے گا۔ ❸

❶ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرُبُكَ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا فَلِلْمَوْلَى مَنْ لَا يُمَكِّنُهُ الْقُرْبَانُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزِمُهُ وَهَذَا يُمَكِّنُهُ الْقُرْبَانُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يَلْزِمُهُ، لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى يَوْمٌ مُنْكَرٌ فَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَيَّ يَوْمٍ شَاءَ فَلَا يَمُرُّ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ إِلَّا وَيُمَكِّنُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ هُوَ الْمُسْتَشْنَى.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۲ ص ۲۶۵، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۲ ص ۴۱۳، ط: رحمانیہ

❸ وَقَوْلُهُ أَنْتِ عَلَيَّ كَالْحِمَارِ أَوْ الْحَنْزِيرِ أَوْ مَا كَانَ مُحَرَّمًا الْعَيْنِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا فِي الْبُرْزَانِيَّةِ (قَوْلُهُ وَظَهَارٌ إِنْ نَوَاهُ) أَيُّ الظَّهَارِ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَيْسَ بِظَهَارٍ لِانْعِدَامِ التَّشْبِيهِ بِالْمُحَرَّمَةِ، وَهُوَ رُكْنٌ فِيهِ، وَلَهُمَا أَنَّهُ أَطْلَقَ الْحُرْمَةَ، وَفِي الظَّهَارِ نَوْعٌ حُرْمَةٍ، وَالْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۴ ص ۷۴، ط: دار الكتاب الإسلامی

٣ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ١٢٢، حاشية نمبر ٩، ط: رحمانیہ

صورت میں عورت کے دھوکہ دینے کی وجہ سے اس پر مہر مسمیٰ کے بقدر مال واجب ہوگا۔ ❶

(٩١) إِنَّ مَلِكَ الْبُضْعِ فِي حَالَةِ الْخُرُوجِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ بِخِلَافِ حَالَةِ الدُّخُولِ. (٢)

ترجمہ: بے شک ملکِ بضع حالتِ خروج میں غیر مقنوم ہے برخلاف حالتِ دخول کے (اس میں مقنوم ہے)۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ بضہ حالتِ خروج یعنی طلاق، خلع وغیرہ کی صورت میں غیر مقوم ہے برخلاف حالتِ دخول (بحالتِ نکاح) اس میں مقوم ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شراب یا خنزیر کے عوض خلع کیا گیا تو خلع ہو جائے گا لیکن شراب وغیرہ واجب نہیں ہوگی، اس لئے ملکِ بضع حالتِ خروج یعنی طلاق، خلع وغیرہ کی صورت میں مالِ متقوم نہیں ہے۔ برخلاف اگر شخص نے شراب یا خنزیر کے عوض کسی عورت سے نکاح کیا تو نکاح صحیح ہوگا اور مہر مسمیٰ کے بدل مہر مثل واجب ہوگا، اس لئے کہ ملکِ بضع حالتِ دخول (بحالتِ نکاح) میں مالِ متقوم ہے اس لئے اس کے عوض میں مہر مسمیٰ یعنی شراب وغیرہ کا بدل بشکل مہر مثل واجب ہوگا۔ ۳

① (بِخِلَافِ مَا إِذَا خَالَعَ عَلَى خَلٍّ بَعِيْنِهِ فَظَهَرَ خَمْرًا) فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ عَلَيْهَا رَدُّ الْمَهْرِ الَّذِي أَخَذَتْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعِنْدَهُمَا كَيْلٌ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ خَلٍّ وَسَطٍ، وَهَذَا وَالصَّدَاقُ سَوَاءٌ لِأَنَّهَا سَمَتْ مَالًا وَغَرْتُهُ بِذَلِكَ فَكَانَتْ ضَامِنَةً لِأَنَّ التَّغْيِيرَ فِي ضَمَنِ الْعَقْدِ يُوجِبُ الضَّمَانَ.

العناية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ٢٢٠، ط: دار الفكر

② الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ١٢١، ط: رحمانية

﴿كَمَا إِذَا خَالَعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا وَهُوَ مُسْلِمٌ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ أَوْ مَيْتَةٍ﴾ أَوْ غَيْرَهَا مِمَّا لَا قِيمَةَ =

(۹۲) كُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ بِدُونِ "مَنْ" يَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ وَإِلَّا فَيَكُونُ لِلْبَيَانِ ①

ترجمہ: ہر وہ مقام جہاں کلام لفظ "من" کے بغیر درست ہوتا ہے تو "من" تبعیض کے لئے ہوگا ورنہ بیان کے لئے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں لفظ "من" کے بغیر کلام درست ہو یعنی کلام میں خلل واقع نہ ہوتا ہو تو اس جگہ لفظ "من" تبعیض کے لئے ہوگا اور جہاں "من" کے بغیر کلام میں خلل واقع ہو تو وہاں "من" بیان کے لئے ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا "خَالِغِنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنْ دَرَاهِمٍ" کہ میرے ساتھ خلع کرو ان دراہم کے عوض جو میرے ہاتھ میں ہیں، پس شوہر نے خلع کر لیا بعد میں دیکھا تو بیوی کے ہاتھ میں کچھ بھی نہیں تھا، تو بیوی پر تین درہم لازم ہوں گے، اس لئے کہ بیوی نے دراہم جمع ذکر کیا ہے اور جمع کا اقل فرد تین ہے اور "من دراہم" میں "من" تبعیض کے لئے نہیں ہے بلکہ "من" بیان کے لئے ہے، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں من کے بغیر کلام میں خلل واقع ہوتا ہے اور جہاں "من" کے بغیر کلام درست نہ ہو تو "من" بیان کے لئے ہوتا ہے، جب "من" بیانیہ ہوگا تو "دراہم" کا کلمہ بصیغہ جمع باقی رہے گا اور اقل جمع کے متعین ہونے کی وجہ سے بیوی پر تین دراہم واجب ہوں گے۔ ②

= لَهُ أَصْلًا لِأَنَّ مِلْكَ الْبُضْعِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ حَالَةَ الْخُرُوجِ فَلَمْ يَجِبْ شَيْءٌ بِمُقَابَلَتِهِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ وَالْكِتَابَةِ بِالْخَمْرِ لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَى مُتَقَوِّمٌ وَكَذَا الْبُضْعُ فِي حَالَةِ الدُّخُولِ.

مجمع الأنهر: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۱ ص ۷۶۰، ط: دار إحياء التراث العربی

① الهدایہ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۵، ط: رحمانیہ

② (وَإِنْ قَالَتْ) خَالِغِنِي (عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنْ دَرَاهِمٍ) وَالْحَالُ (لَا شَيْءَ فِي يَدَيَّ لِزَمَمِهَا ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ) وَإِنْ كَتَنَ فِي يَدَيَّ دَرَاهِمَ تَوَمَّرَ بِإِتْمَامِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَلَهُ ذَلِكَ لَا يُقَالُ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ الثَّلَاثُ لِأَنَّ مَنْ لِلتَّبْعِيضِ كَمَا قَالَ فِي الْجَامِعِ إِنْ كَانَ فِي يَدَيَّ مِنَ الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةٌ فَعَبْدُهُ حُرٌّ وَفِي يَدِهِ أَرْبَعَةٌ دَرَاهِمَ كَانَ حَانِثًا لِأَنَّ مَنْ قَدْ تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ وَقَدْ تَكُونُ صِلَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) فَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ =

(٩٣) اَلْخُلْعُ لَا يَبْطُلُ بِالْشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ. ١

ترجمہ: خلع شروٹِ فاسدہ سے باطل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر خلع میں شرط فاسد لگائی جائے یعنی ایسی شرط جو مقتضائے عقد کے خلاف ہو تو خلع درست ہوگا اور وہ شرط باطل ہوگی، اس لئے کہ خلع اور نکاح شرویٰ فاسدہ سے فاسد نہیں ہوتے بلکہ شرط فاسدہ خود فاسد ہو جاتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا کہ میں آپ سے خلع کرتی ہوں اپنے بھاگے ہوئے غلام پر بشرطیکہ میں اس کے حوالے کرنے سے بری ہوں گی، تو خلع درست ہوگا اور بیوی اگر اس غلام کے حوالہ کرنے پر قادر ہے تو بعینہ وہی غلام حوالہ کرنا لازم ہے اور اگر قادر نہیں ہے تو غلام کی قیمت کا دینا اس پر لازم ہے، کیونکہ مذکورہ صورت میں عورت نے (غلام حوالے نہ کرنے کی) شرط فاسد لگائی ہے اور شرط فاسد سے خلع باطل نہیں ہوتا۔ البتہ عورت کے ذمے لازم ہوگا کہ غلام یا اس کی قیمت شوہر کے حوالے کرے، اس لئے کہ خلع عقد معاوضہ ہے، یعنی ایک طرف سے عورت عوض دیتی ہے تو دوسری طرف سے شوہر اپنے نکاح کی ملکیت کو بیوی کے حوالے کرتا ہے اور عقد معاوضہ میں سلامتی ضروری ہے، براءت ذمہ کی شرط لگانا عوض کی سلامتی کے مخالف ہے اور شرط فاسد ہے، اس لئے یہ شرط باطل ہوگی اور خلع صحیح ہوگا، جب خلع صحیح ہے تو عورت پر اس کا عوض لازم ہوگا چاہے، وہ غلام سپرد کرے یا اس کی قیمت دے۔ ۲

=بِدُونِهِ كَانَ لِلتَّبْعِيضِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْجَامِعِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَصِحُّ بِدُونِهِ كَانَ صَلَةً كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخُلْعِ فَإِنَّهَا لَوْ قَالَتْ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدَي دَرَاهِمَ كَانَ الْكَلَامُ مُخْتَلًا.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ١ ص ٤٦١، ط: دار إحياء التراث العربي

① الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ٢١٥، ط: رجمانية

﴿قَوْلُهُ فَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ أَبْقَ لَهَا عَلَى أَنَّهَا بَرِيَّةٌ مِنْ ضَمَانِهِ لَمْ تَبْرَأْ﴾ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَيَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعَوْضِ، وَاشْتِرَاطُ الْبَرَاءَةِ شَرْطٌ فَاسِدٌ فَبُطْلَ فَكَانَ عَلَيْهَا تَسْلِيمٌ عَيْنِهِ إِنْ قَدَرَتْ، وَتَسْلِيمٌ قِيمَتِهِ إِنْ عَجَزَتْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْخُلْعَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ كَالنِّكَاحِ، وَلِذَا قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ لَوْ خَالَعَهَا عَلَى أَنْ يُمْسِكَ الْوَلَدَ عِنْدَهُ صَحَّ الْخُلْعُ، وَبَطْلَ الشَّرْطُ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ٨٤، ط: دار الكتاب الإسلامي

## (۹۴) اَلْعَوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ ۱

ترجمہ: عوض معوض پر تقسیم ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عوض کو معوض کے اجزاء پر تقسیم کرنا درست ہے، یعنی عوض کو معوض کے اجزاء پر تقسیم کیا جائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا ”طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ“ کہ مجھے ہزار کے عوض تین طلاقیں دو، پس شوہر نے اس کو ایک طلاق دی تو عورت پر ہزار کا ثلث یعنی تین سو تینتیس (۳۳۳) دراہم لازم ہوں گے، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں ہزار عوض ہے اور تین طلاق معوض ہے اور عوض کو معوض پر تقسیم کیا جائے گا، گویا ہر طلاق کا عوض (۳۳۳) دراہم ہوں گی، اب شوہر جتنی طلاقیں دے گا اتنے عوض کا مستحق ہوگا، حرف باء عوضوں پر داخل ہوتا ہے، گویا الف ثلاث کا عوض ہے اور عوض معوض پر تقسیم ہوتا ہے، اس لئے الف ثلاث پر تقسیم ہوگا، اور ہر طلاق کا حصہ ثلث الف ہوگا۔ ۲

## (۹۵) اِنَّ الْمَشْرُوْطَ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى اَجْزَاءِ الشَّرْطِ ۳

ترجمہ: مشروط کو شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوگا۔

تشریح: مشروط کو شرط کے اجزاء پر تقسیم کرنا درست نہیں ہے کیونکہ مشروط اس بات کا تقاضا کرتا ہے کہ شرط بیک وقت اپنے جمیع اجزاء کے ساتھ موجود ہو، ایسا نہیں ہوگا کہ شرط کا کوئی جزء پایا

۱ الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۵، ط: رحمانیہ

۲ فَاِنْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَهُ ثُلُثُ الْأَلْفِ، لِأَنَّ حَرْفَ الْبَاءِ يَصْحَبُ الْأَبْدَالَ، وَالْأَعْوَاضُ، وَالْعَوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ، فَهِيَ لَمَّا التَّمَسَّتْ الثُّلُثَ بِأَلْفٍ فَقَدْ جَعَلَتْ بِإِزَاءِ كُلِّ تَطْلِيْقَةٍ ثُلُثَ الْأَلْفِ، ثُمَّ فِيمَا صَنَعَ الزَّوْجُ مَنْفَعَةً لِّهَا، لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِوُجُوبِ جَمِيعِ الْأَلْفِ عَلَيْهَا بِمُقَابَلَةِ التَّخْلُصِ مِنْ زَوْجِهَا فَتَكُونُ أَرْضَى بِوُجُوبِ ثُلُثِ الْأَلْفِ عَلَيْهَا إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ زَوْجِهَا، وَبِالْوَاحِدَةِ تَتَخَلَّصُ مِنْهُ.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۶ ص ۱۷۳، ط: دار المعرفة

۳ الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۵، ط: رحمانیہ



(٩٦) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ الْإِسْتِقْلَالُ. (٢)

ترجمہ: جملہ تامہ میں اصل مستقل ہونا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو جملہ تام ہو اس میں اصل یہ ہے کہ وہ مستقل ہو یعنی کسی دوسرے کے محتاج نہ ہو، کیونکہ اگر یہ جملہ دوسرے کے محتاج ہوگا تو یہ تام نہ رہے گا بلکہ

① (قَوْلُهُ وَفِي عَلَى وَقَعَ رَجْعِي مَجَانًّا) أَيْ فِي قَوْلِهَا طَلَّقْنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ أَوْ عَلَى أَنْ لَكَ عَلَى أَلْفًا فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَقَعَ رَجْعِيًّا بِغَيْرِ شَيْءٍ عَلَيْهَا عِنْدَ الْإِمَامِ خِلَافًا لَهُمَا فَهُمَا جَعَلَاهَا كَالْبَاءِ، وَهُوَ جَعَلَهَا لِلشَّرْطِ، وَالْمَشْرُوطُ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ٨٨، ط: دار الكتاب الإسلامي

② الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ٢ ص ٢١٥، ط: رحمانية

ناقص کہلائے گا، تو جملہ تامہ کے لئے ضروری ہے کہ وہ اپنے مفہوم میں غیر کا محتاج نہ ہو۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ“ کہ تجھے طلاق ہے اور تجھ پر ہزار لازم ہے، اب بیوی قبول کرے یا نہ کرے طلاق واقع ہو جائے گی اور بیوی پر کچھ بھی لازم نہ ہوگا، اس لئے کہ ”اَنْتِ طَالِقٌ“ یہ جملہ تامہ ہے اس کا مابعد سے کچھ تعلق نہیں ہے اور جملہ تامہ میں اصل یہ ہے کہ وہ مستقل ہو، اور ”عَلَيْكَ اَلْفٌ“ مبتدا خبر ہے اور جو دوسرا جملہ تامہ ہے، اس کا ماقبل ”اَنْتِ طَالِقٌ“ سے کوئی تعلق ہی نہیں جملہ تامہ دلیل کے بغیر ماقبل سے مربوط نہیں ہوتا اور یہاں ماقبل سے مربوط ہونے کی کوئی دلیل نہیں ہے، اس لئے کہ طلاق و عتاق دونوں مال سے جدا ہوتے ہیں، اس لئے بیوی نے یا غلام نے مال دیئے کو قبول نہ کیا ہو تو ان پر کچھ واجب نہ ہوگا۔ ❶

(۹۷) اِنَّ الْخُلْعَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ فِيْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ وَبِمَنْزِلَةِ الْيَمِيْنِ فِيْ جَانِبِ الرَّجُلِ. ❷

ترجمہ: خلع عورت کی طرف سے بمنزلہ بیع کے ہے اور مرد کی طرف سے بمنزلہ یمین کے ہے۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خلع عورت کے حق میں بمنزلہ بیع کے ہے، لہذا جو چیزیں بیع میں درست ہوتی ہیں وہ خلع میں بھی عورت کی طرف سے درست ہوں گی، اور مرد کے حق میں بمنزلہ یمین کے ہے، لہذا مرد کے جانب سے جو احکام یمین کے ہیں ان احکام کا یہاں بھی لحاظ رکھا جائے گا۔  
صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے خلع میں اپنے لئے اختیار رکھا بایں طور کے شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ بِالْفِ عَالِيْ اَنْبٰی بِالْخِيَارِ“ کہ تجھے

❶ (وَلَوْ قَالَ لَهَا: اَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ فَقَبِلْتُ طَلْقْتُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا) وَكَذَلِكَ اِنْ لَمْ تَقْبَلْ، وَقَالَا: اِنْ قَبِلْتُ فَعَلَيْهَا اَلْفٌ، وَإِلَّا لَا شَيْءَ عَلَيْهَا، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يُسْتَعْمَلُ لِلْمُعَاوَضَةِ، يُقَالُ: اَعْمَلْ هَذَا وَلَكَ دِرْهَمٌ كَقَوْلِهِ بِدِرْهَمٍ، وَلَهُ أَنْ قَوْلُهُ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ لَا ارْتِبَاطَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ، إِذِ الْأَصْلُ ذَلِكَ وَلَا دَلَالَةَ عَلَى الْارْتِبَاطِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُوجَدُ بَدُونِ الْمَالِ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَإِنَّهُمَا لَا يَنْفَكَا عَنْ وُجُوبِ الْمَالِ، وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: اَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ فَعَالِي الْخِلَافِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۳ ص ۱۵۹، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۶، ط: رحمانیہ

طلاق ہے ہزار پر بشرطیکہ مجھے اختیار ہوگا اور بیوی نے یہ قبول بھی کر لیا تو مرد کے حق میں اختیار باطل ہوگا، اس لئے کہ خلع مرد کی طرف سے بمنزلہ یمین کے ہے اور یمین میں اختیار کی شرط لگانا درست نہیں ہے اور اگر عورت کے لئے اختیار کی شرط لگائی جائے بایں طور کہ شوہر یہ کہے "أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْكِ بِالْخِيَارِ" تو یہ درست ہے، کیونکہ خلع عورت کی طرف سے بمنزلہ بیع کے ہے اور بیع میں اختیار کی شرط لگانا درست ہے، جس طرح بیع میں رجوع کرنا صحیح ہوتا ہے اور بیع ماورائے مجلس پر موقوف نہیں ہوتی، اسی طرح خلع میں بھی رجوع کرنا صحیح ہے اور خلع بھی ماورائے مجلس پر موقوف نہیں ہے، بیع میں خیار کی شرط لگانا درست ہے اس لئے خلع میں بھی خیار کی شرط لگانا درست ہے۔ اس کے برخلاف اگر شوہر کے لئے خیار شرط ہو تو درست نہیں ہے، کیونکہ شوہر کی جانب میں خلع یمین ہے، اس لئے شوہر نہ خلع کرنے کے بعد رجوع کر سکتا ہے اور نہ ہی مجلس تک منحصر رہتا ہے، بلکہ شوہر کے حق میں ماورائے مجلس پر موقوف بھی رہتا ہے، معلوم ہوا کہ جانب زوج میں خلع یمین ہے اور ایمان اور قسموں میں خیار نہیں ہوتا، اس لئے شوہر کے لئے خیار نہیں ہوگا۔ ❶

❶ (قَوْلُهُ وَصَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ لَهَا لَا لَهُ) لِمَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مِنْ جِهَتِهَا، وَيَمِينٌ مِنْ جِهَتِهِ، وَلِذَا صَحَّ رُجُوعُهَا قَبْلَ الْقَبُولِ، وَلَا تَصَحُّ إِصْافَتُهَا، وَتَعْلِيلُهَا بِالشَّرْطِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ، وَأَنْعَكَسَتْ الْأَحْكَامُ مِنْ جَانِبِهِ، وَهُمَا مَنَعَاهُ مِنْ جَانِبِهَا أَيْضًا نَظَرًا إِلَى جَانِبِ الْيَمِينِ، وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْخُلْعَ وَالطَّلَاقَ عَلَى مَالٍ، وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ مِنْهَا مَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَبِلْتُ بَطَلَ الْخِيَارِ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَمِنْهَا مَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنْكِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَبِلْتُ إِنْ رَدْتُ الطَّلَاقَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَطَلَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ اخْتَارَتْ الطَّلَاقَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَقَعَ، وَوَجَبَ الْأَلْفُ لَهُ، وَعِنْدَهُمَا الطَّلَاقُ وَقَعَ فِي الْوُجْهَيْنِ، وَالْمَالُ لَا زِمٌ عَلَيْهَا، وَالْخِيَارُ بَاطِلٌ فِي الْوُجْهَيْنِ.

## فصل فى الكفارة

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک اعتناق متجری ہوتا ہے اور صاحبین کے نزدیک اعتناق متجری نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک اعتناق یعنی غلام کو آزاد کرنے میں تجزی ہوتی ہے یعنی قابل تقسیم ہے، لہذا نصف کو آزاد کرنا پھر دوسرے نصف کو آزاد کرنا درست ہے، جبکہ صاحبین کے نزدیک اعتناق غیر متجزی ہے یعنی قابل تقسیم نہیں ہے، لہذا نصف کا اعتناق کل کا اعتناق ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ظہار کرنے والے نے نصف غلام کفارہ ظہار میں آزاد کیا پھر اس بیوی سے جماع کیا جس کے ساتھ ظہار کیا تھا، پھر باقی نصف آزاد کر لیا تو امام صاحب کے نزدیک یہ جائز نہیں ہوگا یعنی کفارہ ادا نہیں ہوگا، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک کفارہ ادا ہو جائے گا۔ امام صاحب کے نزدیک اعتاق متجری ہوتا ہے یعنی نصف کا آزاد کرنا کل کا آزاد کرنا نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں نصف غلام جماع کے بعد آزاد ہوا ہے جبکہ پورے غلام کو قبل الجماع آزاد کرنا نص ”مَنْ قَبْلَ أَنْ يَتَمَاسَا (المجادلة: ۳)“ سے ثابت ہے اور صاحبین کے نزدیک چونکہ اعتاق میں تجزی نہیں ہے، لہذا نصف کا آزاد کرنا کل کا آزاد کرنا ہے۔ ۲

① الهداية: كتاب الطلاق، باب الظهار، فصل في الكفارة، ج ٢ ص ٢٢٠، ط: رحمانية

١٢ (قَوْلُهُ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ثُمَّ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يُجْزِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)، لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ يَنْجِزُ عَنْهُ وَشَرُطُ الْإِعْتَاقِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ بِالنِّصِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا) وَإِعْتَاقُ النَّصْفِ حَصَلَ بَعْدَ الْمَسِيسِ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ، لِأَنَّ إِعْتَاقَ النَّصْفِ عِنْدَهُمَا إِعْتَاقُ الْكُلِّ فَحَصَلَ إِعْتَاقُ الْكُلِّ قَبْلَ الْمَسِيسِ وَإِذَا لَمْ يَجُزْ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ اسْتَأْنَفَ عِتْقُ رَقَبَةٍ أُخْرَى.



چونکہ دونوں متحدہ الجنس ہیں تو بلا نیت بھی ایک ایک اداء ہوگی، اگر کسی شخص کے ذمے رمضان کے قضاء روزے ہوں اس کے علاوہ کوئی اور روزے اس کے ذمے لازم نہ ہو تو یہ شخص اگر صرف اتنی نیت کر لے کہ قضاء روزے تو بھی کافی ہے اگرچہ رمضان کا لفظ نہ کہے، تعیین ضروری نہیں ہے۔ البتہ اگر دو چیزیں الگ الگ جنس کی ہوں تو ان میں نیت کرنا معتبر ہے، مثلاً کسی آدمی پر قضاے رمضان کے روزے اور نذر کے روزے ہیں، اب اگر وہ کسی ایک کی نیت کر لے تو یہ نیت درست ہوگی اور نیت کے مطابق روزے ادا ہوں گے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر مظاہر نے دو کفارہ ظہار کے عوض ساٹھ مساکین کو اس طرح کھانا کھلایا کہ ہر مسکین کو ایک صاع گندم دی، حالانکہ ایک کفارے میں نصف صاع اداء کی جاتی ہے، لیکن پھر بھی کفارہ صرف ایک ظہار کی طرف سے اداء ہوگا نہ کہ دو ظہار سے، کیونکہ اس آدمی نے متحدہ الجنس میں نیت کی، اور جنس واحد میں نیت لغو ہوتی ہے، جب نیت لغو ہوگئی تو طعام کی ادا کردہ مقدار ایک کفارہ کی صلاحیت رکھتی ہے، اس لئے کہ نصف صاع کفارے کی ادنی مقدار ہے، لہذا اس سے کم تو مانع کفارہ ہوگا، لیکن اس سے زیادہ کی ممانعت نہیں ہے، اس لئے ایک صاع دینے سے وہ صرف ایک کفارے سے بری ہوگا۔<sup>①</sup>

---

① (أن النية في الجنس الواحد لغو) لأن النية للتمييز بين الأجناس المختلفة أو لتمييز المشترك ولا يوجد ذلك في الجنس الواحد (وفي الجنسین معتبرة) ألا ترى من كان عليه قضاء أيام من رمضان فنوى صوم القضاء جاز، ولا يجب فيه نية التعيين وفي قضاء رمضان وصوم النذر يفتقر إلى تعيين النية لاختلاف جنسهما.

## باب اللعان

(۱۰۱) الْأَصْلُ أَنَّ اللَّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْإِيمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ

قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزَّانَا فِي حَقِّهَا. ①

ترجمہ: اصول یہ ہے کہ ہمارے ہاں لعان ایسی شہادتوں کا نام ہے جو قسم کے ساتھ پختہ ہوں، اور لفظ لعن کے ساتھ متصل ہوں، شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا خلاصہ یہ ہے کہ لعان شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے یعنی انکار کی صورت میں شوہر پر حد قذف جاری ہوگی اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے یعنی انکار کی صورت میں عورت پر حد زنا جاری ہوگا۔

لعان کی حقیقت یہ ہے کہ اگر کسی مرد نے اپنی بیوی پر زنا کی تہمت لگائی یا اس عورت کے بچے کے نسب کو اپنے سے منع کیا اور کہا کہ یہ میرا بچہ نہیں ہے بلکہ کسی اور کا ہے، اور میاں بیوی دونوں شہادت کے اہل ہیں، یعنی فاسق فاجر اور غلام باندی نہیں ہیں، نیز عورت پاک دامن ہے، اور وہ شوہر سے لعان کا مطالبہ کرے، اس لئے کہ لعان عورت کا حق ہے اور حق بغیر مطالبے کے نہیں ملا کرتا۔ لعان میں شہادتیں اللہ کی قسم کے ساتھ مؤکد ہیں اور لفظ لعان کے ساتھ متصل ہیں، شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے، اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب اللعان، ج ۲ ص ۴۲۳، ط: رحمانیہ

② لِأَنَّ اللَّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْإِيمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزَّانَا فِي حَقِّهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) فَسَمَّاهُمْ شُهَدَاءَ وَاسْتَشْنَاهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الشُّهَدَاءِ وَالْإِسْتِشْنَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْجِنْسِ وَقَالَ تَعَالَى (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ) نَصٌّ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينِ فَقُلْنَا الرُّكْنُ هُوَ الشَّهَادَةُ الْمُؤَكَّدَةُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ قَرَنَ الرُّكْنَ فِي جَانِبِهِ بِاللَّعْنِ لَوْ كَانَ كَاذِبًا وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ وَفِي جَانِبِهَا بِالْغَضَبِ وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الزَّانَا.

الجوهرة النيرة: کتاب اللعان، ج ۲ ص ۷۳، ط: المطبعة الخيرية

ترجمہ: بے شک لعان کا حکم جھٹلانے کے بعد باقی نہیں رہتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لعان کا حکم یعنی زوجین میں فرقت کے بعد حرمت ابدی کا ہونا، یہ جھٹلانے کے بعد ثابت نہیں ہوگی، یعنی اگر شوہر نے اپنے آپ کو جھٹلا دیا تو شوہر پر حد قذف جاری ہوگی اور اب اس کے لئے سابقہ بیوی سے نکاح جائز ہے کیونکہ لعان میں یہ شرط تھی کہ میاں بیوی اہل شہادت میں سے ہوں لیکن بعد میں جب شوہر پر حد جاری ہوئی ہو تو یہ اہل شہادت نہ رہا، اہلیت ختم ہوگئی، جب اہلیت ختم ہوئی تو حکم بھی ختم ہو گیا، لہذا ان کے درمیان جو لعان ہوا تھا وہ کالعدم شمار ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں شوہر نے لعان کے بعد دوبارہ اعادہ کیا اور اپنی تکذیب کی تو قاضی اس پر حد قذف جاری کرے گا اور اب اس شوہر کے لئے اپنے آپ کو جھٹلانے کے بعد لعان کا حکم یعنی حرمتِ ابدی باقی نہ رہے گی، جب حرمت باقی نہ رہی تو اب نکاح کرنا جائز ہے۔ ۲

① الهداية: كتاب الطلاق، باب اللعان، ج ٢ ص ٢٢، ط: رحمانية

❶ (وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا) أَيْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَمَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، وَحَدَّ وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُتْلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ، وَمِثْلُهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ، وَلَهُمَا أَنْ الْإِكْذَابَ رُجُوعُ، وَالشَّهَادَةُ بَعْدَ الرُّجُوعِ لَا حُكْمَ لَهَا فِي حَقِّ الرَّاجِعِ فَيَرْتَفِعُ اللَّعَانُ، وَلِهَذَا يُحَدُّ، وَيَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْحَدُّ وَاللَّعَانُ فَلَزِمَ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ انْتِفَاءُ اللَّعَانِ، وَكَذَا لَا يَنْفِي اللَّعَانُ مَعَ ثُبُوتِ النَّسَبِ وَمَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُتْلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا أَيْ مَا دَامَا مُتْلَاعِنَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا) أَيْ مَا دَامَ مُنَافِقًا يُقَالُ الْمُصَلَّى لَا يَتَكَلَّمُ أَيْ مَا دَامَ مُصَلًّى فَلَمْ يَبْقَ مُتْلَاعِنًا لَا حَقِيقَةً لِعَدَمِ الْإِشْتَغَالِ بِهِ، وَلَا مَجَازًا لِأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ مُتْلَاعِنًا لِبَقَاءِ اللَّعَانِ بَيْنَهُمَا حُكْمًا، وَلَمْ يَبْقَ.



ترجمہ: لعان صراحت کے ساتھ متعلق ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گونگا آدمی اپنی بیوی پر اشارے سے تہمت لگائے تو لعان ثابت نہ ہوگا، کیونکہ لعان کا تعلق صراحۃً تہمت سے ہے اور گونگے کی تہمت صراحۃً نہیں ہوتی بلکہ اشارے سے ہوتی ہے، لہذا گونگے کی تہمت سے لعان نہیں ہوگا۔ دوسری وجہ یہ ہے کہ اس کے اشارے میں شبہ ہے اور لعان حد کے قائم مقام ہے اور حد و شبہات سے ساقط ہو جاتی ہیں، لہذا لعان بھی شبہ کی وجہ سے ساقط ہوگا۔ ۲

ترجمہ: قذف کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تہمت کو کسی شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے کیونکہ قذف مخلوف بہ نہیں بن سکتا، اور جو چیز مخلوف بہ نہ بن سکے اس کو معلق کرنا درست نہیں ہے، لہذا قذف کو بھی معلق کرنا درست نہ ہوگا۔

① الهداية: كتاب الطلاق: باب اللعان، ج ٢ ص ٢٢٥، ط: زحمانية

﴿١٢﴾ (وَلَا لِعَانَ بِقَذْفٍ الْأُخْرَى)، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ اللَّعَانُ بِهِ لِأَنَّ إِشَارَتَهُ كَالصَّرِيحِ، وَلَنَا أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ، وَقَذْفُهُ لَا يَعْرِى عَنْ شُبْهَةٍ، وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ بِهَا، وَلِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ فِي اللَّعَانِ حَتَّى لَوْ قَالَ أَحْلِفْ مَكَانَ أَشْهَدْ لَا يَجُوزُ، وَإِشَارَتُهُ لَا تَكُونُ شَهَادَةً، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ هِيَ خُرْسَاءَ لِأَنَّ قَذْفَهَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا تُصَدِّقُهُ أَوْ لَتَعُدِّرِ الْإِتْيَانُ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ.

تبيين الحقائق: كتاب اللعان، ج ٣ ص ٢٠، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب اللعان، ج ٢ ص ٢٢٥، ط: رحمانية

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ”لَیْسَ حَمْلُکَ مِنِّی“ کہ تیرا حمل مجھ سے نہیں ہے، تو اس وقت حمل کا ہونا متیقن نہیں تھا، اس وقت شوہر قاذف نہیں ہوا، تو بعد میں کیسے اس پر قذف اور لعان ثابت ہوگا، جب شوہر کا قول ”لَیْسَ حَمْلُکَ مِنِّی“ ابتداء قذف نہیں ہے تو یہ معلق بالشرط کی طرح ہو گیا، کہ شوہر نے کہا ”إِنْ كَانَ بِکَ حَمْلٌ فَلَیْسَ مِنِّی“ کہ اگر تجھے حمل ہو تو وہ مجھ سے نہیں ہے، اور قذف کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے، اس لئے جب ابتداء ہی میں اس کلام کا قذف نہ ہونا متعین ہو گیا تو بعد میں یہ قذف نہیں ہوگا۔ ①

### (۱۰۵) إِنْ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفُسْخَ عِنْدَنَا بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ. ②

ترجمہ: ہمارے نزدیک نکاح عقد کے تام ہونے کے بعد فسخ کا احتمال نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب عقد نکاح تام ہو جائے تو یہ فسخ کا احتمال نہیں رکھتا، یعنی عقد کے تام ہونے کے بعد اگر زوجین میں تفریق ہو جائے تو یہ طلاق ہوگی نہ کہ فسخ نکاح، کیونکہ نکاح عقد کے مکمل ہونے کے بعد فسخ کا احتمال نہیں رکھتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نکاح جب مکمل ہو جاتا ہے تو فسخ کو قبول نہیں کرتا، اس لئے یہ فرقت فسخ نہیں ہوگی، یہ فرقت اگرچہ بیوی کے مطالبہ تفریق کے بعد آئی ہے مگر اس مطالبہ کا سبب اصلی شوہر ہی ہے اس لئے اصلاً یہ فرقت شوہر کی طرف سے آئی ہے، اور یہ فرقت طلاق بائن شمار ہوگی، تا کہ عورت کو شوہر کے مظالم سے نجات مل جائے اور یہ نجات صرف طلاق بائن ہی سے ممکن ہے، کیونکہ ہم اگر اس کو طلاق رجعی مان لیں تو پھر شوہر مراجعت کرے اور

① (قَوْلُهُ وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَيْسَ حَمْلُکَ مِنِّی فَلَا لِعَانَ) هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ بِقِيَامِ الْحَمْلِ فَلَمْ يَصِرْ قَاضِيًا (وَعِنْدَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ قَاضِيٌ وَيَلَاعِنُ)، لِأَنَّا تَيَقَّنَّا وَجُودَهُ عِنْدَ الْقَذْفِ قُلْنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا فِي الْحَالِ صَارَ كَالْمُعْلَقِ بِالْشَّرْطِ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنْ كُنَّا بِكَ حَمْلٌ فَلَيْسَ مِنِّی وَالْقَذْفُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِالْشَّرْطِ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَا لِعَانَ، لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ وَجُودَهُ عِنْدَ الْقَذْفِ فَلَا يَلَاعِنُ بِالشَّكِّ.

الجوهرۃ النيرة: کتاب اللعان، ج ۲ ص ۷۲، ط: المطبعة الخيرية

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب العین وغیرہ، ج ۲ ص ۴۲۷، ط: رحمانیہ

## باب العدة

ترجمہ: بدل اور مبدل منہ کو جمع کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بدل اور مبدل کا اجتماع باطل ہے یعنی بیک وقت بدل اور مبدل منہ کو جمع کرنا درست نہیں ہے کیونکہ جب مبدل آجائے تو بدل کی ضرورت نہیں رہتی بلکہ بدل خود بخود لغو ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر متعدد عورت جو حیض سے ناامید ہو چکی تھیں اور مہینوں کے حساب سے عدت گزار رہی تھیں، اب اگر اس کو ایک دو مرتبہ حیض آ گیا پھر حیض آنے سے ناامید ہو گئی، تو اب مہینوں کے حساب سے عدت گزارے گی، کیونکہ آئسہ یعنی حیض سے ناامید عورت کے حق میں شہود حیض کا بدل ہے۔

اب اگر آنسہ کی عدت میں بھی حیض کا اعتبار کیا جائے تو بدل اور مبذل کا اجتماع لازم آئے گا اور بدل اور مبذل کا اجتماع جائز نہیں ہے، جیسے وضو اور تیمم دونوں کا جمع کرنا درست نہیں،

① (لكن النكاح لا يقبل الفسخ عندنا) يعنى بعد تمام العقد، أما قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما فى خيار البلوغ وخيار العتاقة، لأن ذلك امتناع من تمام العقد، (وإنما تقع): أى الفرقة (بائنة، لأن المقصود وهو رفع الظلم عنها لا يحصل إلا بهأى بالبائنة (لأنها): أى لأن الفرقة (لو لم تكن بائنة تعود معلقة بالمراجعة) وهى التى لا تكون ذات زوج ولا مطلقة. أما الأول فلفوات المقصود، وهو الوطئ. وأما الثانى فلأنها تحت زوج فلا يحصل حينئذ رفع الظلم، وهو المقصود من فرقة العنين.

البنية: كتاب الطلاق، باب العين وغيره، ج ٥ ص ٥٨٥، ط: دار الكتب العلمية

② الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ٢ ص ٢٢٩، ط: رحمانية

ترجمہ: عدت سے مقصود رحم کی فراغت کو بتلانا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر معتدہ عورت کے ساتھ شبہ کی بنیاد پر وطی ہو جائے تو اب اس پر ایک اور عدت واجب ہوگی، البتہ دونوں عدتوں میں تداخل ہوگا کیونکہ عدت سے مقصود فراغتِ رحم کو بتلانا ہے، اور یہ مقصود ایک عدت سے حاصل ہو جاتا ہے، اس لئے بلاوجہ دو عدتیں واجب کر کے عورت کے انتظار میں اضافہ نہیں کیا جائے گا اور دونوں عدتوں میں تداخل مانا جائے گا۔ ۳

❶ فَإِنْ كَانَتْ تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ لِصِغَرِ أَوْ إِيَّاسٍ فَحَاصَتْ اُنْتِقَاصُ مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا بِالشُّهُورِ وَكَانَ عَلَيْهَا ثَلَاثُ حِيضٍ أَمَا فِي الْإِيْسَةِ فَظَاهِرٌ لَأَنَّهَا لَمَّا حَاصَتْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ آيِسَةً وَإِنَّمَا كَانَتْ مُمْتَدًّا طَهْرُهَا وَأَمَّا فِي الصَّغِيرَةِ إِذَا حَاصَتْ فَلِأَنَّهَا قَدَرَتْ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْبَدَلِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ تَمْنَعُ اعْتِبَارَ الْبَدَلِ وَلَا يَكْمُلُ مَعَ الْأَصْلِ لِأَنَّهُمَا لَا يَلْتَقِيَانِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِسْتِنَافِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ٦ ص ٢٤، ط: دار المعرفة

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ٢ ص ٢٣٠، ط: رحمانية

❶ وَإِذَا وَطِئَ الْمُعْتَدَةُ بِشُبْهَةٍ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى لِرُجُودِ السَّبَبِ (وَيَتَدَاخَلَانِ، فَإِنْ حَاضَتْ حَيْضَةً ثُمَّ وَطِئَتْ كَمَلَتْهَا بِثَلَاثٍ أُخْرَى)، وَتُحَسَبُ حَيْضَتَانِ مِنَ الْعِدَّتَيْنِ وَتُكْمَلُ الْأُولَى وَالثَّالِثَةُ تِسْمَةً لِلثَّانِيَةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّعَرُّفُ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَأَنَّهُ حَاصِلٌ بِالْعِدَّةِ الْوَاحِدَةِ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيضٍ بَعْدَ الْوُطْئِ الثَّانِي وَبِهِ تَتَعَرَّفُ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ، وَلِلثَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الْأُولَى لِأَنَّهَا فِي عِدَّتِهِ.

الاختيار لتعلييل المختار: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ٣ ص ١٤٥، ط: مطبعة المجلس القاهرة

(١٠٨) إِنَّ النِّكَاحَ يُقَامُ مَقَامَ الْوُطَى فِي مَوْضِعِ التَّصَوُّرِ. ①

ترجمہ: موضع تصور میں نکاح وطی کے قائم مقام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح وطی کا قائم مقام اس وقت ہوتا ہے جہاں وطی کا تصور ہو، جس شخص سے وطی متصور ہو تو نکاح اس کے حق میں وطی کا قائم مقام ہوگا۔ اور جہاں وطی متصور نہ ہو تو نکاح وطی کا قائم مقام نہ ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر نابالغ بچہ مر گیا جبکہ اس کی بیوی حاملہ تھی تو نسب ثابت نہ ہوگا اگرچہ یہاں نکاح قائم تھا، مذکورہ صورت میں ہم نکاح کو وطی کا قائم مقام کر کے نسب کو ثابت نہیں کر سکتے، کیونکہ نکاح وہاں وطی کا قائم مقام ہوتا ہے جہاں وطی متصور ہو اور صغیر سے چونکہ وطی متصور نہیں ہے، لہذا نکاح کو بھی صغیر کے حق میں وطی کا قائم مقام نہیں بنا سکتے، اس لئے نسب ثابت نہ ہوگا۔ ۲

(١٠٩) إِنَّ الدُّخُولَ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ يَكُونُ دُخُولًا فِي النِّكَاحِ الثَّانِي عِنْدَ

الشُّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ. ٣

ترجمہ: شیخین کے نزدیک نکاح اول میں دخول کرنا نکاح ثانی میں دخول کرنا ہے، امام محمد کا اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک اگر شوہر نے بیوی کے ساتھ نکاح کے بعد دخول کر لیا پھر طلاق دیدی، اس کے بعد پھر دوبارہ نکاح کر کے قبل الدخول

① الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ٢ ص ٢٣٠، ط: رحمانية

١٦ (وَإِنْ حَمَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ الصَّبِيِّ) بَأْنٌ وَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا عَلَى مَا هُوَ الْأَصَحُّ (فَعِدَّتُهَا بِالْأَشْهُرِ إجماعًا وَلَا نَسَبٌ فِي الْوُجْهِينِ) أَيُ فِيمَا إِذَا حَبِلَتْ قَبْلَ مَوْتِ الصَّبِيِّ أَوْ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا مَاءَ لَهُ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْعُلُوقُ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بَأَنَّهُ ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ الصَّبِيِّ فِي الْوُجْهِينِ إِلَّا إِذَا وَلَدَتْ لِأَكْثَرِ مِنْ سَتَتَيْنِ فَيُحْكَمُ بِانْقِضَائِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ١ ص ٢٦٦، ط: دار إحياء التراث العربي

❸ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، ج ٢ ص ٢٣١، ط: رحمانية

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی مدخول بہا بیوی کو طلاق دیدی اس کے بعد پھر اس سے شادی کر لی اور مدخول سے پہلے طلاق دیدی تو شیخین کے نزدیک اس پر پورا مہر بھی واجب ہوگا اور عورت پر از سر نو مکمل عدت بھی واجب ہوگی۔ کیونکہ شیخین کے نزدیک جب شوہر نے نکاح اول میں اس کے ساتھ مدخول کیا تھا اور اب اگرچہ نکاح ثانی میں مدخول نہیں کیا لیکن نکاح اول میں مدخول نکاح ثانی میں مدخول کے قائم مقام ہے، تو گویا کہ شوہر نے بعد المدخول طلاق دی اور بعد المدخول طلاق کی صورت میں پورا مہر بھی واجب ہوتا ہے اور عدت بھی۔ اس کی مثال یہ مسئلہ بھی ہے کہ زید نے بکر کی بکری غصب کر کے اپنے قبضے میں لے لی پھر غاصب یعنی زید نے بکر سے وہ بکری خرید لی، تو صرف خریدنے سے ہی زید اس بکری پر قبضہ کرنے والا ہو جائے گا اور قبضہ جدیدہ کی ضرورت نہیں ہوگی، بلکہ قبضہ اولیٰ اشتراء والے قبضہ کے قائم مقام ہو جائے گا، اسی طرح نکاح والے مسئلے میں بھی نکاح اول کا مدخول نکاح ثانی کے مدخول کے قائم مقام ہو جائے گا اور نکاح ثانی والی طلاق کو بعد المدخول مانا جائے گا۔ ❶

① وَإِذَا طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً بَائِنَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبَى يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ أَنَّ الدُّخُولَ السَّابِقَ عَلَى الْعَقْدِ الثَّانِي يُجْعَلُ كَالْمَوْجُودِ بَعْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فَلَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا، وَالْمِيرَاثُ، وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَا ذَامَ فِي الْعِدَّةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ الْأَوَّلُ فِي الصَّحَّةِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبَى يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ، وَتَتِمُّ بَقِيَّةُ عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي النِّكَاحِ الثَّانِي حَصَلَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَمْ يُبَيِّنْ حُكْمَ الْمِيرَاثِ، وَلَا مِيرَاثَ لَهَا مِنْهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ لَمْ يُلْزِمَهَا الْعِدَّةَ بِالطَّلَاقِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ طَلَاقٌ قَبْلَ الدُّخُولِ وَحُكْمُ الْفِرَارِ لَا يَثْبُتُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

## (۱۱۰) اِنَّ الْعِدَّةَ حَبْتُ وَجَبَتْ كَانَ فِيْهَا حَقُّ بَنِيْ اٰدَمَ. ❶

ترجمہ: عدت اس لئے واجب ہوتی ہے کہ اس میں بنی آدمی کا حق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر عدت گزارنا شریعت کی طرف سے اسوجہ سے واجب ہے کہ اس میں بنی آدم کا حق ہے تاکہ اختلاط ماء نہ ہو، لہذا جس پر بنی آدمی صادق آئے گا اس پر عدت واجب ہوگی وگرنہ نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر حربیہ عورت ہماری طرف یعنی دارِ اسلام کی طرف مسلمان بن کر آئی تو اس پر عدت واجب نہ ہوگی، بلکہ بغیر عدت گزارنے کے بھی اس کے ساتھ نکاح درست ہوگا، البتہ اگر حاملہ ہو تو اس پر عدت واجب ہوگی، عدت جہاں بھی واجب ہوتی ہے وہاں شوہر کا حق ہوتا ہے، تاکہ اس کے پانی کی حفاظت کی جائے، نیز اس آدمی کے پانی کی حفاظت کی جاتی ہے جو معزز و مکرم ہو، اور حربی ملعون و منحوس ہے اور انسانوں کی فہرست سے خارج جمادات کے ساتھ لاحق ہے، اس لئے اس کے پانی کی کوئی حفاظت نہیں ہے اور اس کی بیوی پر عدت واجب نہیں ہوگی، البتہ اگر حربیہ حاملہ ہو تو وضع حمل سے پہلے اس سے نکاح کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ حربی مرد سے اس کا حمل ثابت النسب ہے اور فراش ثابت ہے، اس لئے وضع حمل سے پہلے حربیہ سے نکاح جائز نہیں ہے۔ ❷

## (۱۱۱) اِنَّ الْغَالِبَ كَالْوَاقِعِ. ❸

ترجمہ: غالب واقع کی مانند ہے۔

❶ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۲، ط: رحمانیہ

❷ وَلَآنَ الْعِدَّةَ حَبْتُ وَجَبَتْ كَانَ فِيْهَا حَقُّ بَنِيْ اٰدَمَ وَالْحَرْبِيُّ مُلْحَقٌ بِالْجَمَادِ حَتّٰی كَانَ مَحَلًّا لِلتَّمْلِيْكِ اِلَّا اَنْ تَكُوْنَ حَامِلًا، لِأَنَّ فِيْ بَطْنِهَا وَلَدًا ثَابِتَ النَّسَبِ وَعَنْهُ جَوَازُ نِكَاحِ الْحَرْبِيَّةِ وَلَا تُوْطَأُ حَتّٰی تَضَعَ الْحَمْلَ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

مجمع الأنهر: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۱ ص ۴۷۱، ط: دار إحياء التراث العربی

❸ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۳، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر معتدہ عورت تیل استعمال کرنے کی عادی تھی اب اگر اس کو اس بات کا قوی اندیشہ ہو کہ اگر تیل استعمال نہیں کرے گی تو سر میں درد اور تکلیف ہوگی، تو اس صورت میں اس کے لئے تیل لگانا جائز ہے، کیونکہ جب دردِ سر کا غالب گمان ہے اور غالب واقع کی مانند ہے، لہذا غالب کو واقع کا درجہ دیا جائے گا اور اس کے لئے تیل لگانا جائز ہوگا۔ ❶

(١١٢) إِنَّ الْحَدَادَ يَجِبُ إِظْهَارًا لِلتَّأْسُفِ عَلَى فُوتِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ. (٢)

ترجمہ: سوگ واجب ہے نکاح کی نعمت کے فوت ہونے پر افسوس ظاہر کرنے کی وجہ سے۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر جو حد ادا یعنی سوگ منانا واجب ہے اس کی علت نکاح کی نعمت کے فوت ہونے پر افسوس کا اظہار کرنا ہے، کیونکہ نکاح کی وجہ سے عورت کو نان نفقہ اور عفت وغیرہ حاصل ہوتے ہیں، تو نکاح یہ عورت کے لئے بڑی نعمت ہے، لہذا سوگ منانے کی علت اسی نعمت کے فوت ہونے پر اظہارِ افسوس ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ام ولد اور نکاح فاسد کی صورت میں عورت پر سوگ کرنا واجب نہیں ہے، اس لئے کہ سوگ نکاح کی نعمت کے زوال پر ہوتا ہے، ام ولد اور نکاح فاسد والی عورت کے حق میں نعمتِ نکاح زائل نہیں ہوئی ہے، اس لئے اظہارِ افسوس کے لئے سوگ واجب نہیں ہے، چونکہ زیب و زینت کی اباحت اصل ہے، لہذا یہ حکم اپنی اصل پر

❶ أما في حالة الاضطرار فلا بأس بها بأن اشتكت رأسها أو عينها فصبت عليه الدهن، أو أكتحلت لأجل المعالجة فلا بأس ولكن لا تقصد به الزينة، وكذلك إن اعتادت الدهن، فخافت وجعاً يحل بها لو لم تفعل فلا بأس به إذا كان الغالب هذا الحلول، لأن الضرر الذي يلحق غالباً بمنزلة المتحقق فيجب الاحتراز عنه لكن لا تقصد به الزينة لما قلنا.

المحيط البرهاني: كتاب الطلاق، الفصل الثاني والعشرون، ج ٣ ص ٢٤٠، ط: دار الكتب العلمية

② الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ٢ ص ٢٣٣، ط: رحمانية



## (۱۱۳) وَالْعِبَادَاتُ تُؤْثَرُ فِيهَا الْأَعْذَارُ. ②

ترجمہ: عبادات میں اعذار مؤثر ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا خلاصہ یہ ہے کہ اعذارِ شریعہ جتنے بھی ہیں یہ عبادات میں مؤثر ہوتے ہیں، بایں طور کے عذر کی بناء پر عبادت ساقط ہو جاتی ہے، مثلاً حالتِ حیض میں نماز ساقط ہو جاتی ہے۔ صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر متوفی عنہا زوجہا کا حصہ میت کے گھر میں اتنا ہے کہ وہ قلت کی وجہ سے اس کے لئے کافی نہیں ہے اور ورثاء نے اس کو اپنے حصے سے نکال دیا، تو اس صورت میں یہ عورت یہاں سے کسی دوسری جگہ منتقل ہو سکتی ہے، کیونکہ اس انتقال میں عذر ہے، میت کے گھر میں دورانِ عدت ٹھہرنا یہ عبادت ہے، اور عذر عبادت میں مؤثر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی اس عورت کا یہ عذر مؤثر ہوگا اور اس کی وجہ سے عبادت یعنی گھر میں ٹھہرنا ساقط ہو جائے گا، اور اس کے لئے کسی دوسرے محفوظ اور پردہ دار مقام پر عدت گزارنا درست ہے۔ ③

① وَلَا إِحْدَاذَ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَا مَجْنُونَةٍ لِعَدَمِ الْخِطَابِ وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ حَتَّى لَا تَجِبَ عَلَى الْكَافِرَةِ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ لِأَنَّهَا أَهْلٌ لِلْعِبَادَاتِ وَلَيْسَ فِيهَا إِبْطَالُ حَقِّ الْمَوْلَى، وَلَيْسَ فِي عِدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِحْدَاذٌ لِأَنَّهُ لَا يُتَأَسَّفُ عَلَى زَوَالِهِ لِأَنَّهُ وَاجِبُ الزَّوَالِ وَلِأَنَّهُ نِقْمَةٌ فَرَّوْا لَهُ نِعْمَةً.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب العدة، فصل فی الحداد، ج ۳ ص ۷۸، ط:

مطبعة المجلس القاهرة

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۴، ط: رحمانیہ

③ (فإن كان نصيبها من دار) زوجها (الميت لا يكفيها) لضيقه (فأخرجها الورثة من نصيبهم

انتقلت) إلى حيث شاءت، لأن هذا الانتقال بعذر، والعبادات تؤثر فيها الأعذار، وصار كما إذا خافت على متاعها، أو خافت سقوط المنزل، أو كانت فيه بأجر ولا تجد ما تؤديه.

اللباب فی شرح الكتاب: کتاب العدة، ج ۳ ص ۸۶، ط: المكتبة العلمية

## باب حضانة الولد ومن أحق به

(۱۱۴) إِنَّ وَلَايَةَ حِضَانَةِ الْوَلَدِ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمَّهَاتِ. ①

ترجمہ: بچے کی پرورش کرنے کی ولایت ماؤں کی طرف سے آتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بچے کی پرورش کرنے کا حق پہلے ان عورتوں کو حاصل ہے جو اس بچے کی ماں کی طرف سے قریبی رشتہ دار ہیں، مثلاً نانی، خالہ اور بہن وغیرہ۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بچے کی ماں نہیں ہے تو پھر نانی پرورش کرنے کی زیادہ حقدار ہے بنسبت دادی کے، اگرچہ وہ نانی بعید ہی کیوں نہ ہو، کیونکہ یہ پرورش کی جو ولایت ہے یہ ماں کی طرف سے ہے۔ ماں کی طرف سے جو اس بچے کی قریبی رشتہ دار ہیں ان کو زیادہ حق حاصل ہے بنسبت ان عورتوں کے جو باپ کی طرف سے اس بچے کے رشتہ دار ہیں، تو نانی چونکہ اس بچے کی ماں کی طرف سے رشتہ دار ہے لہذا نانی زیادہ حقدار ہوگی بنسبت دادی کے، کیونکہ دادی کے ساتھ اس بچے کا رشتہ باپ کی طرف سے ہے۔ ②

## باب النفقة

(۱۱۵) إِنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ. ③

ترجمہ: نفقہ روکے رکھنے کا بدلہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر پر بیوی کا جو نان نفقہ واجب ہوتا ہے یہ اس کے مجبوس ہونے کی وجہ سے ہوتا ہے، کیونکہ جو آدمی بھی کسی غیر کے حق مقصود کی وجہ سے مجبوس ہو تو

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب حضانة الولد ومن أحق به، ج ۲ ص ۴۳۹، ط: رحمانیہ

② وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوَلَايَةَ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمَّهَاتِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ، فَكَانَتْ جِهَةً الْأُمِّ مُقَدَّمَةً عَلَى جِهَةِ الْأَبِ، وَلِأَنَّ الْجَدَّاتِ أَقْرَبُ مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَالْأَخَوَاتِ أَقْرَبُ مِنَ الْخَالَاتِ وَالْعَمَّاتِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب النفقة، باب الحضانة، ج ۴ ص ۱۵، ط: مطبعة

المجلس القاهرة

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۱، ط: رحمانیہ

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نفقہ بیوی کے لئے شوہر پر واجب ہے عام ہے کہ وہ بیوی نیک ہو یا بد، بشرطیکہ وہ اپنے آپ کو شوہر کے گھر میں حوالہ کر دے کیونکہ نفقہ محبوس ہونے کا بدلہ ہے، لہذا جو عورت اپنے آپ کو شوہر کے گھر میں محبوس رکھے گی تو شوہر پر اس کا نفقہ واجب ہوگا، اسی طرح قاضی اور زکوٰۃ وصول کرنے والا عامل مفتی یہ مسلمانوں کے امور و معاملات میں اپنے آپ کو محبوس و مقید رکھتے ہیں اور ان کے نفقے و خرچے کی کفالت عام مسلمانوں کے مشترکہ مال بیت المال سے ہوتی ہے۔ معلوم ہوا کہ جو دوسرے کے لئے اپنے آپ کو محبوس کرے گا اس کا نفقہ اسی پر واجب ہوگا۔ ❶

(۱۱۶) إِنَّ مَا وَجِبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ شَرْعًا فِي نَفْسِهِ. ۲

ترجمہ: جو چیز بطور کفایت واجب ہوتی ہے وہ اپنی ذات کے اعتبار سے شرعاً مقدر نہیں ہوتی۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز بطور کفایت واجب ہو یعنی شریعت نے جس کے لئے کوئی مقدار مقرر نہ کی ہو تو اس کی تعیین درست نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شوہر پر جو نفقہ بیوی کے لئے واجب ہوتا ہے اس کی کوئی مقدار مقرر نہیں کی جائے گی، جیسا کہ امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ مالدار پر یومیہ

① (قَوْلُهُ تَحِبُّ النَّفَقَةُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَالْكِسُوفَةُ بِقَدْرِ حَالِهِمَا) أَيُّ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ بِقَرِيبَةِ عَطْفِ الْكِسُوفَةِ وَالسُّكْنَى عَلَيْهَا وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَلَآنَ النَّفَقَةُ جَزَاءُ الْإِحْتِسَاسِ فَكُلُّ مَنْ كَانَ مُحْبُوسًا بِحَقِّ مَقْصُودٍ لِغَيْرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ أَصْلُهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي الصَّدَقَاتِ وَالْمُقْتَى.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ١٨٨، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ٢٢٢، ط: رحمانية

دومد، متوسط پر ڈیڑھ مد اور تنگدست پر ایک مد ہے، کیونکہ بیوی کا نفقہ شرعاً بطور کفایت واجب ہے اور

جو چیز بطور کفایت واجب ہو اس کا از خود مقدار مقرر کرنا درست نہیں ہے، لہذا بیوی کے نفقہ کی مقدار بھی متعین کرنا درست نہ ہوگی، بلکہ جتنے سے اس کی ضرورت پوری ہو سکے اتنا ہی واجب ہوگا۔ اس لئے عمر،

غذا، موسم اور صحت کے بدلنے کے ساتھ نفقہ بدلتا رہتا ہے، اس لئے اس کی تعیین درست نہیں۔ ❶

(۱۱۷) إِنْ فُوتَ الْإِحْتِبَاسَ إِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ تَسْتَحِقُّ النِّفْقَةَ وَإِلَّا فَلَا. ❷

ترجمہ: اگر احتباس کا فوت ہونا شوہر کی طرف سے ہو تو بیوی نفقہ کی مستحق ہوگی ورنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر احتباس شوہر کی وجہ سے فوت ہو جائے تو نفقہ ساقط نہیں ہوگا بلکہ شوہر پر بیوی کا نفقہ واجب ہوگا، کیونکہ اس صورت میں بیوی بے قصور ہے اور اگر احتباس بیوی کی وجہ سے فوت ہو جائے تو نفقہ ساقط ہو جائے گا، کیونکہ اس صورت میں قصور بیوی کا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی عورت نے اپنے آپ کو شوہر کے حوالے کرنے سے انکار کر دیا اور یہ شرط لگا دی کہ جب تک شوہر اس کا مہر نہیں دے گا وہ اپنے آپ کو اس کے حوالے نہیں کرے گی، تو وہ عورت اپنے آپ کو روکنے میں حق بجانب ہے اس لئے اس مدت کا نفقہ شوہر پر لازم ہوگا، کیونکہ یہ ایک ایسے سبب کی وجہ سے ہے جو شوہر کی طرف سے پیش آیا ہے، اور اگر عورت نافرمان ہو اور شوہر کا گھر چھوڑ کر اس کی اجازت کے بغیر چلی جائے تو جب تک لوٹ کر نہیں آئے گی اس وقت نفقہ کی مستحق نہیں ہوگی، یہاں احتباس کا فوت ہونا عورت کی جانب سے ہے۔ ❸

❶ لِأَنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ شَرْعًا لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْتَلِفُ فِيهَا أَحْوَالُ النَّاسِ بِحَسَبِ الشَّبَابِ وَالْهَرَمِ وَبِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِينِ، فَفِي التَّقْدِيرِ قَدْ يَكُونُ إِضْرَارًا.

العناية: كتاب الطلاق، باب النفقة ج ۲ ص ۳۸۲، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

❸ (وإن نشزت) أى: خرجت من بيته بلا إذنه بغير حق ولو بعد سفره (فلا نفقة لها حتى تعود

إلى منزلها) لأن فوت الاحتباس منها، وإذا عادت جاء الاحتباس فتجب النفقة، بخلاف ما إذا

امتنعت من التمكين في بيت الزوج لأن الاحتباس قائم، والزوج يقدر على الوطئ كرها.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النفقات، ج ۳ ص ۹۲، ط: المكتبة العلمية

(۱۱۸) إِنَّ الْإِحْتِبَاسَ الْمُوجِبَ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى مَقْصُودٍ مُّسْتَحَقٍّ بِالنِّكَاحِ. ①

ترجمہ: نفقہ کو واجب کرنے والا وہ احتباس ہوتا ہے جو نکاح کے ذریعے ثابت شدہ مقصود کو حاصل کرنے کا وسیلہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مطلقاً احتباس موجب نفقہ نہیں ہے، بلکہ موجب نفقہ وہ احتباس ہے جو اس مقصود کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہو جس کا شوہر نکاح کی وجہ سے مستحق بنا ہے یعنی جماع کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہو، اور اگر احتباس تو ہو لیکن مقصود کی طرف وسیلہ نہ ہو تو وہ موجب نفقہ نہیں ہے یعنی ایسے احتباس کی وجہ سے شوہر پر نفقہ واجب نہ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی اتنی چھوٹی ہو کہ اس سے فائدہ نہیں اٹھایا جاسکتا یعنی جماع کے قابل نہ ہو تو اس کے لئے شوہر پر نفقہ واجب نہیں ہے، کیونکہ یہاں اگرچہ احتباس تو ہے لیکن احتباس موجب نفقہ نہیں ہے کیونکہ یہ احتباس ناقص ہے، نکاح کے مقصود یعنی جماع کا وسیلہ اور ذریعہ نہیں ہے، ایسا احتباس موجب نفقہ نہیں ہوتا۔ صورت مسئلہ میں جماع پر عدم قدرت عورت کی طرف سے ہے کہ وہ صغیرہ ہے اس لئے وہ نفقہ کی مستحق نہیں ہوگی، کیونکہ نفقہ اس احتباس سے واجب ہوتا ہے جو کامل ہو اور جس میں کما حقہ مقصود نکاح یعنی وطی اور استمتاع پر قدرت ہو اور یہاں ایسا کامل احتباس نہیں ہے اس لئے یہ موجب نفقہ بھی نہیں ہے۔ ②

(۱۱۹) لَا يَجْتَمِعُ الْعَوَظَانِ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ. ③

ترجمہ: ایک معوض کے دو عوض جمع نہیں ہو سکتے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی معوض کے بدلے دو عوض کا اجتماع نہیں ہوتا یعنی ایسا درست نہیں ہے کہ معوض ایک ہو اور عوض دو ہوں۔

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

② وَأَمَّا الثَّانِي فَالْمَرْأَةُ صَغِيرَةٌ لَا يَسْتَمْتَعُ بِهَا لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِحْتِبَاسِ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى الْمَقْصُودِ مِنَ النِّكَاحِ وَأَنَّهُ مُمْتَنِعٌ بِسَبَبٍ مِنْهَا فَصَارَ كَالْعَدَمِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۵، ط: مطبعة المجلس القاهرة

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

(١٢٠) إِنَّ النِّفْقَةَ صَلَةٌ وَلَيْسَتْ بِعَوْضٍ عِنْدَنَا. ❶

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک مدت گزر گئی جس میں شوہر نے بیوی کو نفقہ نہیں دیا اور بیوی نے اس گزشتہ مدت کے نفقے کا مطالبہ کیا تو اس کے لئے کچھ بھی نہیں ہوگا، البتہ اگر قاضی نے اس کے لئے نفقہ مقرر کیا تھا یا میاں بیوی نے آپس میں ایک مقدارِ نفقہ پر صلح کر لی تھی تو اس صورت میں شوہر پر گزری ہوئی مدت کا نفقہ واجب ہوگا، کیونکہ نفقہ عطیہ ہے جب تک قاضی مقرر نہ کرے یا آپس میں زوجین مصالحت نہ کریں اس وقت واجب نہیں ہوتا۔ اس لئے کہ ہمارے یہاں نفقہ عوض نہیں ہے کہ ذمہ میں لازم ہو بلکہ یہ تو عطیہ ہے جو ذمہ میں لازم نہیں ہوتا، البتہ اس کے حتمی ثبوت اور استحکام کے لئے قضائے قاضی اور مصالحت بین الزوجین

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ١٩٦، ط: دار الكتاب الإسلامي

① الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ٢٢٢، ط: رحمانية

کی ضرورت ہوگی، بدون قضاء و مصالحت یہ نفقہ مستحکم نہیں ہوگا، چونکہ ہمارے یہاں نفقہ عطیہ ہے اور عطیات میں زور زبردستی نہیں چلتی۔ ❶

## (۱۲۱) الصَّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ❷

ترجمہ: موت کی وجہ سے عطیات ساقط ہو جاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی صلوات ہیں یعنی کسی کو بلا عوض کسی عین کا مالک بنانا جیسے عطیہ، ہبہ وغیرہ یہ موت سے ساقط ہو جاتے ہیں، ان کا قرض وغیرہ واجب نہیں ہوتا۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی کے لئے نفقہ مقرر کیا تھا اور چند مہینے گزر گئے جن میں شوہر نے خرچہ نہیں دیا تھا کہ میاں بیوی میں سے کوئی مر گیا تو نفقہ ساقط ہو جائے گا، کیونکہ نفقہ صلہ اور عطیہ ہے اور عطیات موت کی وجہ سے ساقط ہو جاتے ہیں، لہذا نفقہ بھی موت کی وجہ سے ساقط ہو جائے گا، جیسے اگر کسی نے کسی کو کوئی چیز ہبہ کی اور موہوب لہ کے قبضہ کرنے سے پہلے اس کا یا واہب کا انتقال ہو جائے تو دونوں صورتوں میں ہبہ ساقط ہو جاتا ہے، اس لئے کہ یہ عطیات میں سے ہے اور تمام عطیات موت سے ساقط ہو جاتے ہیں۔ ❸

❶ (قَوْلُهُ وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهَا الزَّوْجُ فِيهَا وَطَالَتْ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا النِّفْقَةَ أَوْ صَالَحَ الزَّوْجَ عَلَى مِقْدَارِهَا فَيَقْضَى لَهَا بِنَفْقَةٍ مَا مَضَى)، لِأَنَّ النِّفْقَةَ صَلَّةٌ وَلَيْسَتْ بِعَوَضٍ عِنْدَنَا فَلَا يَسْتَحْكُمُ الزَّوْجُ فِيهَا إِلَّا بِالْقَضَاءِ أَمَّا إِذَا فَرَضَ الْقَاضِي لَهَا النِّفْقَةَ فَلَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ كَانَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تَصِيرُ ذِمًّا فِي ذِمَّتِهِ وَكَذَا إِذَا فَرَضَهَا الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ بِاصْطِلَاحِهَا، لِأَنَّ فَرَضَهُ أَكْثَرُ مِنْ فَرَضِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَقْوَى مِنْ وَلَايَةِ الْقَاضِي عَلَيْهِ .

الجوهرة النيرة: كتاب النفقات، ج ۲ ص ۸۷، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۴، ط: رحمانیہ

❸ (قَوْلُهُ وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا تَسْقُطُ الْمَقْضِيَّةُ) أَيِّ بِمَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ تَسْقُطُ النِّفْقَةُ الْمَقْضَى بِهَا، لِأَنَّ النِّفْقَةَ صَلَّةً وَالصَّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَالْهَبَةِ وَالذِّیَّةِ وَالْجِزْيَةِ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۲۰۵، ط: دار الكتاب الإسلامی

ترجمہ: عطیات میں موت کے بعد رجوع نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی عطیات ہیں ان میں واہب کے مرنے کے بعد واہب کے ورثاء کے لئے موہوب لہ سے رجوع کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ قبضہ کرنے سے اور موت سے حکم انتہاء کو پہنچ چکا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی کو پہلے سے ایک سال کا خرچہ دیدیا پھر شوہر کا انتقال ہو گیا، تو شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک اب اس عورت سے وہ خرچہ واپس نہیں لیا جائے گا، کیونکہ نفقہ عطیہ اور صلہ ہے اور عطیات میں موت کے بعد رجوع کرنا درست نہیں ہے، لہذا نفقہ میں بھی موت کے بعد رجوع درست نہ ہوگا، عطیات قبضہ کرنے سے مکمل ہو جاتے ہیں، صورتِ مسئلہ میں قبضہ بھی موجود ہے اور شوہر کی موت بھی متحقق ہے اس لئے شوہر کی جانب سے دیا گیا نفقہ اپنے تمام لوازمات کے ساتھ مکمل ہو گیا، اب اس میں رجوع نہیں ہو سکتا، جیسے بہیہ قبضہ اور موت سے مکمل ہو جاتا ہے پھر اس میں کوئی رد و بدل نہیں ہو سکتا۔ ۲

ترجمہ: غائب کا مال بالا اتفاق نہیں بیچا جاسکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی غائب ہو تو اس کی عدم موجودگی میں اس کا

① الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ٢٢٢، ط: حرمانية

١٦ (وإن أسلفها) الزوج (نفقة) جميع (السنة ثم مات) هو أو هي (لم يسترجع) بالبناء للمجهول (منها) أى النفقة المسلفة (شئ) لأنها صلة وقد اتصل بها القبض، ولا رجوع فى الصلات بعد الموت، لانتفاء حكمها كما فى الهبة. وهذا عند أبى حنيفة وأبى يوسف (وقال محمد: يحتسب لها نفقة ما مضى، وما بقى) يسترد (للزوج) قال فى زاد الفقهاء والتحفة: الصحيح قولهما، وفى فتح القدير: الفتوى على قولهما.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النفقات، ج ٣ ص ٩٨، ط: المكتبة العلمية

③ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٢ ص ٢٢٥، ط: رحمانية



مال نہیں بیچا جائے گا، اس لئے کہ اس میں غائب کا نقصان ہے اور اس میں غائب کے مال میں تصرف کرنا ہے جو درست نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی غائب تھا اور دوسرے آدمی کے پاس اس کا مال تھا اور دوسرا آدمی اس کے اس مال کا اور عورت کے اس کی بیوی ہونے کا اور بچوں کا اقرار بھی کرتا ہو، تو اس صورت میں قاضی اس غائب شخص کے مال میں سے اس کے بیوی بچوں اور والدین کا نفقہ مقرر کرے گا، اسی طرح اگر قاضی کو خود معلوم ہو کہ فلاں غائب شخص کا مال فلاں کے پاس ہے تو بھی قاضی اس کی بیوی بچوں کا نفقہ مقرر کرے گا، لیکن قاضی اس کا فیصلہ اُس وقت کرے گا جب وہ مال عورت کے حق کی جنس کا ہو، یعنی وہ روپے پیسے ہوں یا غلہ ہو یا اس کے پہننے کے لائق کپڑے ہوں، لیکن اگر وہ مال حق زوجہ کی جنس سے نہیں ہے اور اُسے فروخت کئے بغیر نفقہ کا تقرر ممکن نہ ہو تو پھر اس کا مال نہیں بیچا جائے گا، اس لئے کہ اصول ہے کہ غائب کا مال اُس کی عدم موجودگی میں فروخت نہیں کیا جاسکتا، جب حاضر اور موجود شخص کا مال بیچنا جائز نہیں ہے تو غائب کا کیسے جائز ہوگا، یہ اصول امام صاحب اور صاحبین سب کے ہاں متفق ہے کہ غائب کا فروخت نہیں کیا جائے گا۔ ❶

## (۱۲۴) وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ. ❷

ترجمہ: غائب کے متعلق فیصلہ جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غائب کے خلاف فیصلہ کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ اس میں غائب کا نقصان ہے، فیصلہ کے لئے ضروری ہے کہ وہ شخص حاضر ہو۔

❶ إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ جَنْسِ حَقِّهَا ذَرَاهِمَ أَوْ ذَنَانِيرَ أَوْ تَبْرًا أَوْ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً مِنْ جَنْسِ حَقِّهَا أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ خِلَافِ جَنْسِ حَقِّهَا لَا تُفَرِّضُ النَّفَقَةَ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيْعِ وَلَا يُبَاعُ مَالُ الْغَائِبِ بِالِاتِّفَاقِ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ عَلَى الْحَاضِرِ فَكَذَا عَلَى الْغَائِبِ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَقْضَى عَلَى الْحَاضِرِ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَقْضَى عَلَى الْغَائِبِ، لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۲۱۳، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۲۶، ط: رحمانیہ

(١٢٥) إِنَّ أَخْذَ الْأُجْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ لَا يَجُوزُ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس شخص پر کوئی کام کرنا واجب ہو اس کے لئے اس پر اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ جب اس پر وہ کام شرعاً واجب ہے اور اس پر اگر اجرت لے گا تو اس کا استعمال اس کے لئے ناجائز ہوگا۔

① وَلَا يُقْضَىٰ بِنَفَقَةٍ فِي مَالِ الْعَائِبِ إِلَّا لَهُؤُلَاءِ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْعَائِبِ لَا يَجُوزُ فَنَفَقَةُ هَؤُلَاءِ وَاجِبَةٌ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَلِهَذَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا بِهَا قَبْلَ الْقَضَاءِ بِدُونِ رِضَاهُ فَيَكُونُ الْقَضَاءُ فِي حَقِّهِمْ إِعَانَةً وَفَتْوَى مِنَ الْقَاضِي بِخِلَافِ غَيْرِ الْوِلَادِ مِنَ الْأَقَارِبِ لِأَنَّ نَفَقَتَهُمْ غَيْرُ وَاجِبَةٍ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، وَلِهَذَا لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا مِنْ مَالِهِ شَيْئًا قَبْلَ الْقَضَاءِ إِذَا ظَفِرُوا بِهِ فَكَانَ الْقَضَاءُ فِي حَقِّهِمْ ابْتِدَاءً إِيْجَابٌ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى الْعَائِبِ .

تبين الحقائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٣ ص ٦٠، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ٢ ص ٤٢٢، ط: زحمانية

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شوہر نے اپنی بیوی یا معتدہ کو اجرت پر لیا تا کہ وہ اس کے بچے کو دودھ پلائے، تو اس عورت کے لئے یہ اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ اس عورت پر اپنے بچے کو دودھ پلانا دینا واجب ہے، ”لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ“ یہاں خبر بمعنی امر کے ہے، تو ماں پر دینا دودھ پلانا لازم ہے، اب اگر وہ اس فعل واجب پر اجرت لے تو یہ درست نہیں ہے، لہذا اس عورت کے لئے دودھ پلانے کی اجرت لینا جائز نہ ہوگا۔ ❶

(۱۲۶) إِنَّ نَفَقَةَ الْإِنْسَانِ فِي مَالِ نَفْسِهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا. ❷

ترجمہ: انسان کا نفقہ اس کے ذاتی مال سے ہوتا ہے چاہے وہ چھوٹا ہو یا بڑا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کا خرچہ اس کے اپنے مال سے ہوگا یعنی اگر انسان کے پاس مال موجود ہے تو اس پر خرچہ بھی اسی کے ذاتی مال سے کیا جائے گا کسی اور پر اس کا نفقہ واجب نہ ہوگا چاہے وہ چھوٹا ہو یا بڑا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ باپ پر صغیر اولاد کا نفقہ واجب ہے، مگر یہ اس صورت میں ہے جب صغیر کی ملکیت میں مال نہ ہو، اگر صغیر کو میراث یا ہبہ وغیرہ میں مال ملا ہو اور وہ اس کا اپنی ذاتی ہو تو اس صورت میں اس کا نفقہ اسی کے مال سے واجب ہوگا، کیونکہ اصل یہ ہے کہ انسان کا خرچہ اس کے اپنے مال سے کیا جائے گا، لہذا جب صغیر کے پاس مال ہے تو

❶ (وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا) أَى الْأُمِّ (وَالْحَالِ) (هِيَ زَوْجَتُهُ) غَيْرِ مُطْلَقَةٍ (أَوْ مُعْتَدَتُهُ مِنْ) طَلَاقٍ (رَجْعِيٍّ لِتَرْضِعَ وَلَدَهَا لَا يَجُوزُ) الْاسْتِئْجَارُ وَلَمْ تَسْتَحِقَّ الْأَجْرَةَ، لِأَنَّ الْإِرْضَاعَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا دِيَانَةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ) وَهُوَ أَمْرٌ بِصِغَةِ الْخَبَرِ وَهُوَ أَكْثَرُ وَاسْتِئْجَارُ الشَّخْصِ لِأَمْرٍ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا لَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ عَجْزِهَا فَعُذِرَتْ فَإِذَا أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ ظَهَرَ قُدْرَتُهَا فَلَا تُعْذَرُ.

مجمع الأنهر فی شرح ملتقى الأبحر: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۱ ص ۴۹، ط: دار

إحياء التراث العربی

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۸، ط: رحمانیہ

ضابطے کے مطابق اس پر اسی کے مال سے خرچ کیا جائے گا۔ ❶

(۱۲۷) اِنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةً بِالْاِرْثِ بِالنَّصِّ. ❷

ترجمہ: از روئے نص نفقہ میراث سے متعلق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نص سے یہ بات ثابت ہے کہ نفقہ کا تعلق ارث سے ہے یعنی جو وراثت کا مستحق ہوگا وہ نفقہ کا بھی مستحق ہوگا اور جو وراثت کا مستحق نہیں وہ نفقہ کا بھی مستحق نہیں ہوگا۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نصرانی آدمی پر مسلمان بھائی کا نفقہ واجب نہیں ہے اور اسی طرح مسلمان پر نصرانی بھائی کا نفقہ بھی واجب نہیں ہے، ”لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ“ سے نفقہ کو میراث کے ساتھ متعلق کر کے یہ اشارہ دیا گیا ہے کہ جن دو لوگوں میں میراث جاری ہوتی ہے ان میں نفقہ بھی ایک دوسرے پر واجب ہوتا ہے، چونکہ مسلمان اور نصرانی کے درمیان میراث جاری نہیں ہوتی، یعنی نصرانی مسلمان کی وراثت کا اور مسلمان نصرانی کی وراثت کا مستحق نہیں ہے، اور جو وراثت کا مستحق نہ ہو وہ نفقہ کا بھی مستحق نہیں ہوگا، لہذا مسلمان پر نصرانی کا اور نصرانی پر مسلمان بھائی کا نفقہ بھی واجب نہ ہوگا۔ ❸

❶ (فالأصل أن نفقة الإنسان في مال نفسه صغيرا كان أو كبيرا) وذلك لأن أحد الأمرين ليس في إيجاب النفقة على صاحبه، أولى من إيجاب نفقه صاحبه عليه، والفرق بين نفقة الصغير والزوجة بحيث لا تجب نفقة الصغير على الأب، إذا كان الصغير غنياً بأى مال كان، وتجب نفقة الزوجة على الزوج وإن كانت الزوجة غنية، إذ نفقة الصغير واجبة للحاجة، فإذا انعدمت الحاجة، فلا تجب، كنفقة الخادم، ونفقة للزوجة بإزاء التمكين من الاستمتاع، فكان طريقه البذل والمعادلة، والبذل يوجد وإن وجد الغنى.

البنایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۵ ص ۶۹۸، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۴۹، ط: رحمانیہ

❸ (قَوْلُهُ وَلَا تَجِبُ نَفَقَةٌ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَبْوَيْنِ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدِ وَالْوَلَدِ الْوَلَدِ) وَلَا تَجِبُ عَلَى النَّصْرَانِيِّ نَفَقَةُ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ نَفَقَةُ أَخِيهِ النَّصْرَانِيِّ، لِأَنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةً بِالْاِرْثِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ).

الجوہرۃ النیرۃ: کتاب النفقات، ج ۲ ص ۹۲، ط: المطبعة الخيرية

(١٢٨) إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكُسْبِ غَنِيٌّ بِكُسْبِهِ. ①

ترجمہ: کمائی پر قادر شخص اپنی کمائی کے سبب مالدار ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کمانے پر قادر ہو یعنی تندرست ہو اور آلات کسب بھی ہو اور مزدوری اور کمائی کی صلاحیت اور استعداد موجود ہو تو یہ شخص مالدار شمار ہوگا، اور اس کا نفقہ کسی پر لازم نہیں ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ آدمی پر اس کے ذی رحم محرم کے لئے نفقہ ہوگا جبکہ وہ صغیر ہو، یا فقیر ہو، یا بالغ ہو لیکن اپنا حج ہو، یا نابینا ہو بہر حال ایسا عذر جس کی وجہ سے وہ کسب پر قادر نہ ہو تو اس کا نفقہ لازم ہوگا، کیونکہ ان کے حق میں عذر متحقق ہو گیا ہے، اور اگر ایسے اعذار نہ ہوں بلکہ وہ کمانے پر قادر ہو تو اس صورت میں اس کا نفقہ واجب نہ ہوگا، کیونکہ قادر علی الکسب مالدار شمار ہوتا ہے اور مالدار کے لئے نفقہ واجب نہیں ہوتا ہے۔ ۲

(۱۲۹) الْغُرْمُ بِالْغَنَمِ. ﴿۳۳﴾

ترجمہ: تاوان بقدرِ نفع واجب ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص جتنا نفع حاصل کرتا ہے اس پر تاوان بھی نفع کے بقدر ہوتا ہے، مثلاً اگر نفع ایک تہائی ملتا ہے تو اس پر تاوان بھی ایک تہائی واجب ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ذی رحم محرم کو اسی مقدار میں نفقہ ملے گا جس مقدار میں اُسے میراث ملتی ہے، کیونکہ قرآن کریم میں ”وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِك“ کے فرمان سے یہ بتلادیا گیا ہے کہ نفقہ بقدر میراث ہوگا، اس لئے کہ تاوان اس حساب سے واجب ہوتا ہے جس حساب سے آدمی نفع اٹھائے، لہذا امور و ث کو جو مقدار میراث میں ملے گی اسی مقدار میں

① الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ٢ ص ٩٢٢، ط: رحمانية

٦ (وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك) ثم لا بد من الحاجة والصغر والأنوثة، والزمانة والعمى أمانة الحاجة لتحقيق العجز، فإن القادر على الكسب غني بكسبه.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب الحضارة، ج ٣ ص ١٠٥، ط: المكتبة العلمية

❶ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ٢ ص ٢٢٩، ط: رجمانيه

(١٣٠) إِنَّ اللَّفْظَ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُونَ حَقِيقَتِهِ لَا عَمَّا هُوَ فَوْقَهُ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر اس لفظ سے معنی مجازی مراد لینا درست ہوگا جو اپنے معنی حقیقی سے ادنیٰ ہو، تو اعلیٰ بول کر ادنیٰ مراد لینا درست ہے، نہ کہ ادنیٰ بول کر اعلیٰ، مثلاً زید بول کر اسد مراد لینا درست ہے نہ کہ اسد بول کر زید، کیونکہ شجاع کا معنی اسد میں زیادہ پایا جاتا ہے اور زید میں کم پایا جاتا ہے، لہذا اعلیٰ بول کر ادنیٰ مراد لینا درست ہے نہ کہ ادنیٰ بول کر اعلیٰ مراد لینا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لفظ اپنی حقیقت سے کم تر کے لئے تو مجاز بن سکتا ہے لیکن برتر کے لئے مجاز نہیں بن سکتا، لہذا ”انت طالق“ کے ذریعے مجازاً ”انت حرة“ مراد نہیں لیا جاسکتا، تاہم اس کے برعکس جائز ہے، یعنی ”انت حرة“ کہہ کہ مجازاً ”انت طالق“ مراد لیا جاسکتا ہے، اس لئے کہ اصول ہے کہ لفظ اپنے سے کم تر کے لئے مجاز بن سکتا ہے۔ ۳

① (لأن التخصيص على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار) أى لأن التخصيص عليه بقوله تعالى (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ) تنبيه على أن الشارع نبه على مقدار ذلك، لأنه رتب الحكم على المشتق، فيكون المشتق منه هو العلة، فيثبت الحكم بقدر (المنصوص) عليه. وعلى هذا لو أوصى لورثة فلان، وله بنون وبنات، فكانت الوصية لهم على قدر الميراث. (ولأن الغرم بالغنم) بضم الغين المعجمة فيهما، أى الغرم الذى هو الإنفاق فى مقابلة الغنم الذى هو الميراث.

البنية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٥ ص ٤٠٥، ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب العتاق، ج ٢ ص ٢٥٥، ط: رجماني

﴿٢٠﴾ وَلَنَا أَنْ مَلِكِ الْيَمِينِ فَوْقَ مَلِكِ النَّكَاحِ فَكَانَ إِسْقَاطُهُ أَقْوَى وَاللَّفْظُ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُونَ حَقِيقَتِهِ لَا عَمَّا فَوْقَهُ فَلِهَذَا اُئْتِيَ فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ وَاتَّسَعَ فِي عَكْسِهِ.

مجمع الأنهر: كتاب الإعتاق، ج ١ ص ٥٠٩، ط: دار إحياء التراث العربي

(١٣١) **الْإِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِبْثَاتٌ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيدِ. ①**

ترجمہ: نفی سے استثناء کرنا تاکید کی طور پر اثبات ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نفی سے استثناء تا کیدی طور پر اثبات کا فائدہ دیتا ہے، یعنی **إلا** سے پہلے اگر نفی ہو تو **إلا** کے بعد اثبات ہوگا اور اگر **إلا** سے پہلے اثبات ہو تو **إلا** کے بعد کلام منفی ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنے غلام سے یہ کہا کہ ”مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ“ تو اس صورت میں غلام آزاد ہو جائے گا، کیونکہ نفی کے بعد جو اثبات ہوتا ہے اس میں تاکید ہوتی ہے، جیسے ”لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ“ میں نفی کے بعد اثبات مؤکد ہے اور معنی ہے کہ اللہ کے علاوہ کوئی بھی معبود نہیں ہے، اس طرح ”مَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ“ کا معنی ہوگا کہ تم تو آزاد ہی ہو اور ظاہر ہے جب ”أَنْتَ حُرٌّ“ کہنے سے غلام آزاد ہو جاتا ہے تو نفی سے استثناء کر کے تاکید جملہ کے ساتھ تو بطریقِ اولیٰ آزاد ہوگا۔ ۲

## باب العبد يعتق بعضه

(١٣٢) إِنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِضَافَةِ. (٣)

ترجمہ: تصرف موضع اضافت تک محدود رہتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ متکلم کا تصرف اس جگہ تک محدود رہے گا جہاں تک متکلم منسوب کرے۔ تصرف وہیں تک منحصر رہتا ہے جہاں تک اس کا نفاذ اور اس کی نسبت ہو۔ موضعِ اضافت کے علاوہ آگے کی طرف اسی وقت متعدی ہوتا ہے جہاں منسوب اور مملوک یعنی ملکیت کی تجزی نہ ہو سکے۔

① الهداية: كتاب العتاق، ج ٢ ص ٢٥٥، ط: رحمانية

﴿قَوْلُهُ: وَعَتَقَ بِمَا أَنْتَ إِلَّا حُرٌّ﴾ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنََاءَ مِنَ النَّفْيِ إِبْتِاثٌ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيدِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ.

البحر الرائق: كتاب العتق، ج ٢ ص ٢٢٤، ط: دار الكتاب الإسلامي

❸ الهداية: كتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج ٢ ص ٥٤، ط: رحمانيه

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے بعض غلام کو آزاد کر دیا تو اتنی مقدار میں آزاد ہو جائے گا اور باقی آدھے کی جتنی قیمت ہے غلام کسب کر کے آقا کو دے گا، کیونکہ آقا نے غلام کے بعض کی طرف آزادی کی نسبت کی ہے اور تصرف اضافت کی جگہ پر منحصر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی بعض میں آقا کا تصرف منحصر ہوگا یعنی بعض حصہ مفت آزاد ہو جائے گا اور باقی حصے میں محنت کر کے اس کی قیمت آقا کو دے گا۔ کوئی بھی انسان اپنی ملکیت میں تصرف کر سکتا ہے، غلام آقا کی ملک میں ہے، اور انسان کی ملکیت میں تجزی ممکن ہے کہ انسان بعض چیز کا مالک ہو اور بعض کا نہ ہو، تو مولا اپنی جتنی ملکیت کو ختم کرے گا اتنی ہی ملکیت ختم ہوگی، انسان کا تصرف وہیں تک منحصر رہتا ہے جہاں تک اس کا نفاذ اور اس کی نسبت ہو۔ جس طرح مولا اپنے نصف غلام کو بیچ سکتا ہے، ہبہ کر سکتا ہے، اسی طرح وہ آزاد بھی کر سکتا ہے، تو گویا کہ مولا کو اپنی ملک میں ہر طرح کا اختیار ہے، پس وہ جو بھی تصرف کرے گا وہ موضع تصرف تک محدود رہے گا۔ ❶

(۱۳۳) إِنَّ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ سَعْيَةَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: معتق کا خوشحال ہونا امام ابوحنیفہ کے یہاں اس کے کسب سے مانع نہیں ہے۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک مشترک غلام کے ایک

❶ فَصْلٌ (وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ وَسَعَىٰ فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ) وَقَالَا: يَعْتَقُ كُلُّهُ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُمَا، فَإِضَافَةُ الْعِتْقِ إِلَىٰ بَعْضِهِ كِإِضَافَتِهِ إِلَىٰ كُلِّهِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَتَجَزَّأُ فَيَقْتَصِرُ عَلَىٰ مَا أَعْتَقَ..... وَلِأَنَّ الْإِعْتَاقَ إِزَالَةُ مِلْكِهِ، وَالْمُتَصَرِّفُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِيمَا يَدْخُلُ تَحْتَ وَلَا يَتِيهِ وَهُوَ إِزَالَةُ مِلْكِهِ فَيَقْدَرُ بِهِ. وَالْأَصْلُ أَنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَىٰ مَوْضِعِ الْإِضَافَةِ وَالتَّعْدِي فِي الطَّلَاقِ وَالْقِصَاصِ لِعَدَمِ التَّجَزُّؤِ، أَمَّا الْمِلْكُ فَلِأَنَّهُ مُتَجَزَّءٌ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ، وَيُسَمَّىٰ إِعْتَاقًا مَجَازًا.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب العتق، ج ۴ ص ۲۳، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب العتاق، باب العبد یعتق بعضه، ج ۲ ص ۴۵۸، ط: رحمانیہ



مولا کا مالدار ہونا غلام کی سعی کرنے کے لئے مانع نہیں ہے، یعنی اگرچہ آقا مالدار ہو لیکن پھر بھی غلام سعی کر کے دوسرے آقا کو اس حصے کی قیمت ادا کرے گا پھر آزاد ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے غلام کے بعض حصے کو آزاد کر دیا تو اتنی مقدار میں غلام مفت آزاد ہو جائے گا اور امام صاحب کے نزدیک باقی حصے کی بقدر سعی کر کے قیمت ادا کرے گا، کیونکہ معتق کی مالدار ی غلام کی سعی کو نہیں روکتی، لہذا البقیہ حصہ کی آزادی کے لئے غلام سعی کرے گا، آزاد کرنے والا مالدار ہو یا تنگ دست، اس لئے کہ معتق مجرم نہیں ہے کہ اس پر بقیہ حصہ کا ضمان ڈالا جائے، کیونکہ اس نے جو بھی تصرف کیا ہے وہ اپنی ملکیت میں کیا ہے، اور انسان اپنی ملکیت میں ہر قسم کا تصرف کر سکتا ہے، اس لئے شریک ثانی کو غلام سے کمائی کرانے کا پورا حق ہے۔ ❶

(۱۳۴) إِنَّ مَالِيَّةً أُمَّ الْوَلَدِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: امام ابو حنیفہ کے نزدیک ام ولد کی مالیت متقوم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک ام ولد مال متقوم نہیں ہے، لہذا جس طرح مال غیر متقوم کو ہلاک کرنے کی صورت میں ضمان واجب نہیں ہوتا، تو اسی طرح ام ولد کو بھی ہلاک یعنی بصورت عتق کے ضمان نہیں آئے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ام ولد دو آدمیوں کے درمیان مشترک ہو پھر ایک شریک نے اس کو آزاد کر دیا جبکہ یہ مالدار تھا، تو امام صاحب کے نزدیک اس پر ضمان نہیں ہے کیونکہ ام ولد غیر متقوم ہے اسے فروخت نہیں کیا جاسکتا، مولا کی وفات کے بعد اس کے

❶ (وَلَا يَرْجِعُ الْمُعْتَقُ عَلَى الْعَبْدِ لَوْ ضَمِنَ وَالْوَلَاءُ لَهُ) أَيْ الْمُعْتَقِ (فِي الْحَالَيْنِ) وَمَبْنِي هَذَا الْخِلَافِ عَلَى أَصْلَيْنِ أَحَدُهُمَا تَجَرُّؤُ الْإِعْتَاقِ وَعَدَمُهُ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ وَالثَّانِي أَنَّ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ اسْتِسْعَاءَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ وَيَمْنَعُ عِنْدَهُمَا.

مجمع الأنهر: كتاب الإعتاق، باب عتق البعض، ج ۱ ص ۵۱، ط: دار إحياء التراث العربی

❷ الهدایة: كتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج ۲ ص ۴۶۲، ط: رحمانیہ

کسی قرض خواہ اور وارث کے لئے کمائی نہیں کر سکتی۔ مال غیر متقوم کو ہلاک کرنے پر ضمان نہیں آتا، لہذا اُم ولد کو بھی آزاد کرنے پر ضمان نہیں آئے گا۔ ❶

❶ (وقالا یضمن نصف قیمتہا، لأن مالیه أم الولد غیر متقومة عنده) أى عند أبی حنیفہ (ومتقومة عندهما) وهذا هو الأصل فی المسألة وقول سائر الفقهاء كقولهما (وعلى هذا الأصل تبتنی عدة من المسائل التى أوردناها فى "كفاية المنتهى") و"كفاية المنتهى" اليوم مفقود، ولكن المسائل التى تبتنی على الأصل مشهورة مذكورة فى الكتب، منها إذا مات أحدهما لا تسعى للآخر عنده، وعندهما تسعى، ومنها إذا ولدت بعد ذلك فادعاه أحدهما یثبت نسبه منه وعتق، ولا یضمن من قیمتہ شیئاً لشریکة عنده، وعندهما یضمن لشریکة نصف قیمتہ إن كان موسراً أو يسعى الولد فى النصف إذا كان معسراً، ومنها لو غصبه غاصب فماتت فى یدہ لا یضمنها عنده ویضمنها عندهما. وفى كوفی الرقبات یضمن عنده فى الغصب كما یضمن بالصبی الحر، حتى لو قربها إلى سبع فافترسها یضمن، لأنه ضمان جنایة لا ضمان غصب، ویضمن بالقتل بالاتفاق، لأنه ضمان جنایة. ومنها أنه لو باعها وسلمها فماتت فى ید المشتري لم یضمن عنده، وعندهما یضمن، ومنها أن الأمة الحبلى إذا بیعت فولدت لأقل من ستة أشهر ثم ماتت الأم عند المشتري فادعى البائع الولد یصلح، وعليه أن یرد جمیع الثمن عنده، وعندهما یحبس ما یخصه من الثمن.

البنایة: کتاب العتاق، باب العبد یعتق بعضه، ج ۶ ص ۵۶، ط: دار الکتب العلمیة

باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك

ترجمہ: مامور کا فعل آمر کی طرف منسوب ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے یہ قسم کھائی کہ میں مسجد سے نہیں نکلوں گا، پھر اس حالف نے کسی آدمی کو حکم دیا نکالنے کا اور اس مامور نے اس حالف کو کندھے پر اٹھا کر مسجد سے نکال دیا، تو یہ حالف حانث ہو جائے گا کیونکہ یہاں نکالنے کا فعل مامور سے صادر ہوا ہے اور مامور کا فعل ایسا ہے گویا کہ آمر کا فعل ہے، تو یہاں بھی مامور کا نکالنا گویا کہ آمر کا خود مسجد سے نکلتا ہے۔ ۲

(١٣٦) إِنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ. ۞

ترجمہ: قسموں کا مدار عرف پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قسم کا دار و مدار عرف پر مبنی ہے، یعنی ایمان کا مدار عرف اور رواج پر ہے، قسم کا معنی اور مفہوم عرف کی روشنی میں سمجھا جائے گا۔

① الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك، ج ٢

ص ۸۳، ط: زحمانیہ

﴿١٧﴾ فَإِذَا حَلَفَ لَا يَخْرِجُ مِنَ الْمَسْجِدِ مَثَلًا فَأَمَرَ إِنْسَانًا فَحَمَلَهُ، وَأَخْرَجَهُ حَيْثُ، لِأَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ مُضَافٌ إِلَى الْأَمْرِ فَصَارَ كَمَا إِذَا رَكِبَ ذَابَّةً فَخَرَجَتْ.

البحر الرائق: كتاب الأيمان، باب اليمين في الدخول والخروج إلخ، ج ٢ ص ٣٣٥، ط: دار

الكتاب الإسلامي

❸ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الخروج، ج ٢ ص ٢٨٣، ط: رحمانية

## باب اليمين في الأكل والشرب

ترجمہ: طرفین کے نزدیک قسم منعقد ہونے اور اس کے باقی رہنے کی شرط یہ ہے کہ قسم پوری کرنے کا تصور ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طرفین کے نزدیک یمین کے انعقاد اور بقاء کے لئے شرط یہ ہے کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو، یعنی یمین تب منعقد ہوگی جب ایسی چیز کی قسم کھائی کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو ورنہ یمین منعقد نہ ہوگی۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر کسی نے اس طرح قسم کھائی کہ اگر میں نے اس پانی کو جو اس پیالے میں ہے نہ پیا تو میری بیوی کو طلاق، جبکہ اس پیالے میں پانی موجود نہ تھا، تو طرفین کے نزدیک یہ آدمی حائث نہ ہوگا، یعنی اس کی بیوی کو طلاق نہ ہوگی، کیونکہ یمین کے انعقاد کے لئے شرط یہ ہے کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو، لیکن مذکورہ صورت میں چونکہ پیالے میں پانی ہے ہی

① (و) شُرِطَ (لِلْحِنْثِ فِي إِنْ خَرَجْتَ مَثَلًا لِمُرِيدِ الْخُرُوجِ فِعْلُهُ فَوْرًا) يَعْنِي لَوْ أَرَادَتْ الْمَرْأَةُ الْخُرُوجَ مَثَلًا فَقَالَ الزَّوْجُ إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَلَسَتْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَتْ لَمْ يَحْنُثْ وَهَذِهِ تَسْمَى يَمِينُ الْفُورِ تَفَرَّدَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِظْهَارِهَا وَوَجْهَهُ أَنَّ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ الزَّجْرُ عَنْ ذَلِكَ الْخُرُوجِ عُرْفًا وَمَبْنًى عَلَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ.

درر الحکام شرح غرر الأحكام: کتاب الأيمان، ج ۲ ص ۴۸

٢ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ج ٢ ص ٢٨٤، ط: ترجمانية

نہیں تو اس کا پورا کرنا ممکن نہ ہوا، اور ہر وہ قسم جس کا پورا کرنا ممکن نہ ہو تو وہ یمین منعقد نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یمین منعقد نہ ہوگی، جب یمین منعقد نہ ہوگی تو یہ شخص حائث بھی نہ ہوگا۔ ❶

(۱۳۸) إِنَّ الصِّفَةَ فِي الْحَاضِرِ لَغَوٌّ إِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ. ❷

ترجمہ: حاضر میں صفت بیان کرنا لغو ہے جبکہ وہ صفت یمین کی طرف داعی نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حاضر شے کی صفت بیان کرنا لغو ہے، اس کا اعتبار نہ ہوگا جب تک کہ وہ صفت یمین کی طرف داعی نہ ہو۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں اگر کسی نے قسم کھائی کہ ”لَا أَكَلِمَ هَذَا الشَّابُّ“ کہ میں اس نوجوان سے بات نہیں کروں گا، پھر حالف نے اس کے ساتھ بات کی جبکہ وہ نوجوان بوڑھا ہو چکا تھا، تو یہ شخص حائث ہو جائے گا، کیونکہ حالف نے مخلوف علیہ کی شباب کے ساتھ صفت ذکر کی جبکہ مخلوف علیہ حاضر تھا اور حاضر کی صفت بیان کرنا لغو ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی مخلوف علیہ کی ”صفت شباب“ لغو ہو جائے گی، تو صرف ذات مخلوف علیہ بن جائے گی یعنی یہاں اس شخص کی ذات مراد ہوگی اور ذات تو اب بھی وہی ہے جو جوانی میں تھی، لہذا حالف مذکورہ صورت میں حائث ہو جائے گا۔ لیکن اس اصول کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ صفت داعی نہ ہو، جیسے یہاں شباب کی صفت مقصود نہیں ہے بلکہ ذات مراد ہے چاہے وہ صفت شباب سے متصف ہو یا صفت ہرم۔ اور اگر صفت داعی ہو تو حاضر میں اس کا اعتبار ہوگا، جس طرح کوئی اکل و شرب میں کسی

❶ (وَأَمَّا) الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً عِنْدَ الْحَلْفِ هُوَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَبَقَاؤَهَا أَيْضًا مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً بَعْدَ الْيَمِينِ شَرْطُ بَقَاءِ الْيَمِينِ حَتَّى لَا يَنْعَقِدَ الْيَمِينُ عَلَى مَا هُوَ مُسْتَحِيلُ الْوُجُودِ حَقِيقَةً وَلَا يَبْقَى إِذَا صَارَ بِحَالٍ يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ لِانْعِقَادِ الْيَمِينِ وَلَا لِبَقَائِهَا وَإِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ عَادَةً فَهَلْ هُوَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ؟ قَالَ أَصْحَابُنَا الثَّلَاثَةُ: لَيْسَ بِشَرْطٍ فَيَنْعَقِدُ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ عَادَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ لَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ حَقِيقَةً.

بدائع الصنائع: کتاب الأیمان، فصل فی شرائط رکن الیمین، ج ۳ ص ۱۱، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الأیمان، باب الیمین فی الکلام، ج ۲ ص ۸۹، ط: رحمانیہ

(۱۳۹) اللُّغَاتُ لَا تُدْرِكُ قِيَاسًا. ۲

ترجمہ: قیاس سے لغات معلوم نہیں کی جاتیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی لفظ کا لغوی معنی قیاس کے ذریعے معلوم نہیں ہو سکتا، واضح لغت نے جو معنی وضع کیا ہے وہی مراد ہوگا۔ اگر کوئی شخص قسم کھائے اور اس میں لفظ ”دھر“ ذکر کرے تو اس سے کتنی مدت مراد ہوگی، تو امام ابو حنیفہ رحمہ اللہ نے اس سلسلے میں توقف کیا ہے، جبکہ صاحبین نے اسے ”الزمان“ ”حین“ پر قیاس کرتے ہوئے چھ ماہ کی مدت مراد لی ہے، حضرت امام صاحب فرماتے ہیں کہ لغات قیاس سے معلوم نہیں کی جاسکتیں اس لئے بہتر ہے کہ توقف اور سکوت اختیار کیا جائے، قیاس اور رائے سے کوئی معنی متعین نہ کیا جائے۔ ۳۷

① (ومن حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه وقد صار شيخًا) أى والحال أنه قد صار شيخًا، قد علم أن الجملة الفعلية الماضية إذا وقعت حَالًا لا بد فيها من ذكر قد، وقد يحذف (حذف)، لأن الحكم تعلق بالمشار إليه، إذ الصفة فى الحاضر لغو) وفى الغائب معتبرة، إلا إذا كانت الصفة داعية إلى اليمين، فحينئذ يعتبر. وتنعقد اليمين بتلك الصفة، كما إذا حلف لا يأكل بسرًا فأكل بعد ما صار رطبًا، أو حلف لا يأكل رطبًا فأكل بعد ما صار تمرًا لا يحث لتقيد اليمين بصفة البسورة أو الرطوبة، لأن تلك الصفة داعية إلى اليمين .

البنية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الكلام، ج ٦ ص ٢٠٣، ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب الأيمان، باب اليمين في الكلام، ج ٢ ص ٢٩٠، ط: رحمانية

﴿١٢﴾ وَأَمَّا الذَّهْرُ مُنْكَرًا فَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا أَدْرِي مَا هُوَ، وَقَالَ هُوَ كَالْحَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَا يَقُولُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْعُرْفِ أَيْضًا لَهُمَا أَنَّ ذَهْرًا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالُ الْحَيْنِ وَالزَّمَانِ يُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ ذَهْرٍ، وَمُنْذُ حَيْنٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ تَوَقَّفَ فِي تَقْدِيرِهِ، لِأَنَّ اللُّغَاتِ لَا تُدْرِكُ قِيَاسًا وَالْعُرْفُ لَمْ يَعْرِفْ اسْتِمْرَارَهُ لِإِخْتِلَافٍ فِي الْإِسْتِعْمَالِ وَالتَّوَقُّفُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُرَجِّحِ مِنَ الْكَمَالِ.

البحر الرائق: كتاب الأيمان، باب اليمين في الأكل ولاشرب واللبس والكلام، ج ٢

ص ۳۶۹، ط: دار الكتاب الإسلامي

❸ الهداية: كتاب الحدود، ج ٢ ص ٥٠٠، ط: رحمانية

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں جب چار مرتبہ زانی اپنے اوپر زنا کا اقرار کر لے تو پھر قاضی اس سے مکان کے بارے میں پوچھے گا ”اَیْن ہو؟“ اور کیفیت کے بارے میں پوچھے گا ”کیف ہو؟“ زنا کے بارے میں پوچھے گا ”ما الزنا؟“ اور مفعول کے بارے میں پوچھے گا کہ ”بمن زنی؟“ جب وہ یہ ساری باتیں بتلا دے تو اس پر حد جاری کرے گا، لیکن زمانے کے بارے میں مُقر سے قاضی نہیں پوچھے گا، کیونکہ اقرار میں تقادم زمانہ مانع نہیں ”لأن المرء لا یتهم علی نفسه فیقبل“ تاہم بہتر ہے کہ اس سلسلے میں بھی سوال کر لیا جائے کیونکہ ممکن ہے اس نے زنا بچپن میں کیا ہو یا حالت جنون میں کیا ہو تو ان صورتوں میں حد نہیں آتی۔ ❶

① وَلَوْ أَقْرَبَ بِالزَّنَى مَرَّتَيْنِ وَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ لَا يُحَدُّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ (ثُمَّ سَأَلَ كَمَا مَرَّ) أَيُّ سَأَلَهُ الْحَاكِمُ عَنْ مَا هِيَته وَكَيْفِيَّتِهِ وَمَرْئِيَّتِهِ وَمَكَانِهِ (سِوَى الزَّمَانِ) لِأَنَّ التَّقَادُّمَ مَانِعُ الشَّهَادَةِ لَا الْإِفْرَارُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يَسْأَلُهُ لِحَوَازِ أَنَّهُ زَنَى فِي صِبَاهُ أَوْ فِي حَالَةِ الْجُنُونِ كَمَا فِي بَعْضِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِوُجُوبِ السُّؤَالِ.



ترجمہ: حد زاجر ہے ہلاک کرنے والی نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود کی مشروعیت زجر اور تنبیہ کے لئے ہوتی ہیں، یعنی حد سے مقصود صرف روکنا اور زجر کرنا مقصود ہے، محدود کو ہلاک کرنا مقصود نہیں ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں محدود پر جب حد جاری کی جائے گی تو کوڑوں کو اس کے الگ الگ اعضاء پر مارا جائے گا، تمام کوڑے ایک ہی جگہ پر نہیں مارے جائیں گے، اس لئے کہ بسا اوقات اگر ایک ہی جگہ پر کوڑے مارے جائیں تو اس سے محدود ہلاک بھی ہو سکتا ہے، حالانکہ حد سے مقصود ہلاکت نہیں ہے بلکہ ضرب اور زجر مقصود ہے۔ ۲

(١٣٣) الْحُدُودُ الْخَالِصَةُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُّمِ. (٣)

ترجمہ: وہ حدود جو خالص اللہ تعالیٰ کا حق ہیں قدیم ہونے سے باطل ہو جاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود کی دو قسمیں ہیں:

۱..... جو محض بندے کا حق ہو      ۲..... جو اللہ کا حق ہو۔

تو جو وحدان قبیل من حقوق اللہ ہیں تو تقادم زمانہ یعنی ایک زمانہ گزرنے کے بعد گواہی دینے سے ساقط ہو جاتے ہیں۔ اور حقوق العباد میں تقادم قبولی شہادت سے مانع نہیں ہے۔

① الهداية: كتاب الحدود، فصل في كيفية الحد وإقامته، ج ٢ ص ٥٠١، ط: رحمانية

﴿١٢﴾ (وَنَزَعَ ثِيَابَهُ وَفَرَّقَ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ) أَيْ وَنَزَعَ عَنْهُ ثِيَابَهُ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالتَّجْرِيدِ فِي الْحُدُودِ، لِأَنَّ التَّجْرِيدَ أَبْلَغُ فِي إِیْصَالِ الْأَلَمِ إِلَيْهِ وَهَذَا الْحَدُّ مَبْنَاهُ عَلَى الشَّدَةِ فِي الضَّرْبِ وَفِي نَزْعِ الْإِزَارِ كَشَفُ الْعَوْرَةِ فَيَتَوَقَّاهُ، وَإِنَّمَا يُفَرِّقُ الضَّرْبَ عَلَى أَعْضَائِهِ، لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي عُضْوٍ وَاحِدٍ قَدْ يُفْضِي إِلَى التَّلَفِ، وَالْحَدُّ زَاجِرٌ لَا مُتَلِفٌ.

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب حد الزنا، ج ٥ ص ١٠، ط: دار الكتاب الإسلامي

٣ الهداية: كتاب الحدود، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها، ج ٢ ص ٥١١، ط: رحمانية

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گواہوں نے ایک عرصہ گزرنے کے بعد کسی کے خلاف چوری یا شراب پینے یا زنا کی گواہی دی تو یہ گواہی قبول نہیں کی جائے گی، کیونکہ حد سرقہ، حد زنا اور حد شرب خمر یہ خالص حقوق اللہ ہیں اور حقوق اللہ تقادم زمانہ کی وجہ سے باطل ہو جاتے ہیں، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یہ حقوق تقادم زمانہ کی وجہ سے باطل اور ساقط ہو جائیں گے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ گواہوں کو دو باتوں میں ایک کا اختیار تھا، (۱) یا تو وہ گواہی دے کر ثواب حاصل کریں، (۲) یا پھر گواہی کو چھپا کر ستر کا ثواب حاصل کریں، اب اگر گواہ نے پردہ پوشی کی نیت سے شروع میں شہادت ادا نہیں کی تھی پھر ایک زمانہ بعد ادائے شہادت پر اقدام کیا تو یہ اقدام بغض و کینہ اور عداوت پر مبنی ہوگا، اس وجہ سے شہادۃً اداۓ شہادت میں متہم ہوگا۔ اور اگر شہادت ادا کرنے میں تاخیر کی وجہ سے پردہ پوشی اور ستر نہ ہو اور بلا وجہ تاخیر کی گئی ہو تو اس تاخیر کی وجہ سے شاہد فاسق اور گناہگار ہوگا، یہ دونوں صورتیں ادائے شہادت سے مانع ہیں، اس لئے یقین کے ساتھ اس کی شہادت مقبول نہیں ہوگی۔ ❶

## باب حد الشرب

(۱۴۴) إِنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الْإِعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ السُّكْرِ. ❷

ترجمہ: کفر کا تعلق اعتقاد سے ہے، یہ نشہ کے ساتھ متحقق نہیں ہوگا۔

❶ (قَوْلُهُ: شَهِدُوا بِحَدِّ مُتَقَادِمٍ سِوَى حَدِّ الْقَذْفِ لَمْ يُحَدِّ) أَيْ شَهِدُوا بِسَبَبِ حَدٍّ وَهُوَ الزَّانَا أَوْ السَّرِقَةُ أَوْ شَرْبُ الْخَمْرِ لَا بِنَفْسِ الْحَدِّ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ مُتَقَادِمٌ مَعْنَاهُ مُتَقَادِمٌ سَبَبُهُ، وَالْأَصْلُ أَنَّ الْحُدُودَ الْخَالِصَةَ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُمِ، لِأَنَّ الشَّاهِدَ مُخَيَّرَ بَيْنَ حُسْبَتَيْنِ أَذَاءُ الشَّهَادَةِ، وَالسُّتْرُ فَالتَّأخِيرُ إِنْ كَانَ لِاخْتِيَارِ السُّتْرِ فَلَا يُقَادِمُ عَلَى الْأَذَاءِ بَعْدَ ذَلِكَ لِضَعْفِ هَيْجَتِهِ أَوْ لِعَدَاوَةٍ حَرَّكَتُهُ فَيَتَّهِمُ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ التَّأخِيرُ لَا لِلْسُّتْرِ بَصِيرُ فَاسِقًا آثِمًا فَيَقْنَأُ بِالْمَانِعِ.

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها، ج ۵ ص ۲۱، ط: دار

الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الحدود، باب حد الشرب، ج ۲ ص ۵۱۸، ط: رحمانیہ

## باب حد القذف

ترجمہ: کفر اہلیت استحقاق کے منافی نہیں ہے۔

① وَأَمَّا ارْتِدَادُهُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَلَا تَبَيَّنُ مِنْهُ أَمْرَاتُهُ، لِأَنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الْإِعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ السُّكْرِ قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هَذَا فِي الْحُكْمِ أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعِ قَصْدًا أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ ذَاكِرًا لِمَعْنَاهُ كَفَرَ وَإِلَّا فَلَا.

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب حد الشرب، ج ٥ ص ٣٠، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج ٢ ص ٥١٩، ط: رجمانيه

اصول ہے کہ کفر اہلیتِ استحقاق کے منافی نہیں ہے۔ ❶

(۱۴۶) الْحُدُودُ لَا يُورَثُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. ❷

ترجمہ: ہمارے یہاں حدود حد میراث نہیں بنتی، امام شافعی کا اس میں اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود میں وراثت جاری نہیں ہوتی، اس لئے اگر مقذوف مر جائے تو وراثت اس کا مطالبہ نہیں کر سکتے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مقذوف مر جائے تو حد باطل ہو جائے گی یعنی وراثت میں جاری نہیں ہوگی کہ وراثت اس کے قیام کا مطالبہ کریں، اس لئے کہ ہمارے یہاں حد قذف حق الشرع ہے، اس لئے اس میں وراثت جاری نہیں ہوگی، کیونکہ حق الشرع میں وراثت جاری نہیں ہوتی، لہذا مقذوف کی موت سے حد ساقط ہو جائے گی۔ ❸

❶ (وَالْكَفَرُ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْإِسْتِحْقَاقِ) أَيُ اسْتِحْقَاقِ أَهْلِيَّةِ الْخُصُومَةِ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهَا بِاعْتِبَارِ لِحُوقِ الشَّيْنِ وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْوَلَدِ الْكَافِرِ وَالْمَمْلُوكِ لِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا تَنْقَطِعُ بِالرِّقِّ وَالْكَفَرِ.

العناية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج ۵ ص ۳۲۵، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج ۲ ص ۵۱۹، ط: رحمانیہ

❸ (ومن قذف غيره فمات المقذوف بطل الحد. وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ لا يبطل الحد بموت المقذوف (ولو مات) أي المقذوف (بعد ما أقيم بعض الحد بطل الباقي عندنا خلافا له) أي للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (بناء على أنه يورث عنده) أي بنى هذا الخلاف بناء على أن حد القذف يورث عند الشافعي (وعندنا لا يورث، ولا خلاف أن فيه) أي في حد القذف (حق الشرع وحق العبد) وهذا لا خلاف فيه. أما كونه حق الشرع فمن حيث إن نفعه يقع عاما بإخلاء العالم عن الفساد، لأنه ليس ثمة آدمي مختص به. وأما كونه حق العبد فلأن فيه صيانة العرض ودفع العار عن المقذوف ثم حق الله تعالى لا يجرى فيه الإرث ولا يجرى فيه التداخل ولا يسقط بإسقاط العبد.

البنية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج ۶ ص ۳۷۱، ط: دار الكتب العلمية

## فصل فی التعزیر

### (۱۴۷) لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ. ①

ترجمہ: حدود میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنی بھی حدود ہیں اور ان میں جو بھی سزائیں ہیں وہ شریعت کی جانب سے مقرر ہیں، قیاس کے ذریعے کوئی حد مقرر کرنا درست نہیں ہے یعنی شریعت نے جن جن جرموں کی سزا متعین کر دی ہے وہ سزا ان کے ساتھ خاص ہے، دیگر جرموں کو ان پر قیاس کر کے سزا جاری کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ حدود میں قیاس کا کوئی دخل نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی پاک دامن شخص پر زنا کے علاوہ کوئی اور تہمت لگائی، مثلاً ”اے فاسق“ کہہ دیا، یا ”اے کافر“ کہہ دیا یا ”اے خبیث“ یا ”اے چور“ کہہ دیا تو اس پر حد قذف جاری نہ ہوگی، بلکہ صرف اس کی تعزیر کی جائے گی، کیونکہ اگر اس پر حد قذف جاری کر دیں تو یہ قیاس سے ثابت کرنا ہوگی اور قیاس سے حدود کا اثبات نہیں ہوتا، کیونکہ ان تہمات میں شریعت نے کوئی حد متعین نہیں کی، اس لئے قیاس سے ہم کوئی حد مقرر نہیں کریں گے۔ حدود شریعت کی طرف سے متعین سزائیں ہوتی ہیں اور رائے کے ذریعے حدود میں متعین سزائیں نہیں مقرر کی جاسکتیں، جب حد ممتنع ہے تو تعزیر ثابت ہوگی، اس لئے قاضی وقت جو سزا مناسب سمجھے وہ دے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فی التعزیر، ج ۲ ص ۵۲۲، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ وَمَنْ قَذَفَ مَمْلُوكًا أَوْ كَافِرًا بِالزَّوْنِ أَوْ مُسْلِمًا بِيَا فَاسِقٍ يَا كَافِرُ يَا خَبِيثُ يَا لَيْسَ يَا فَاجِرُ يَا مُافِقُ يَا لَوْطِي يَا مَنْ يَلْعَبُ بِالصَّبِيَّانِ يَا أَكِلَ الرَّبَا يَا شَارِبَ الْخَمْرِ يَا ذَبُوثُ يَا مُحَنِّتُ يَا خَائِنُ يَا ابْنَ الْفُحْبَةِ يَا زَنْدِيقُ يَا قَرْطَبَانُ يَا مَأْوَى الزَّوَانِي أَوْ اللَّصُوصِ يَا حَرَامُ زَادُهُ عَزْرٌ) لِأَنَّهُ جَنَابَةٌ قَذَفَ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَقَدْ امْتَنَعَ وَجُوبُ الْحَدِّ لِفَقْدِ الْإِحْصَانِ فَوَجَبَ التَّعْزِيرُ وَفِيمَا عَدَاهُمَا قَدْ آذَاهُ وَالْحَقُّ الشَّيْنُ بِهِ وَلَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ فَوَجَبَ التَّعْزِيرُ وَهُوَ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

البحر الرائق: کتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فی التعزیر، ج ۵ ص ۴۶، ط: دار

الکتاب الإسلامی

(١٢٨) **فِعْلُ الْمَأْمُورِ لَا يَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ. ١**

ترجمہ: مامور کا فعل سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کسی دوسرے کو کسی کام پر مامور کرے تو مامور کا فعل اس شرط کے ساتھ مقید نہیں ہوگا کہ وہ فعل صحیح سالم بجالائے، کیونکہ مامور کے بس میں جو ہے وہ اسی پر مامور ہے، اور جو اس کے بس میں نہیں ہے وہ اس کا ذمہ دار نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قاضی نے کسی شخص پر جلا د کوحد جاری کرنے کی وجہ سے کوڑے لگانے کا حکم دیا یا تعزیر کا حکم دیا، اور وہ شخص اس مامور کے ہاتھ سے مر گیا تو اس کا خون رائیگاں چلا جائے گا اور کوئی ضمان نہ ہوگا، کیونکہ یہ مامور کا فعل ہے اور مامور کا فعل سلامتی کی قید کے ساتھ مقید نہیں ہوتا، لہذا اس جلا دیا قاضی کا فعل بھی سلامتی کی قید کے ساتھ مقید نہیں ہوگا، جیسے اگر کسی نے کسی کو پچھنا لگایا جانور کو نشتر لگایا اور وہ آدمی یا جانور مر گیا تو لگانے والے پر کچھ واجب نہ ہوگا، کیونکہ وہ مامور تھا، اور مامور کا فعل سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید نہیں ہے، لیکن اگر کسی شخص نے بیوی کو مارا اور وہ مر گئی تو شوہر پر ضمان واجب ہوگا، اس لئے کہ شوہر کو تادیباً مارنے کی اجازت سلامتی کی قید کے ساتھ مقید ہے۔ ۲

(١٢٩) الْإِطْلَاقَاتُ تَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ. ۞

ترجمہ: اطلاعات سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کی اجازت ہو وہ سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہوتی ہے۔

① الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، فصل في التعزير، ج ٢ ص ٥٢٣، ط: زحمانيه

١٦ (ومن حده الإمام أو عزره فمات) منه (قدمه هدر) لأنه فعل ما فعل بأمر الشرع، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفساد والبزاع، بخلاف الزوج إذا عزز زوجته، لأنه مطلق فيه والإطلاقات تتقيد بشرط السلامة كالمروور في الطريق.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب الحدود، ج ٣ ص ٢٠٠، ط: المكتبة العلمية

٣٢ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف في التعزير، ج ٢ ص ٥٢٣، ط: رحمانية

① (والإطلاقات تتقيد بشرط السلامة) فإذا فاتت السلامة يلزم الضمان (كالمرور في الطريق) والاصطياد إذا أتلّف من ذلك الوجه شيء يلزم الضمان بكونه مقيدا بشرط السلامة. بخلاف ما لو جامع امرأته فماتت أو أفضاها حيث لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره في المحيط مع أنه مباح، فينبغي أن يتقيد بشرط السلامة، لأنه ضمن المهر للجماع، فلو وجبت الدية يجب ضمانان بمقابلة فعل واحد.

البنية: كتاب الحدود، باب حد القذف، فصل في التعزير، ج ٢ ص ٣٩٨، ط: دار الكتب العلمية

## کتاب السرقة

### باب ما یقطع فیہ وما لا یقطع

(۱۵۰) لَا اِعْتَبَارَ بِالتَّابِعِ. ❶

ترجمہ: تابع کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک متبوع ہے اور دوسرا تابع، تابع کا کوئی اعتبار نہیں یعنی حکم متبوع پر مرتب ہوتا ہے تابع پر نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر کسی نے آزاد بچے کو چوری کیا اور اس بچے پر بقدر نصاب زیور موجود ہو پھر بھی چور کا ہاتھ نہیں کاٹا جائے گا، اس لئے کہ اصل صبی حر ہے اور حر مال نہیں ہے، اور اس پر جو زیور ہے وہ تابع ہے اور تابع کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا۔ پھر یہ بھی ممکن ہے چور کہے کہ میں نے اس بچے کو چپ کرانے کے لئے اٹھایا تھا، یا میں اسے اس کے والدین یا دایہ کے پاس لے جا رہا تھا، تو شبہ بھی ہے۔ اگر یہ کہا جائے کہ چور کا مقصود زیور تھا بچہ نہیں تھا اس لئے زیور تابع نہیں ہے، تو اس کا جواب یہ ہے کہ اگر ایسا ہوتا تو چور زیور لے جاتا اور بچہ چھوڑ جاتا، حالانکہ اس نے آزاد بچے کو اٹھایا ہے۔ ❷

## کتاب السیر

(۱۵۱) اِنَّ مِلْكَ الْيَمِيْنِ وَمِلْكَ النِّكَاحِ لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ فُرُوضِ الْاَعْيَانِ. ❸

ترجمہ: فرض عین میں ملک یمین اور ملک نکاح کا اثر ظاہر نہیں ہوتا۔

❶ الہدایۃ: کتاب السرقة، باب ما یقطع فیہ وما لا یقطع، ج ۲ ص ۵۲۷، ط: رحمانیہ

❷ (وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُلِيِّ تَابِعٌ) لَا يُقَالُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ مِنَ الْأَخْذِ هُوَ الْحُلِيُّ فَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَقْصُودَهُ لَأَخَذَ الْحُلِيُّ وَتَرَكَ الصَّبِيَّ.

العناية: کتاب السرقة، باب ما یقطع فیہ وما لا یقطع، ج ۵ ص ۳۶۹، ط: دار الفکر

❸ الہدایۃ: کتاب السیر، ج ۲ ص ۵۴۳، ط: رحمانیہ



تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ یمن اور ملکِ نکاح کی وجہ سے آقا اور شوہر کے جو حقوق لاگو ہوتے ہیں یہ فرضِ عین کے حق میں ظاہر نہیں ہوں گے، یعنی فرضِ عین پر عمل کیا جائے گا گو کہ آقا یا شوہر اجازت نہ دیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمانوں کے شہر پر دشمنوں نے اچانک حملہ کر دیا تو اس وقت تمام لوگوں پر دفاع کرنا واجب ہے، حتیٰ کہ بیوی اپنے شوہر کی اجازت کے بغیر اور غلام اپنے آقا کی اجازت کے بغیر نکلیں گے، کیونکہ ایسی حالت میں تمام لوگوں کا نکلنا فرضِ عین ہے، اور فرضِ عین میں آقا اور شوہر کا حق ظاہر نہیں ہوتا، جیسے نماز اور روزہ فرضِ عین ہیں، ان کی ادائیگی کے لئے کسی کی اجازت یا رضا مندی کی ضرورت نہیں ہوتی، اسی طرح جب جہاد فرضِ عین ہو جائے تو پھر کسی اور کا حق ظاہر نہیں ہوگا، اور سب پر اس کی ادائیگی لازم ہوگی، چاہے مرد ہو یا عورت، آزاد ہو یا غلام۔ ❶

## باب كيفية القتال

(۱۵۲) الضَّرَرُ الْعَامُّ يُدْفَعُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ خَاصٌّ. ❷

ترجمہ: ضررِ عام کو دور کیا جائے گا اگرچہ اس میں ضررِ خاص ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی جگہ ضررِ عام ہو تو اس کو ختم کیا جائے گا اگرچہ اس ضررِ عام کے دفع کرنے میں ضررِ خاص بھی ہو، اس لئے کہ ضررِ عام کو دور کرنے کے لئے ضررِ خاص کو برداشت کیا جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کفار پر تیر چلانے میں کوئی مضائقہ نہیں

❶ (وَفَرَضُ عَيْنٍ إِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ فَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَسَيِّدِهِ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْكُلِّ فَيَجِبُ عَلَى الْكُلِّ وَحَقُّ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ النَّفِيرِ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ كَفَايَةٌ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى إِبْطَالِ حَقِّهِمَا.

تبیین الحقائق: کتاب السیر، ج ۳ ص ۲۴۱، ط: المطبعة الکبریٰ الأمیریة

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب كيفية القتال، ج ۲ ص ۵۴۵، ط: رحمانیہ

ہے اگرچہ ان میں کوئی مسلمان قیدی یا مسلمان تاجر ہو، کیونکہ رمی میں ضرر عام کا دفع ہے اور ضرر عام کو دفع کرنے میں ضرر خاص کو نہیں دیکھا جاتا، یعنی اگر جہاد کے دوران تیر چلانے یا پتھر برسوانے کی ضرورت پیش آتی ہے تو اس سے مقصود کفار کو مارنا اور انہیں صفحہ ہستی سے مٹانا ضرر عام کو دور کرنا ہے جبکہ ایک مسلمان کا قتل ضرر خاص ہے، لہذا ضرر عام کو دور کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کریں گے، اگر ایک دو مسلمانوں کی رعایت رکھ کر کفار پر حملہ نہ کیا گیا تو جہاد کا دروازہ بند ہو جائے گا اور کفار کی ہمت بڑھ جائے گی، لہذا ان کے حوصلے پست کرنے کے لئے ان پر حملہ ضروری ہے۔

اگر کفار پر رمی کے دوران مسلمان قیدی یا تاجر یا بچے زخمی ہو گئے یا مر گئے تو مجاہدین پر کوئی دیت اور تاوان وغیرہ نہیں ہوگا، اس لئے کہ جہاد کرنا فرض ہے، اور فرائض کی ادائیگی میں تاوان اور ضمان واجب نہیں ہوتا، کیونکہ فرائض مامور بہ ہیں جبکہ ضمان منہی عنہ پر آتا ہے، مامور بہ اور منہی عنہ میں تضاد ہے، یہ دونوں جمع نہیں ہو سکتے۔ مجاہدین پر تاوان نہ آنے کی وجہ یہ ضابطہ ہے ”وَالْغَرَامَاتُ لَا تَقْتَرِنُ بِالْفُرُوضِ“ تاوان فرائض سے متعلق نہیں ہوتا۔ ❶

(۱۵۳) اَلْمَيْحُ لِلْقَتْلِ عِنْدَنَا هُوَ الْحِرَابُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. ❷

ترجمہ: ہمارے نزدیک قتل کو مباح کرنے والی چیز جنگ کرنا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک کفار کے قتل کرنے کو مباح کرنے والی چیز حراب یعنی جنگ کرنا ہے، یعنی جو بھی کفار کے ساتھ مل کر مسلمانوں سے لڑے گا اس کا قتل کرنا مباح ہے، اور کفار میں سے جو لوگ لڑائی نہیں کر سکتے ان کا قتل مباح نہیں ہے۔

❶ وَأَمَّا جَوَازُ رَمِيهِمْ، وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بَعْضُنَا فِلَانٍ فِي الرَّمْيِ دَفَعَ الضَّرَرِ الْعَامَّ بِالذَّبِّ عَنْ بَيِّضَةِ الْإِسْلَامِ وَقَتْلُ الْمُسْلِمِ ضَرَرٌ خَاصٌّ وَلَئِنَّهُ قُلٌّ مَا يَخْلُو حِصْنٌ عَنْ مُسْلِمٍ فَلَوْ امْتَنَعَ عَنْ اِغْتِبَارِهِ لَأُنْسَدَ بَابُهُ أَطْلَقَ فِي بَعْضِنَا فَشَمِلَ الْأَسِيرَ، وَالتَّاجِرَ، وَالصَّيَّانَ لَكِنْ نَقْصِدُ الْكُفَّارَ بِالرَّمْيِ دُونَ الْمُسْلِمِينَ لَئِنَّهُ إِنْ تَعَدَّرَ التَّمْيِيزُ فَعَلًا فَقَدْ أَمَكَّنَ قَصْدًا، وَالطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَأَمَّا مَا أَصَابُوهُ مِنْهُمْ لَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَلَا كَفَّارَةَ، لِأَنَّ الْجِهَادَ فَرَضٌ، وَالْغَرَامَاتُ لَا تَقْتَرِنُ بِالْفُرُوضِ.

البحر الرائق: کتاب السیر، ج ۵ ص ۷۲، ط: دار الکتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب کیفیة القتال، ج ۲ ص ۵۴، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مجاہدین اسلام کفار کی عورتوں کو، بچوں کو، اپنا بچ کو، اندھے کو اور شیخ فانی کو قتل نہیں کریں گے، کیونکہ مذکورہ اشخاص لڑائی نہیں کر سکتے اور جو مسلمانوں کے ساتھ لڑائی نہیں کرتے ان کا قتل مباح نہیں ہے، معلوم ہوا کہ اصل علت ”جنگ کرنا“ ہے، جو جنگ کے قابل نہیں یا جنگ کرتے نہیں ان کا قتل جائز نہیں۔ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں علت ”کفر“ ہے اور ان سب میں کفر موجود ہے اس لئے قتل درست ہے۔ لیکن یاد رہے کہ اگر ان میں سے کوئی صاحب رائے ہو اور لڑائی میں اس سے مشورہ لیا جاتا ہو یا عورت اپنے علاقے کی سردار ہو اور اس کے حکم پر لوگوں کا کفار کے ساتھ دینے اور تعاون کرنے کا اندیشہ ہو تو اس صورت میں ان کا قتل مباح ہوگا۔ ❶

## باب الغنائم وقسمتها

(۱۵۴) اَلْمَلِكُ لِلْغَانِمِينَ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْاِحْزَازِ بِدَارِ الْاِسْلَامِ عِنْدَنَا. ❷

ترجمہ: ہمارے ہاں دارالاسلام میں احراز سے پہلے غانمین کے لئے ملکیت ثابت نہیں ہوتی۔  
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب تک مجاہدین حضرات کفار کے مال کو دارالاسلام لے جا کر محفوظ نہیں کریں گے اس وقت تک ملکیت ثابت نہیں ہوگی، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں قبل الاحراز بھی ملکیت ثابت ہو جاتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مجاہدین کے درمیان مال غنیمت دار

❶ (قَوْلُهُ: وَقَتْلُ امْرَأَةٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ وَشَيْخٍ فَإِنْ وَاعَمَى وَمُقْعَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ دَارًا فِي الْحَرْبِ أَوْ مَلِكًا) أَيْ نَهَيْنَا عَنْ قَتْلِ هَؤُلَاءِ، لِأَنَّ الْمُبِيحَ لِلْقَتْلِ عِنْدَنَا هُوَ الْحِرَابُ وَلَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُمْ وَلِهَذَا لَا يُقْتَلُ يَابِسُ الشَّقِّ، وَالْمَقْطُوعُ الْيَمِينِ، وَالْمَقْطُوعُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، وَالرَّاهِبُ الَّذِي لَمْ يُقَاتِلْ وَأَهْلُ الْكُنَائِسِ الَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ النَّاسَ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ الصَّبِيَّانِ، وَالنِّسَاءِ وَحِينَ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً مَقْتُولَةً قَالَ هَا مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ فَلَمْ تُقَاتِلْ.

البحر الرائق: كتاب السير، ج ۵ ص ۸۴، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، ج ۲ ص ۵۵۳، ط: رحمانیہ

حرب میں تقسیم نہیں کیا جائے گا جب تک کہ اس کو دارالاسلام منتقل نہ کر لیں، کیونکہ دارالاسلام کی طرف منتقلی سے پہلے مجاہدین کی ملکیت مال غنیمت پر ثابت نہیں ہوتی، اسی لئے مال غنیمت کو دارالحرب میں تقسیم نہیں کیا جائے گا۔ جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں دارالحرب میں مال غنیمت کی تقسیم صحیح ہے، وجہ وہی ضابطہ ہے کہ ہمارے یہاں مال غنیمت کو دارالاسلام میں لے جا کر محفوظ کرنے سے پہلے اس میں غازیوں کی ملکیت ثابت نہیں ہوتی جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے یہاں قبل الاحراز بھی ملکیت ثابت ہو جاتی ہے۔ ❶

## فصل فی کیفیة القسمة

(۱۵۵) اَلْمُعْتَبَرُ عِنْدَنَا حَالَةُ الْمُجَاوِزَةِ وَعِنْدَهُ حَالَةُ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ. ❷

ترجمہ: ہمارے یہاں سرحد پار کرنے کی حالت کا اعتبار ہے اور امام شافعی کے ہاں جنگ ختم ہونے کی حالت کا اعتبار ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ غازی جس حالت میں دارالاسلام

❶ (وَقِسْمَةُ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِهِمْ لَا لِلْيَدِاعِ) أَي حَرَمُ قِسْمَةِ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِغَيْرِ الْيَدِاعِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ قِسْمَتُهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْهَزِيمَةِ وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَثْبُتُ وَيُتَنَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ مِنْهَا إِذَا لَحِقَهُمْ مَدَدٌ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِالْدَّارِ وَلَا يُشَارُ كُونَهُمْ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا يُشَارُ كُونَهُمْ وَمِنْهَا أَنَّ وَاحِدًا مِنَ الْعَانِمِينَ لَوْ وَطِئَ أُمَّةً مِنَ السَّبْيِ فَوَلَدَتْ فَأَعَادَهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ عِنْدَهُ وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ وَعِنْدَنَا لَا يَثْبُتُ لِفَقْدِ الْمَلِكِ وَيَجِبُ الْعُقْرُ وَتُقَسَّمُ الْأُمَّةُ وَالْوَلَدُ وَالْعُقْرُ بَيْنَ الْعَانِمِينَ وَمِنْهَا جَوَازُ بَيْعِهِ فَعِنْدَهُ يَجُوزُ وَعِنْدَنَا لَا وَمِنْهَا مَا إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِالْدَّارِ يُورَثُ نَصِيبُهُ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا لَا يُورَثُ وَمِنْهَا مَا لَوْ أَتَلَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْغُرَاةِ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ لَا يَضْمَنُ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَضْمَنُ وَمِنْهَا مَا لَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ لَا عَنْ اجْتِهَادٍ وَلَا لِحَاجَةِ الْغُرَاةِ لَا يَصَحُّ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَصَحُّ.

تبیین الحقائق: کتاب السیر، باب الغنائم وقسمتها، ج ۳ ص ۲۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب العنائم، فصل فی کیفیة القسمة، ج ۲ ص ۵۶۰، ط: رحمانیہ

(١٥٦) الْغَيْمَةُ مَا أُخِذَ قَهْرًا وَغَلَبَةً لَا اخْتِلَاسًا وَسَرَقَةً. ٢

وقال الشافعي إذا مات فرسه قبل القتال فهو راجل والأصل أن المعتبر عندنا حالة المجاوزة وعنده حالة الحرب، لأنه هو السبب وقلنا المجاوزة نوع قال، لأنه يلحقهم الخوف بها وإن دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو آجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل لأن الإقدام على هذه التصرفات يدل على أنه لم يكن قصده بالمجاوزة القتال فارسا ولأن بيعه له رضا بإسقاط حقه وليس كذلك إذا نفق فرسه، لأنه لم يوجد منه رضا بإسقاط حقه.

٢ الهداية: كتاب السير، باب الغنائم، فصل في كيفية القسمة، ج ٢ ص ٥٦٣، ط: رحمانية

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غنیمت وہ مال ہوتا ہے جو مسلمان کفار سے زبردستی اور غلبہ کے طور پر وصول کریں۔ چوری کر کے یا اچک کر حاصل کیا جانے والا مال، مالِ غنیمت نہیں کہلائے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک یا دو آدمی دارالحرب میں امام کی اجازت کے بغیر داخل ہو کر لوٹ مار کریں اور کچھ مال حاصل کر لیں تو اس میں خمس نہیں نکالا جائے گا، کیونکہ انہوں نے یہ مال لوٹ مار کر کے لیا ہے، یہ مال غنیمت نہیں ہے۔ غنیمت وہ مال ہوتا ہے جو قہر، زور اور غلبہ سے حاصل کیا جائے نہ کہ چوری اور اچکنے سے۔ چونکہ یہ لوٹ مار کا مال ہے اس لئے اس میں سے خمس نہیں نکالا جائے گا۔ ❶

(١٥٤) إِنَّ وَضْعَ الْخَرَجِ مِنْ شَرْطِهِ أَنْ يُقَرَّ أَهْلُهَا عَلَى الْكُفْرِ. (٢)

ترجمہ: خراج مقرر کرنے کی شرط یہ ہے کہ صاحب ارض کفر پر مُصر ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس زمین پر ٹیکس مقرر کیا جائے تو اس کے لئے شرط یہ ہے کہ مالک زمین کفر پر ڈٹا ہوا ہو، اگر ایسا نہ ہو تو پھر ٹیکس مقرر نہیں کیا جائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہر وہ زمین جو قہر اور عنوۃ فتح کی

❶ (وإذا دخل الواحد) من المسلمين (أو الاثنان إلى دار الحرب مغيرين بغير إذن الإمام، فأخذوا شيئاً، لم يخمس)، لأنه مال مباح أخذ على غير وجه الغنيمة لأنها مأخوذة قهراً وغلبة، لا اختلاصاً وسرقة، والخمس وظيفة الغنيمة، قيد بكونه بغير إذن الإمام لأنه إذا كان بالإذن ففيه روايتان، والمشهور أنه يخمس، لأنه لما أذن لهم فقد التزم نصرتهم.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب السير، ج ٢ ص ١٣٢، ط: المكتبة العلمية

② الهداية: كتاب السير، باب العشر والخراج، ج ٢ ص ٥٤٢، ط: زحمانية

جائے، یا اس کے باشندوں سے صلح کی جائے اور وہ حالت کفر پر ہی ڈٹے ہوئے ہوں اسلام قبول نہ کریں، تو انہیں اسی زمین میں ٹھہرایا جائے گا اور ان سے خراج وصول کیا جائے گا، اس لئے کہ خراج میں عقوبت کا معنی ہے اور اس میں تغلیظ بھی ہے، اگرچہ پیداوار نہ ہو تب بھی ان پر خراج لازم ہے۔ برخلاف اس کے کہ وہاں کے باشندے مشرف بہ اسلام ہو جائیں یا وہ زمین طاقت و قوت کے بل بوتے پر فتح کر کے غازیوں میں تقسیم کر دی جائے تو وہ عشری زمین کہلائے گی، مسلمانوں کے حسب حال عشر ہے اور اس میں عبادت کا معنی موجود ہے، پھر عشر اخف اور آسان ہے کہ اس کا تعلق پیداوار سے ہے، اگر پیداوار نہ ہو تو عشر بھی لازم نہ ہوگا۔ ❶

## باب الجزية

(۱۵۸) اَلْعُقُوبَاتُ إِذَا اجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ. ❷

ترجمہ: جب عقوبات جمع ہو جائیں تو ان میں حدود کی طرح تداخل ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کئی سزائیں جمع ہو جائیں تو ان میں تداخل ہوگا یعنی ایک سزا جاری ہوگی جیسے حدود جب جمع ہو جائیں تو ان میں تداخل ہو کر ایک حد کا حکم ہوتا ہے۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر خراجی زمین پر دو سال جمع ہو گئے یعنی پہلے سال کا جز یہ نہیں دیا تھا کہ دوسرا سال شروع ہو گیا تو اب ان میں تداخل ہوگا یعنی ایک ہی

❶ (وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْ فَتَحَتْ عَنْوَةً وَقَسَّمَتْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَهِيَ عُشْرِيَّةٌ لِأَنَّ وَضَعَ الْعُشْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ابْتِدَاءٌ أَلْقِيَ بِهِ مِنَ الْخَرَاجِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْعِبَادَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الزَّكَاةِ، وَلِأَنَّهُ أَخْفٌ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَارِجِ، فَإِنْ أَخْرَجْتَ الْأَرْضَ شَيْئًا وَجَبَ عُشْرُهُ وَإِلَّا فَلَا (وَمَا فَتَحَ عَنْوَةً وَأَقَرَّ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْ صَالَحَهُمْ فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ سِوَى مَكَّةَ شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ وَظِيفَةَ الْأَرْضِ فِي الْأَصْلِ الْخَرَاجُ، وَإِنَّمَا صِرْنَا إِلَى الْعُشْرِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ وَتَكْرِمَةً لَهُ وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ تَبْقَى خَرَاجِيَّةٌ، وَلِأَنَّ وَضَعَ الْخَرَاجِ عَلَى الْكَافِرِ ابْتِدَاءٌ أَلْقِيَ بِهِ، وَأَمَّا مَكَّةَ فَالِنَبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَصَّهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيْثُ افْتَسَحَهَا عَنْوَةً تَرَكَهَا وَلَمْ يَضَعْ عَلَيْهَا الْخَرَاجَ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب السیر، باب الخراج، ج ۴ ص ۱۴۳، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب الجزية، ج ۲ ص ۵۸۱، ط: رحمانیہ

جزیہ لیا جائے گا، کیونکہ جزیہ لینا یہ ان کے کفر پر اڑے رہنے کی سزا ہے اور سزاؤں کا حکم یہ ہے کہ اگر یہ جمع ہو جائیں تو متداخل ہوتا ہے، جیسے حدود کا معاملہ ہے کہ اگر ایک شخص نے کئی لوگوں پر تہمت لگائی اور اس پر کئی حد قذف واجب ہوئیں تو صرف ایک ہی مرتبہ اُسے حد لگائی جائے گی اور حدود میں متداخل ہوگا، اسی طرح جزیہ سزا ہے جب کئی جزیہ جمع ہو جائیں گے تو ان میں متداخل ہوگا۔ ❶

## باب احکام المرتدین

(۱۵۹) إِنَّ مَلَكَ الْمُرْتَدِّ يَزُولُ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرِدَّتِهِ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک مرتد کی ملکیت اس کے اموال سے ردت کی وجہ سے زائل ہو جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص مرتد ہو جائے (العیاذ باللہ) تو امام صاحب کے نزدیک اس کے ارتداد کی وجہ سے ملکیت زائل ہو کر موقوف ہو جائے گی، اگر یہ شخص دوبارہ اسلام قبول کر لے تو اس کی ملکیت بحال ہو جائے گی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مرتد جو کچھ فروخت کرے یا خریدے یا غلام آزاد کرے یا کوئی چیز ہبہ کرے تو اس کے یہ تمام تصرفات موقوف رہیں گے، اگر دوبارہ اسلام لے آیا تو تمام تصرف درست ہو جائیں گے یعنی نافذ ہوں گے ورنہ باطل ہوں گے، کیونکہ

❶ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ بِطَرِيقِ الْعُقُوبَةِ وَالْعُقُوبَاتُ الَّتِي تَجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا اجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ وَفِي حَقِّهَا خَلْفٌ عَنِ التُّصَرُّةِ وَهَذَا الْمَعْنَى يَتِمُّ بِاسْتِيفَاءِ جَزِيَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا مَضَى وَلَئِنْ الْمَقْصُودُ لَيْسَ هُوَ الْمَالُ بَلِ الْمَقْصُودُ اسْتِذْلَالُ الْكَافِرِ وَاسْتِصْغَارُهُ لِأَنَّ إِصْرَارَهُ عَلَى الشُّرْكِ فِي ذَارِ التَّوْحِيدِ جُنَايَةٌ فَلَا يَنْفَكُ عَنْ صَغَارٍ يَجْرِي عَلَيْهِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ يَحْصُلُ بِاسْتِيفَاءِ جَزِيَّةٍ وَاحِدَةٍ فَلَوْ أَخَذْنَاهُ بِالْمَوَانِيدِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِمَقْصُودِ الْمَالِ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَالَ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلِهَذَا لَا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِسْلَامِهِ.

المبسوط للسرخسی: کتاب السیر، باب فی توظیف الخراج، ج ۱۰ ص ۸۲، ط: دار المعرفة

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب احکام المرتدین، ج ۲ ص ۵۸۵، ط: رحمانیہ



مرتد کے اموال سے اس کی ملکیت زائل ہو کر اس کے تصرفات موقوف ہو جاتے ہیں، چونکہ وہ اسلام کے محاسن سے واقف ہے اور اس کا دوبارہ اسلام سے وابستہ ہونا ممکن اور متوقع ہے اس لئے اس کی ملکیت موقوف ہوگی، اگر اسلام قبول کر لے تو ملکیت بحال ہو جائے گی اور یوں سمجھا جائے گا کہ وہ مرتد ہی نہیں ہوا۔ اور اگر وہ اسلام لانے سے انکار کر دے یا اس حال میں طبعی موت مر جائے یا دار الحرب چلا جائے تو اس کا ارتداد پختہ ہو جائے گا اور اس کی ملکیت زائل ہو جائے گی۔ ❶

❶ (ویزول ملک المرتد عن أمواله بردته) لزوال عصمة دمه، فكذا عصمة ماله. قال جمال الإسلام: وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يزول، والصحيح قول الإمام، وعليه مشي الإمام البرهاني، والنسفي، وغيرهما، تصحيح. وإنما يزول ملكه عند أبي حنيفة (زوالا مراعى) أى موقوفا إلى أن يتبين حاله، لأن حاله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة. وبين أن يثبت على رده فيقتل (فإن أسلم عادت) حرمة أمواله (على حالها) السابق، وصار كأنه لم يرتد (وإن مات، أو قتل على رده) أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه (انتقل ما كان اكتسبه فى حال إسلامه إلى ورثته المسلمين)، لوجوده قبل الردة، فيستند الإرث إلى آخر جزء من أجزاء إسلامه، لأن رده بمنزلة موته، فيكون توريث المسلم من المسلم (وكان ما اكتسبه فى حال رده فيئا) للمسلمين، فيوضع فى بيت المال، لأن كسبه حال رده كسب مباح الدم ليس فيه حق لأحد، فكان فيئا كمال الحربى.

اللباب فى شرح الكتاب: كتاب السير، ج ۴ ص ۱۵۰، ط: المكتبة العلمية

ترجمہ: غالب پر حکم لگتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حکم کا دار و مدار غالب پر ہوتا ہے، کیونکہ مغلوب معدوم کے حکم میں ہوتا ہے اس لئے حکم کا دار و مدار غالب و اکثریت پر ہوگا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لقیط بچہ پر حریت یعنی آزادی کا حکم لگایا جائے گا، کیونکہ لقیط میں حریت غالب ہے اور حکم غالب پر لگتا ہے، اس لئے کہ بنو آدم حرا اصل ہیں، ہمارے ماں باپ حضرت آدم و حوا علیہما السلام آزاد تھے، دارالاسلام آزاد لوگوں کا ملک ہوتا ہے اور وہاں کے اکثر باشندے آزاد ہوتے ہیں، لہذا ان کے تابع ہو کر لقیط بھی آزاد ہوگا، اس لئے کہ اعتبار غالب کا ہے۔ ۲

ترجمہ: جو نفع لیتا ہے وہی ضمان بھی ادا کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خراج یعنی ضمان فائدے کی وجہ سے آتا ہے یعنی جو نفع حاصل کرتا ہے تاوان بھی اسی پر آتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لقیط کا خرچہ بیت المال پر ہوگا،

① الهداية: كتاب اللقيط، ج ٢ ص ٥٩٢، ط: رحمانية

٢٠ وَهُوَ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الدَّارِ لِأَنَّ الدَّارَ حُرِّيَّةٌ، وَإِسْلَامٌ فَمَنْ كَانَ فِيهَا فَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْغَلْبَةِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيمَنْ يَسْكُنُ دَارَ الْإِسْلَامِ الْأَحْرَارُ الْمُسْلِمُونَ، وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فَالنَّاسُ أَوْلَادُ آدَمَ، وَحَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَكَانَا حُرَّيْنِ فَلِهَذَا كَانَ اللَّقِيطُ حُرًّا.

المبسوط للسرخسي: كتاب اللقيط، ج ١٠ ص ٢١٠، ط: دار المعرفة

③ الهداية: كتاب اللقيط، ج ٢ ص ٥٩٥، ط: رحمانية

# كتاب المفقود

ترجمہ: استصحابِ حال استحقاق کے لئے حجت نہیں بن سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مفقود کا کوئی وارث اس کے مفقود ہونے کی حالت میں مرجائے تو یہ مفقود کسی کا وارث نہیں بنے گا، کیونکہ اس وقت میں مفقود کو زندہ شمار کرنا استصحابِ حال کی وجہ سے ہے، اور استصحابِ حال استحقاق میں حجت بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا۔ استصحابِ حال ہمارے یہاں دفع کے لئے حجت بن سکتا ہے لیکن استحقاق کے لئے حجت نہیں بن سکتا، اس لئے ہم نے کہا کہ مفقود کی موت کے حکم سے پہلے مرنے والے اس کے ورثہ کا حق

① (وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ) رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَئِنَّهُ عَاجِزٌ مُّحْتَاجٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَا قَرِيبَ وَمَالَ بَيْتِ الْمَالِ مُعَدٌّ لِلصَّرْفِ إِلَى مِثْلِهِ فَصَارَ كَالْمَقْعَدِ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا قَرِيبَ وَلَئِنْ مِيرَانَهُ لَبَيَّتِ الْمَالَ فَتَجِبَ نَفَقَتُهُ مِنْهُ لِأَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ وَلِهَذَا كَانَتْ جَنَائِئُهُ فِيهِ.

تبين الحقائق: كتاب اللقيط، ج ٣ ص ٢٩٤، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

٢ الهداية: كتاب المفقود، ج ٢ ص ٦٠٢، ط: رحمانية

نوٹ: استصحابِ حال کے متعلق تفصیلی مباحث کے لئے راقم کی تالیف ”فقہ اسلامی کے ذیلی مآخذ“ کا مطالعہ کریں۔

## كتاب الشركة

(١٦٣) الْوَكِيلُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحُقُوقِ. ٢

ترجمہ: حقوق کے مطالبہ میں وکیل اصل ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع و شراء اور دیگر تصرفات میں اصل وکیل ہوتا ہے اور تمام حقوق اُسی کی طرف لوٹتے ہیں، اسی کی ذمہ داری ہے بیع میں بیع و وصول کرنا اور نمٹن کا مطالبہ بھی اسی سے کیا جاتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عقد شرکت میں شریکین میں سے جو شریک بھی کوئی چیز خریدے گا تو بائع ثمن کا مطالبہ اسی سے کرے گا نہ کہ دوسرے شریک سے، کیونکہ یہ شراء کا وکیل ہے اور وکالت میں اصل یہ ہے کہ حقوق وکیل کی طرف لوٹیں، پھر یہ وکیل اپنے موکل سے ثمن کا مطالبہ کرے گا۔ (۳)

❶ (لا يصلح حجة في الاستحقاق) واستصحاب الحال عبارة عن بقاء ما كان على ما كان لعدم الدليل المزيل فيصلح الاستصحاب عندنا حجة للدفع لا للاستحقاق. فلهذا اعتبر المقصود حياً في مال غيره حتى لا يرث من المفقود في حال فقده، ولا يرث المفقود عن أحد بل يوقف نصيبه من حال مورثه، فإذا مضت المدة أو علم موته يرد الموقوف لأجله إلى وارث مورثه الذي ورث من ماله.

البنایة: كتاب المفقود، ج ٤ ص ٣٦٤، ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب الشركة، ج ٢ ص ٦١٠، ط: رحمانيه

٣٢ (قوله: وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوْل بـ شمنه دون الآخر) لما بينا أنها تتضمن الوكالة دون الكفالة، والوكيل هو الأصل في الحقوق.

الجوهرة النيرة: كتاب الشركة، شركة العنان، ج ١ ص ٢٨٨، ط: المطبعة الخيرية

## (۱۶۴) اَلْقَوْلُ لِّلْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ. ①

ترجمہ: منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مدعی اور مدعی علیہ کا اختلاف ہو جائے تو اگر مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوگا، اس کی اصل یہ حدیث ہے:

## اَلْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. ②

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شریکین میں سے ایک دوسرے سے کہے کہ مجھے پتہ نہیں ہے کہ آپ نے فلاں چیز خریدی ہے جبکہ دوسرا کہتا ہے کہ میں نے خریدی ہے، تو اس میں مشتری دوسرے پر لزوم مال کا دعویٰ کرتا ہے اور دوسرا اس کا انکار کرتا ہے اور اصول ہے کہ منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔ ③

## (۱۶۵) اَلشَّرَكَةُ فِي الرَّبْحِ مُسْتَنْدَةٌ اِلَى الْعَقْدِ دُونَ الْمَالِ عِنْدَنَا. ④

ترجمہ: ہمارے نزدیک نفع میں شرکت عقد کی طرف منسوب ہے نہ کہ مال کی طرف۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک شرکت فی الربح کا دار و مدار عقد پر ہے، یعنی متعاقدين کے درمیان شرکت نفع کا تعلق عقد سے ہے مال سے نہیں ہے، جبکہ امام شافعی اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک شرکت فی الربح کا دار و مدار مال پر ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک شرکت صنائع میں مال مخلوط کے بغیر بھی عقد شرکت درست اور جائز ہے لیکن امام زفر و امام شافعی رحمہما اللہ کے نزدیک

① الہدایۃ: کتاب الشریکۃ، ج ۲ ص ۶۱۰، ط: رحمانیہ

② سنن الترمذی: أبواب الأحکام، باب ما جاء أن البینۃ علی المدعی إلخ، رقم الحدیث: ۱۳۴۱

③ (قولہ: ثم یرجع علی شریکہ بحصتہ منہ) یعنی إن أدى من مال نفسه أما إذا نقد من مال الشریکۃ لا یرجع کذا فی المستصفی فإن کان لا یعرف أنه أدى من مال نفسه إلا بقولہ فعلیہ البینۃ، لأنه یدعی وجوب المال فی ذمۃ الآخر وهو منکر فیکون القول قول المنکر مع یمینہ.

الجوہرۃ النیرۃ: کتاب الشریکۃ، شریکۃ العنان، ج ۱ ص ۲۸۸، ط: المطبوعۃ الخیریۃ

④ الہدایۃ: کتاب الشریکۃ، ج ۲ ص ۶۱۲، ط: رحمانیہ

بدون خلط شرکت جائز نہیں ہے۔ ہمارے یہاں شرکت نفع کا تعلق عقد سے ہے مال سے نہیں ہے، کیونکہ اس عقد کا نام ہی شرکت ہے۔ دوسری بات یہ ہے کہ دراہم و دنانیر عقود میں متعین کرنے سے متعین نہیں ہوتے، لہذا ان سے تجارت کر کے حاصل ہونے والا نفع عقد سے متعلق ہوگا مال سے نہیں۔ نیز عقد شرکت میں بدون مال ملائے بذریعہ تصرف دونوں فریق کی شرکت درست ہے، لہذا نفع میں بھی دونوں کی شرکت صحیح ہوگی۔ معلوم ہوا کہ نفع میں شرکت کا اصل اعتبار عقد کا ہے مال کا نہیں۔ ❶

## فصل فی الشركة

(۱۶۶) اَلتَّوَكُّلُ فِي اخِذِ الْمَالِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ. ❷

ترجمہ: مباح مال لینے کے لئے وکیل بنانا باطل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز مباح ہو یعنی ہر ایک کے لئے اس کا وصول کرنا جائز ہو تو اس کی وصولی کے لئے کسی دوسرے کو وکیل بنانا درست نہیں، کیونکہ اس میں وکالت کا کوئی فائدہ نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایندھن جمع کرنے اور شکار وغیرہ کرنے میں شرکت جائز نہیں ہے، یعنی ایسا نہیں ہو سکتا کہ ایک شخص ایندھن جمع کرے یا شکار کرے اور کوئی دوسرا محض شرکت زبانی کی بنا پر اس میں شریک ہو بلکہ ایندھن صرف جمع کرنے والے کا ہوگا اور شکار صرف شکاری کا ہوگا۔ ہر مباح چیز کو لینے اور اٹھانے کا یہی حکم ہے، کیونکہ

❶ (قَوْلُهُ وَعَدَمُ الْخَلْطِ) أَيْ تَصَحُّحُ وَإِنْ لَمْ يَخْلُطَا الْمَالَيْنِ، لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الرَّبْحِ مُسْتَبَدَّةٌ إِلَى الْعَقْدِ دُونَ الْمَالِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ يُسَمَّى شَرِكَةً وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى هَذَا الْإِسْمِ فِيهِ فَلَمْ يَكُنِ الْخَلْطُ شَرْطًا، وَلِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالْدَنَانِيرَ لَا يَتَعَيَّنَانِ فَلَا يُسْتَفَادُ الرَّبْحُ بِرَأْسِ الْمَالِ وَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِالتَّصَرُّفِ، لِأَنَّهُ فِي النِّصْفِ أَصِيلٌ وَفِي النِّصْفِ وَكَيْلٌ، وَإِذَا تَحَقَّقَتِ الشَّرِكَةُ فِي التَّصَرُّفِ بِدُونِ الْخَلْطِ تَحَقَّقَتْ فِي الْمُسْتَفَادِ بِهِ وَهُوَ الرَّبْحُ بِدُونِهِ وَصَارَتْ كَالْمُضَارَبَةِ.

البحر الرائق: کتاب الشركة، شركة العنان، ج ۵ ص ۱۹۱، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب الشركة، فصل فی الشركة الفاسدة، ج ۲ ص ۶۱۳، ط: رحمانیہ

شرکت وکالت کے معنی کو متضمن ہوتی ہے، حالانکہ مالِ مباح کو لینے کے لئے وکیل بنانا صحیح نہیں ہے، کیونکہ بدوں وکالت بھی مالِ مباح کو لینا جائز ہے۔ ❶

(۱۶۷) اَلْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِاَلْمَوْتِ. ❷

ترجمہ: وکالت موت کی وجہ سے باطل ہو جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر وکیل مر جائے تو وکالت وکیل کی موت کی وجہ سے باطل ہو جائے گی، کیونکہ مردے میں وکالت کی صلاحیت نہیں ہے اور نہ اب وکالت کا کوئی فائدہ ہے کیونکہ اب وکیل تو کوئی کام سرانجام نہیں دے سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو شریکوں میں سے ایک مر جائے یا مرتد ہو کر دار الحرب چلا جائے اور قاضی اس کے دار الحرب جانے کا فیصلہ کر دے تو شرکت باطل ہو جائے گی، کیونکہ شرکت وکالت کو متضمن ہوتی ہے اور وکالت موت کی وجہ سے باطل ہوتی ہے، اور جب وکالت باطل ہو گئی تو اس وکالت کو جو چیز متضمن ہے وہ بھی باطل ہوگی، لہذا شرکت بھی باطل ہو جائے گی۔ ❸

❶ (قولہ: ولا تجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاحتشاش) لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في أخذ المباح باطل لأن أمر الموكل به غير صحيح، والوكيل يملكه بدون أمره فلا يصلح نائباً عنه، ولأن كل واحد منهما يملك ما أخذه بالأخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيل.

الجوهرة النيرة: كتاب الشركة، شركة الوجوه، ج ۱ ص ۲۹۰، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ج ۲ ص ۶۱۵، ط: رحمانیہ

❸ (قَوْلُهُ وَتَبْطُلُ الشَّرِكَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ حُكْمًا) لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الْوَكَالََةَ وَلَا بُدَّ مِنْهَا لِتَحَقُّقِ الشَّرِكَةِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِاَلْمَوْتِ، وَالْمَوْتُ الْحُكْمِيُّ اِلْتِحَاقُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِهِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ.

البحر الرائق: كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ج ۵ ص ۱۹۹، ط: دار الكتاب الإسلامي

## مؤلف کی کاوشوں پر ایک طائرانہ نظر



Designed & Printed By: Shafaq Urdu Bazar Karachi. 0321-2037721

ادارۃ المعارف کراچی (احاطہ جامعہ دارالعلوم کراچی، کوٹنگی اظہر سٹریٹ ایم ایف۔ کراچی)  
021-35123161, 021-35032020, 0300-2831960  
مولانا محمد ظہور صاحب (جامعہ سراج الاسلام، پارہوٹی، مردان)  
0334-8414660, 0313-1991422



مولانا محمد نعمان صاحب کے علمی و تحقیقی بیانات و دروس کے لئے اس ویسٹ ایپ نمبر پر رابطہ کریں: 03112645500